المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ [النساء: ١] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فما أن شرعتُ في دراسة السنة المنهجية إلَّا وقد كان لدي عدة موضوعات أريد أن أجهد نفسي في طلب العلم من خلالها، وبحثها؛ لنيل درجة الماجستير، وبعد دراستي لتلك الموضوعات، وتأملها مرات ومرات، هداني الله ﷻ إلى اختيار موضوع منها.

والفضل لله أولًا، ثم لمشايخي وإخواني من طلاب العلم الذين ما زالوا يناقشوني، ويشاورني في هذا الموضوع، منذ أن كان فكرة مطروحة، إلى أن

غدا رسالة مطبوعة، واللهَ أسأل أن يعينني على الدعاء لهم والإحسان إليهم، ما دمت حيًّا.

وهذا الموضوع هو:

منهج الإمام الطبري في القراءات

وضوابط اختيارها في تفسيره

أولا: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

تبرز أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياره في الأمور التالية:

١- أن هذا الموضوع يتعلق بأمرين مهمين هما: علم القراءات، وعلم التفسير.

والعلوم تشرف بشرف موضوعاتها، وتتفاضل بمدى فضل بحوثها ومسائلها. وعلم القراءات موضوعه كتاب الله ﷻ. وبحوثه حول أسانيده وطرق أدائه، ووجوه قراءته، ونظام رسمه، والاحتجاج له. وخير علم يتعلمه الإنسان هو تعلم كتاب الله كما قال رسول الله ﷺ: «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**»[(١)].

٢- شهادة العلماء للإمام الطبري ﷺ بطول الباع في علوم الشريعة واللسان على السواء، وثناؤهم عليه، وإكبارهم لمقامه العلمي، فقد ذكره الإمام الذهبي في كتابه «**معرفة القراء الكبار**» وأثنى عليه ثناء حسنًا، مما يسترعي الاهتمام بدراسة ما ضمن في تفسيره من القراءات.

٣- أن قضية القراءات في «**تفسير الإمام الطبري**»، وموقف الطبري منها، قضية مُشْكِلَةٌ، اضطربت فيها آراء بعض الباحثين؛ وذلك لعدم دراسة هذا الموضوع دراسة مستفيضة متأنية، فرغبت أن أقوم بهذه المهمة الثقيلة ودراسة هذا الموضوع وبيان موقف شيخ المفسرين من القراءات القرآنية، ومنهجه في ذلك.

---

(١) حديث صحيح: أخرجه البخاري في «صحيحه»، في كتاب فضائل القرآن، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه.
انظر: «صحيح البخاري» مع «الفتح» (٨/ ٦٩١).

٤- أن الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ له اختيار في القراءة، ضَمَّنَهُ كتابه المعروف بـ « **الجامع** » وإلى هذا يشير الداني بقوله:

والـطَّـبَـرِيُّ صَـاحِـبُ الـتَّـفْـسِـيْـرِ
لَـهُ اخْـتِـيَـارٌ لَـيْـسَ بِـالـشَّـهِـيْـرِ
وهُـوَ فِـي جَـامِـعِـهِ مَـذْكُـوْرُ
وَعِـنْـدَ كُـلِّ صَـحْـبِـهِ مَـشْـهُـوْرُ[(١)]

وما دام الكتاب المذكور مفقودًا غير موجود، فإن تفسيره « **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** » -الذي ألفه ما بين سنة (**٢٨٣** و**٢٩٠**هـ) كما جاء في رواية أبي بكر ابن بالويه[(٢)]- هو الذي يمكن اعتماده في معرفة موقف الإمام الطبري من القراءات، والأسس التي بنى عليها اختياره.

٥- أن دراسة ضوابط اختيار القراءة عند الإمام الطبري في « **تفسيره** » تعتبر تأصيلًا لهذا الفن.

٦- أن الهدف من رسالة الماجستير ليس الإتيان بجديد في عالم المعرفة والثقافة فحسب، بل هناك هدف آخر، لا يقل أهمية عنه، وهو الفائدة التي تعود على الطالب الباحث، من خلال بحثه.

وباحث هذا الموضوع قرأ حتمًا « **تفسير الإمام الطبري** »، وشغل وقته به، ولا ريب أن البحث في سطور هذا السفر العظيم، وقراءته قراءة فاحصة متأنية، فيه من الفائدة للطالب الباحث، الشيءُ الكثيرُ.

٧- جِدَّةُ هذا الموضوع، حيث تبين لي بعد التحقيق والتقصي، أنه لم يَسْبِقْ

---

(١) «الأرجوزة المنبهة» (**١٦٢**) البيت رقم (**٤٥٢**) والذي بعده.

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٤).

لأحد أن كتب في هذا الموضوع، على وجه الخصوص.

وهو ما ينبغي أن يكون في الرسائل والمصنفات؛ ولذا يقول الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: وينبغي لمن أراد التصنيف أن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر، والمراد بهذا أن لا يكون هناك مصنف يغني عن مصنفه في جميع أساليبه، فإن أغنى عن بعضها، فليصنف من جنسه ما يزيد زيادات يحتفل بها، مع ضم ما فاته من الأساليب ...[١].

وقال ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ: وينبغي له إذا أراد التصنيف أن يبدأ بما يعم النفع به، وتكثر الحاجة إليه -بعد تصحيح النية- والأولى أن يكون شيئًا لم يسبق إلى مثله[٢].

(١) «المجموع شرح المهذب»: (١/ ٣٠).

(٢) «منجد المقرئين»: (٦٩)

ثانيًا: خطة البحث:

وقد سرت في بحثي هذا على خطة مرسومة سلفًا، مكونة من: مقدمة، وتمهيد، وبابين، وملحق، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطته، ومنهجي فيه، ثم شكر ودعاء لكل من أعان عليه.

التمهيد: ويحوي أمرين:

الأول: ترجمة موجزة للإمام الطبري -رَحِمَهُ اللَّهُ.

الثاني: منهج الإمام الطبري في كتابة «**تفسيره**».

الباب الأول: منهج ابن جرير الطبري في القراءات.

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: القراءات وضوابط الاختيار.

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف القراءات.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القراءات في اللغة.

المطلب الثاني: القراءات في الاصطلاح.

المبحث الثاني: تعريف ضوابط الاختيار.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الضابط، والفرق بينه وبين القاعدة.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف الضابط في اللغة والاصطلاح.

المسألة الثانية: الفرق بين القاعدة والضابط.

المطلب الثاني: تعريف الاختيار في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثالث: التعريف بالمركب الإضافي، «**ضوابط الاختيار**».

المبحث الثالث: الفرق بين الاختيار والترجيح.

المبحث الرابع: آراء العلماء في الاختيار.

المبحث الخامس: الأسباب التي أدت إلى الاختيار.

الفصل الثاني: منهج الطبري في عرض القراءات.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أنواع القراءات التي استعرضها.

المبحث الثاني: عزو القراءات إلى من قرأ بها.

المبحث الثالث: صيغ الاختيار وأساليبه عند الطبري.

الباب الثاني: ضوابط اختيار القراءات عند الطبري في «**تفسيره**» وفيه تمهيد، وستة فصول:

التمهيد: وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الإمام الطبري من أعلام الاختيار.

المسألة الثانية: موقف الإمام الطبري من القراءات المتواترة.

الفصل الأول: ضابط اختيار القراءة بالإجماع.

وفيه تمهيد، وثلاثة مباحث:

التمهيد: وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الإجماع لغة واصطلاحًا.

المسألة الثانية: رأي الطبري في الإجماع.

المسألة الثالثة: ذكر بعض العلماء الذين اعتمدوا هذا الضابط واختاروا

على وفقه.

المبحث الأول: اختيار القراءة لإجماع الحجة من القراء.

المبحث الثاني: اختيار القراءة لإجماع القراء على قراءة كلمة أخرى مثلها.

المبحث الثالث: اختيار القراءة لإجماع أهل فن على وفقها.

الفصل الثاني: ضابط الاختيار برسم المصحف.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: رسم المصحف.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المراد برسم المصحف في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: هل رسم المصحف توقيفي أم اصطلاحي؟

المبحث الثاني: اختيار القراءة الموافقة لرسم المصحف.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ذكر بعض الأئمة الذين اعتمدوا هذا الضابط واختاروا على وفقه.

المطلب الثاني: الأمثلة التطبيقية.

الفصل الثالث: ضابط الاختيار بدلالة اللغة.

وفيه تمهيد، وأربعة مباحث:

التمهيد: وفيه اعتماد الإمام الطبري لهذا الضابط، وذكر بعض العلماء الذين اعتمدوا هذا الضابط واختاروا على وفقه.

المبحث الأول: اختيار القراءة لكونها فصيحة شائعة معروفة عند العرب.

المبحث الثاني: اختيار القراءة لتخريج نحوي.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف النحو في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: معنى هذا الضابط عند الإمام الطبري.

المطلب الثالث: الأمثلة التطبيقية.

المبحث الثالث: اختيار القراءة لأجل التصريف والاشتقاق.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالتصريف والاشتقاق والعلاقة بينهما.

المطلب الثاني: الأمثلة التطبيقية.

المبحث الرابع: اختيار القراءة لوجود ما يدعمها من الشعر العربي الفصيح.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالشعر والفصاحة في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: الأمثلة التطبيقية.

الفصل الرابع: ضابط اختيار القراءة لقوة المعنى.

وفيه تمهيد، وأربعة مباحث:

التمهيد: وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف المعنى في اللغة والاصطلاح.

المسألة الثانية: ذكر بعض العلماء الذين اعتمدوا هذا الضابط واختاروا على وفقه.

المبحث الأول: موافقة القراءة المختارة المعنى الذي يتفق وعصمة النبوة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف العصمة، وثبوتها لأنبياء الله.

المطلب الثاني: الأمثلة التطبيقية.

المبحث الثاني: اختيار القراءة لكونها أصح معنى في التأويل.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالتفسير والتأويل والفرق بينهما.

المطلب الثاني: الأمثلة التطبيقية.

المبحث الثالث: جمع القراءة المختارة لمعاني القراءات الأخر.

المبحث الرابع: اختيار القراءة لكون المعنى الراجح على وفقها.

الفصل الخامس: ضابط الاختيار بدلالة السياق.

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد: وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف السياق في اللغة والاصطلاح وبيان أنواعه.

المسألة الثانية: ذكر بعض العلماء الذين اعتمدوا هذا الضابط واختاروا على وفقه.

المبحث الأول: الاختيار؛ بعموم السياق.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اختيار القراءة لدلالة السباق واللحاق.

المطلب الثاني: اختيار القراءة لدلالة السباق.

المطلب الثالث: اختيار القراءة لدلالة اللحاق.

المبحث الثاني: اختيار القراءة لأن العطف على الأقرب أولى فتتبع به.

المبحث الثالث: اختيار القراءة لأنها متفقة مع رؤوس الآي.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الفواصل ورؤوس الآي.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: المراد بالفاصلة ورؤوس الآي، والفرق بينهما.

المسألة الثانية: هل يوجد في القرآن الكريم سجع؟

المطلب الثاني: الأمثلة التطبيقية.

الفصل السادس: ضابط الاختيار بالقرائن.

وفيه تمهيد، وثلاثة مباحث:

التمهيد: اعتماد الإمام الطبري لهذا الضابط وذكر بعض العلماء الذين اعتمدوه واختاروا على وفقه.

المبحث الأول: اختيار القراءة لدلالة آيات أخر.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الآية في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: الأمثلة التطبيقية.

المبحث الثاني: اختيار القراءة لدلالة حديث ثابت.

المبحث الثالث: اختيار القراءة لدلالة أسباب النزول.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف سبب النزول في اللغة والاصطلاح، وطريقة معرفته، وفائدته.

المطلب الثاني: الأمثلة التطبيقية.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج التي انتهى إليها البحث.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

ثالثًا: منهج البحث:

يتلخص منهج البحث فيما يلي:

بالنسبة للتمهيد، والذي احتوى على أمرين:

الأول: ترجمة موجزة للإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ:

فقد تتبعت ما ذكره العلماء ممن ترجم لهذا الإمام، مما كتب قديمًا وحديثًا، ثم قسمته إلىٰ عناصر رئيسة؛ لينتظم الكلام، وتقرب الفائدة. وشكلت كتب التواريخ، والتراجم، والمصادر الرئيسة لهذا التمهيد.

الثاني: منهج الإمام الطبري في كتابة «تفسيره»:

وقد استقيت هذا المنهج من «**تفسيره**» رَحِمَهُ اللَّهُ، فبدأت بما في المقدمة من أصول التفسير، وما قرره الطبري في تلك المقدمة، فلخصته، وحررته، مع مراعاة عدم الزيادة على كلام الطبري، ثم ثنيت بنبذة يسيرة عن منهجه في التفسير كتبتها بعد أن عشت معه فترة طويلة، وحرصت أن يكون الكلام مختصرًا وسع طاقتي.

وبالنسبة للباب الأول من الرسالة -المتعلق بالقراءات والاختيار، من جهة التعريف بها، وتعريف الضابط والقاعدة، والفرق بينهما، وحكم الاختيار، والأسباب التي أدت إليه ونحو ذلك- فقد تتبعت ما ذكره العلماء في ذلك، قديمًا وحديثًا، وأوردته، مع التحرير والتدقيق ما أمكن.

وقد واجهت بعض المشكلات في هذا الجانب، ومنها: شُح المعلومات في جانب، وكثرتها في جانب آخر، مما كان يستلزم البحث والتنقيب والتقصي والتحرير لتلك المسائل قدر الوسع والطاقة.

وبالنسبة للفصل الثاني من هذا الباب، والذي يتعلق بمنهج الطبري في عرض القراءات، فقد حررت الكلام فيه بعد الاستقراء التام لـ« **تفسيره** »، وأرجو أن أكون قد وفقت لنظم درره، وبيان حقيقة منهجه ومراده.

وبالنسبة للباب الثاني، المتعلق بضوابط اختيار القراءة في « **تفسير الطبري** »، فقد سلكت فيه المنهج التالي:

أولًا: **استقرأت** « **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** » من أوله إلى آخره، أقف عند كل اختيار في القراءة للإمام الطبري، وأقيده مقسمًا حسب خطة الرسالة.

ثانيًا: درست تلك الضوابط، التي استخرجتها من كلام الإمام الطبري عند ذكره لعلة اختياره، دراسةً وافية، وطريقتي في تلك الدراسة كالتالي:

١- أذكر الضابط العام، ثم أبين -غالبًا- المراد به، وأحلل فقراته بدراسة مختصرة، فمثلًا: ضابط «الاختيار برسم المصحف» عرفت بالرسم، وبالمصحف، وبالمركب الإضافي، وهل رسم المصحف اصطلاحي أم توقيفي، ونحو ذلك.

٢- ثم أذكر أقوال بعض العلماء الذين اختاروا على وفق هذا الضابط، ويكون ذلك عند الضابط العام فقط.

٣- ثم أذكر الأمثلة التطبيقية على هذا الضابط من « **تفسير الطبري** » وحرصت أن أذكر كلام الإمام الطبري وذكره لخلاف القرأة في اللفظة القرآنية، ثم اختياره، وحجته بنصه، وإن طال.

ومثلت لكل ضابط بمثالين، سواء الضابط العام، أو الفرعي، وأبسط القول على هذين المثالين ذاكرًا كلام الأئمة ممن اختار هذه القراءة،

وحجة اختيارهم -إن وجد- وأردف أخيرًا بذكر الأئمة الذين اختاروا هذه القراءة، رواية أو دراية، وهم أبو بحرية السَّكوني، وأيوب بن المتوكل، وسلَّام بن سليمان الطويل، وأبو عبيد القاسم بن سلَّام، وأبو حاتم السجستاني، ومكي بن أبي طالب القيسي، وحرصت على ذكر الأمثلة الواضحة الدالة على صيغة الضابط.

٤- أحلت في نهاية المثال الثاني إلى نظائره، معزوة إلى «**تفسير الطبري**» بالجزء والصفحة، والآية ورقمها.

وقد راعيت عند كتابتي لهذه الرسالة الأمور التالية:

١- التزمت عند إيراد الآيات القرآنية روايةَ حفص عن عاصم، وإذا أوردت الآية بغير هذه الرواية، أضبطها وفق تلك القراءة.

٢- عزوت الآيات إلى مواضعها من المصحف الشريف، بذكر اسم السورة ورقم الآية، وقد جعلت ذلك عقب ذكر الآية في صلب الرسالة؛ تخفيفًا للهوامش.

٣- عزوت القراءة المختارة عند الإمام الطبري إلى من قرأ بها من القراء العشرة.

٤- خرَّجتُ الأحاديث والآثار، تخريجًا مختصرًا، أقتصر فيه على عزو الحديث إلى مواضعه، مع بيان حاله، صِحَّةً أو حُسْنًا، أو ضعفًا، مستعينًا في ذلك بأحكام أهل الحديث، إن وجدت، وإلا اجتهدت في الحكم على الحديث بتطبيق قواعدهم في ذلك.
ولا أثبت حكمًا على حديث أو أثر إلَّا بعد مراجعة كتب أئمة الحديث، ودراسة الإسناد دراسة وافية، إن شاء الله تعالى.

٥- وثقت النصوص التي أنقلها توثيقًا علميًّا دقيقًا من مصادرها الأصلية، غالبًا.

٦- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في صلب الرسالة، ترجمة وافية مختصرة، عند أول ورود له، ولا أحيل إلى الترجمة إيجازًا، وأحلت بعد كل ترجمة إلى أربعة كتب من كتب التراجم المعتمدة -غالبًا- ولم أترجم للخلفاء الأربعة، والمعاصرين الأحياء، إلَّا لحي واحد.

٧- عَرَّفَتُ بالفرق والطوائف والأماكن غير المعروفة من كتبها المعتمدة.

٨- عَرَّفَتُ بالمصطلحات التي تحتاج إلى تعريف، وعزوت الأبيات الشعرية إلى مظانها، وشرحت غريبها.

٩- بدأت في الإحالات الهامشية -غالبًا- بالمتقدم وفاة، ثم رتبتهم، حسب الوفيات.

١٠- لما لم يكن «**تفسير الطبري**» محققًا على وجه تام، فقد اعتمدت طبعتين اثنتين: فما كان من أول القرآن إلى نهاية الآية السابعة والعشرين من سورة إبراهيم فإن المعتمد فيه: الطبعة المحققة للشيخين الأخوين: أحمد ومحمود شاكر رحمهما الله، وأما الطبعة الثانية، وهي النسخة الكاملة فهي طبعة (دار الفكر) وإن أحلت إلى تحقيق شاكر، بينت بقولي: تحقيق شاكر.

١١- قد أحتاج -أحيانًا- إلى إدخال كلامي أثناء نص منقول بلفظه لأحد العلماء، لإيضاح، أو تفسير، أو إحالة إلى محذوف، ونحوه، فأميزه بوضعه معترضًا بين معقوفين هكذا: [ ] وإذا حذفت شيئًا من النص المنقول وضعت مكانه نقطًا هكذا: . . .

١٢- عند الإحالة إلى صفحة النص المنقول، فإن الإحالة تكون للصفحة التي فيها بدايته، وإن كان هذا النص من صفحات عدة.

١٣- ضبطت بالشكل ما يحتاج إلى ضبط، مما تشكل قراءته ويلتبس نطقه.

١٤- المُعَوَّلُ عليه في معرفة طبعات المصادر والمراجع، هو الفهرس الخاص بذلك في آخر الرسالة؛ لصعوبة ذكر الطبعة -دائمًا- عند أول موضع؛ لكثرة عدد المراجع، ولكي لا يتكرر ذلك.

رابعًا: شكر وتقدير ودعاء:

اعترافًا بالجميل لأهله، وامتثالًا لقول المصطفى ﷺ: «**من لا يشكرُ الناسَ لا يشكُرِ الله**»[١] فإني أشكر الله تعالى وأثني عليه الخير كله، على أن خلقني ورزقني ورباني بنعمه العظيمة، وآلائه الجسيمة، وله الحمد على أن هداني ومَنَّ عليَّ بالانتساب إلى هذا الدين، وأعانني على إتمام هذه الرسالة، وسلك بي طريق العلم.

ثم أُثنِّي بالشكر لوالديَّ الكريمين اللذين كان هذا البحث سببًا في التقصير في حقهما، أشكرهما كما رباني صغيرًا، واعتنيا بتربيتي علمًا، وخلقًا، ودينًا، ووجهاني إلى مأدبة القرآن وعلوم الشريعة، وواظبا على الدعاء لي، وأسأل الله ﷻ أن يعينني على برهما، والإحسان إليهما، وأن يجزيهما خيرًا، وأن يرحمهما كما رباني صغيرًا.

كما أشكر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي كانت ولا تزال منارة وصرحًا للعلم الشرعي، هذه الجامعة المباركة التي تربيت في أحضانها، وشربت من صافي معينها، وتعلمت على أجلة علمائها، وشيوخها، وأخص بالشكر: أساتذتي في كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، الذين درسوني في المرحلة الأولى والأخرى، ثم تكرموا

---

(١) حديث صحيح: أخرجه أحمد في «مسنده» (١٣/ ٢٤٦)، والترمذي في «سننه»، كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، وقال: هذا حديث صحيح. انظر: «سنن الترمذي» مع «التحفة» (٦/ ٨٧).
قال أحمد شاكر في تحقيقه لـ«المسند» (١٣/ ٢٤٦): حديث صحيح. وذكره الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢/ ٣٦١).

بالموافقة على هذا الموضوع، وقبلوا الإشراف عليه ورعايته، ثم مناقشته وتقويمه.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى فضيلة الأستاذ الدكتور الشيخ جمعة سهل جابر -حفظه الله- الأستاذ بقسم القرآن وعلومه في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سابقًا، والمشرف على هذه الرسالة، والذي غمرني بعطفه، وشملني برعايته، وأمدني بكثير من النصح والتوجيه، خلال قراءته لفصول هذا العمل وأجزائه، وتصويبه لكثير من الهنَّات والأخطاء اللغوية والنحوية والأسلوبية، أشكره على حسن أدبه، ولين جانبه، وتواضعه، وكريم خصاله، وبما فتح لي صدره ومكتبه، وبما صرف لي من ثمين وقته مع كثرة مشاغله. والله أسأل أن يسبغ عليه نعمه ظاهرة وباطنة، وأن ينفع بعلمه، وأن يبارك له في عمره، وماله، وأهله.

ثم أتقدم بالشكر والتقدير لفضيله الشيخ الدكتور: إبراهيم بن سعيد بن محمد الدوسري، الذي كان مرشدًا لي في إعداد خطة هذه الرسالة، أشكره على ما أسدى إليَّ من عون كبير، ونصح وتوجيه، وعلى ما غمرني به من علم وفضل وأدب وتواضع، وبما صرف لي من ثمين وقته، وسعة صدره، والله أسأل أن يعلي قدره، ويعظم أجره، ويبارك في علمه، وأن يجعل كل ما قدمه لطلاب العلم من توجيه ومساعدة، في موازين حسناته.

وبعد: فإن كنت قد وفيتُ هذا البحث حقه، فذلك ما قصدتُ إليه، وأجهدتُ نفسي من أجل رسم خطوطه، ونسج خيوطه، وإن يكن غير ذلك، فمرجعه إلى الجهد البشري المحدود، ولا شك في أن عمل الإنسان دائمًا معرض للخطأ والنسيان، إلَّا من عصمه الله تعالى،

ولا أدعي أني قد أشبعت هذا الموضوع بحثًا وتمحيصًا، فإنه لا يزال يتقبل النظرة الفاحصة من كل دارس وباحث، ولكنني حاولت قدر إمكاني، ووسع طاقتي أن يكون قريبًا من الكمال، محققًا لي تقديرًا مستطابًا، ودعاء مستجابًا، والكمال في أعمال البشر محال، وفي عملي هذا على الخصوص، وما ذاك إلَّا لقلة بضاعتي، وكثرة ذنوبي.

والنظر في المكتوب ليس له حد، فكلما نظرت إلى بحثي هذا بدلت وغيرت، ولو كررت النظر فيه أكثر فلن أقدمه أبدًا، فكما يقول العماد الأصفهاني[١]: إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يومه إلَّا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو الدليل على استيلاء النقص على جملة البشر[٢]. فسبحان من تفرد بالكمال، وتنزه عن النقص والنسيان.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به من كتبه وقرأه وصوبه، وأن يجعله مصدر نفع وخير، وأن يكون ذخيرة لي يوم العرض عليه.

---

(١) محمد بن محمد صفي الدين بن نفيس الدين، أبو عبد الله، عماد الدين الكاتب الأصفهاني مؤرخ، عالم بالأدب، من أكابر الكتاب (٥١٩-٥٩٧هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٥/ ١٤٧)، «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٣٤٥)، «الوافي بالوفيات» (١/ ١٣٣)، «شذرات الذهب» (٦/ ٥٤١).

(٢) «توضيح الأحكام» للبسام (١/ ٥).

فَانْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ
وَحَسِّنِ الظَّنَّ بِهَا وَأَحْسِنِ
وَإِنْ تَجِدْ عَيْبًا فَسُدَّ الْخَلَلَا
فَجَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيْهِ وَعَلَا
وَالْحَمْدُ للهِ عَلَىٰ مَا أَوْلَى
فَنِعْمَ مَا أَوْلَىٰ وَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ
ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ
عَلَىٰ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَىٰ مُحَمَّدِ
وَآلِهِ الأَئِمَّةِ الأَطْهَارِ
الْقَائِمِيْنَ فِي دُجَى الأَسْحَارِ
ثُمَّ عَلَىٰ أَصْحَابِهِ وَعِتْرَتِهْ
وَتَابِعِي مَقَالِهِ وَسُنَّتِهْ[1]

والحمد لله أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه:

زيد بن علي بن مهدي بن أحمد مهارش

---

(١) الأبيات للحريري في آخر «ملحة الإعراب». انظر: «شرح ملحة الإعراب» (ص ٣٧١).

التمهيد

ويحوي أمرين:

١- **ترجمة موجزة للإمام الطبري** رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢- **منهج الإمام الطبري في كتابة «تفسيره».**

١- ترجمة موجزة للإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ[١]

وسوف يكون الكلام في ذلك مرتبًا على العناصر التالية:

١- اسمه وكنيته، ونسبته ونسبه.

٢- مولده ونشأته.

---

(١) انظر بعض المصادر التي ترجمت له: «الفهرست» لابن النديم (٢٨٧)، «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٢)، «طبقات الفقهاء» للشيرازي (٩٣)، «الأنساب» للسمعاني (٤/ ٢٤)، «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٢/ ١٩٦)، «نزهة الألباء» لابن الأنباري (٣/ ٨٩)، «المنتظم» لابن الجوزي (١٣/ ٢١٥)، «الأذكياء» له ص (٨٤)، «معجم الأدباء» لياقوت (١٨/ ٤٠)، «إنباه الرواة» للقفطي (٣/ ٨٩)، «المحمدون من الشعراء» له (٢٦٣)، «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٧٨)، «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٤/ ١٩١)، «آثار البلاد وأخبار العباد» للقزويني (٤٠٥)، «مختصر تاريخ دمشق» لابن منظور (٢٢/ ٥٩)، «المختصر في أخبار البشر» لأبي الفداء (٢/ ٧١)، «طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي (٢/ ٤٣١)، «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ٢٠١)، «سير أعلام النبلاء» له (١٤/ ٢٦٧)، «العبر» له (١/ ٤٦٠)، «المعين في طبقات المحدثين» له (١٠٨)، «ميزان الاعتدال» له (٣/ ٤٩٨)، «معرفة القراء الكبار» له (١/ ٢٦٤)، «الوافي بالوفيات» للصفدي (٢/ ٢٨٤)، «مرآة الجنان» لليافعي (٢/ ٢٦١)، «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٣/ ١٢٠)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ١٧٣)، «الوفيات» لابن قنفذ (٢٠٣)، «غاية النهاية» لابن الجزري (٢/ ١٠٦)، «لسان الميزان» لابن حجر (٥/ ٧٥٧)، «طبقات الحفاظ» للسيوطي (٣٠٧)، «طبقات المفسرين» له (٨٢)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ١١٠)، «مجمع الرجال» للقهبائي (٥/ ١٧٢)، «شذرات الذهب» لابن العماد (٤/ ٥٣)، «طبقات المفسرين» للأدرنوي (٤٨)، «هدية العارفين» للبغدادي (٦/ ٢٦)، «الأعلام» للزركلي (٦/ ٦٩)، «معجم رجال الحديث» للخوئي (١٥/ ١٤٦)، «موسوعة علماء المسلمين» لعمر تدمري (٤/ ١٣٢).

٣- أخلاقه ومواقفه.

٤- ثناء العلماء عليه.

٥- شيوخه وتلامذته.

٦- عقيدته.

٧- مؤلفاته.

٨- وفاته.

* * *

★ **أولًا: اسمه وكنيته، ونسبته ونسبه:**

هو محمد، وكنيته أبو جعفر، ولم يذكر أحد ممن ترجم له سبب هذه الكنية. فقد كان رَحِمَهُ اللَّهُ حصورًا لا يعرف النساء؛ إذ لم يتزوج، ولم يكن له ولد يكنى به، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ، حين حل ضيفًا على الربيع بن سليمان[١] في مصر، عندما جاءه أصحاب الربيع في مكان سكناه، وقالوا له: تحتاج إلى قصرية، وزير[٢]، وحمارين، وسدة[٣]، فقال لهم: أما القصرية فأنا لا ولد لي، وما حللت سراويلي على حرام ولا حلال قط[٤]..

---

(١) الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي المصري، أبو محمد، فقيه شافعي، توفي سنة (٢٧٠هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٢/ ٢٩١)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٤٦١)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٢٠)، «لسان الميزان» (٣/ ٧٥).

(٢) وعاء من قصب يوضع فيه الماء، أو يرفع فيه التمر. انظر: «لسان العرب» (٥/ ١٠٤).

(٣) جريد شد بعضه إلى بعض، ينام عليه. انظر: «لسان العرب» (٣/ ٢٠٩).

(٤) انظر: «معجم الأدباء» (١٨/ ٢٥٥)، «لسان الميزان» (٥/ ٧٥٧).

أما نسبته:

فهي الطبري؛ نسبة إلى طبرستان[١]، المكان الذي ولد ونشأ فيه، وتفتح ذهنه على مبادئ العلوم المختلفة.

وينسبه بعض المؤرخين إلى آمل[٢]، مكان ولادته، فيقولون: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الآملي الطبري، أبو جعفر[٣].

ويزيد بعض المؤرخين في نسبته، فينسبه إلى بغداد، البلدة التي استوطنها، واستمر في سكناها حتى توفاه الله ﷻ فيسمي الطبري، الآملي، البغدادي[٤].

أما نسبه:

فقد اتفق المؤرخون في نسبه حتى جده، فهو عندهم جميعًا: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد، كما أن الإمام الطبري نفسه لم يزد في نسبه اسمًا آخر على اسم أبيه، فقد سأله سائل عن نسبه، فقال: محمد بن جرير.

فقال له السائل: زدنا في النسب، فأنشده الطبري بيت رؤبة بن العجاج[٥]:

---

(١) ناحية بين العراق وخراسان، قرب بحر الخزر. انظر: «فتوح البلدان» (٤/ ١٣)، «معجم ما استعجم» ٣/ ٨٨٧، «معجم البلدان» ٤/ ١٣.

(٢) أكبر مدن سهل طبرستان وأعمرها. انظر: «فتوح البلدان» (٤/ ١٣).

(٣) «الفهرست» (٢٨٧)، «اللباب في تهذيب الأنساب» (٢/ ٢٧٤)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ١١٠).

(٤) انظر: «غاية النهاية» (٢/ ١٠٦).

(٥) رؤبة بن العجاج: الراجز المشهور، أبو الجحاف، من الفصحاء، توفي سنة ١٤٥هـ. انظر: «معجم الشعراء» (١٢١)، «الوافي بالوفيات» (١٤/ ١٤٧)، «وفيات الأعيان» (٢/ ٣٠٣)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٥٨).

قد رفع العجاجُ ذكري فادْعني
باسمي إذا الأنْسابُ طالتْ يَكْفِني[١].

★ **ثانيًا: مولده ونشأته:**

ولد أبو جعفر الطبري في نهاية عام أربع وعشرين ومائتين للهجرة، أو أوائل سنة خمس وعشرين ومائتين للهجرة[٢].

وقد وقع للإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ الشك في سنة ولادته، وبين رَحِمَهُ اللَّهُ سبب هذا الشك، حيث سأله تلميذه أبو بكر بن كامل[٣] عن سبب الشك في تاريخ مولده، فقال: كان أهل بلدنا يؤرخون بالأحداث، فأرخ ميلادي بحدث كان، فلما سألت عنه قال المخبرون: إنه كان في آخر سنة أربع وعشرين، وقال بعضهم: إنه في أوائل سنة خمس وعشرين ومائتين، فمن هنا جاء الشك[٤].

غير أن جمهور الكاتبين عنه والمؤرخين له، قد اقتصروا على التاريخ الأول. وقد نشأ في كنف والده، وتربى في أحضانه، فأسبغ عليه والده عطفه وحنانه، وأولاه رعايته واهتمامه، وآنس فيه أبوه ملامح الذكاء، وعلامات

---

(١) «معجم الأدباء» (١٨/ ٤٧).

(٢) انظر: «الفهرست» (٢٨٧)، «الأنساب» (٤/ ٢٤)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٢٠)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٨٤)، «طبقات الحفاظ» (٣٠٧)، «طبقات المفسرين» للسيوطي (٨٣).

(٣) أحمد بن كامل بن خلف البغدادي. أبو بكر، كان من أوعية العلم، يختار ولا يقلد، توفي سنة ٣٥٠ هـ. انظر: «الوافي بالوفيات» (٧/ ٢٩٨)، «الجواهر المضية» (١/ ٩٠)، «ميزان الاعتدال» (١/ ١٢٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٤٤).

(٤) «معجم الأدباء» (١٨/ ٤٨).

النبوغ، فحرص على إعانته على طلب العلم وهو صبي صغير، فجلس إلى حلق العلم في بلده طبرستان، فحفظ القرآن الكريم -بتوفيق الله- وهو ابن سبع سنين، وكتب الحديث وهو في التاسعة من عمره. قال الطبري لتلميذه أبي بكر بن كامل: حفظت القرآن ولي سبع سنين، وصليت بالناس وأنا ابن ثماني سنين، وكتبت الحديث وأنا ابن تسع سنين، ورأى لي أبي في النوم، أنني بين يدي رسول الله ﷺ، وكان معي مخلاة مملوءة حجارة، وأنا أرمي بين يديه، فقال له المعبر: إنه إن كبر نصح في دينه، وذب عن شريعته. فحرص أبي على معونتي على طلب العلم، وأنا حينئذ صبي صغير[(١)]. وكأني بالوالد قد أخبر ولده بهذه الرؤيا، وقصها عليه، فكانت حافزًا له على طلب العلم، والجد والاجتهاد والمثابرة فيه، والانكباب على تحصيله والعمل به، وإفناء عمره في طلبه، حتى يكون قادرًا على الذب عن دين الله، والنصح له، فتصدق الرؤيا، وتكون حقًّا.

★ **ثالثًا: أخلاقه ومواقفه:**

كان الإمام الطبري من العلماء العاملين المتخلقين بأخلاق النبل والفضل، فقد رزقه الله كرامة وعفافًا، وحسن خلق، ولين جانب، وحسن معاشرة، وجرأة في الحق، وتواضعًا للناس من غير ذل، وله في كل ذلك مواقف مشهورة.

يقول الفرغاني[(٢)]: كان محمد بن جرير ممن لا تأخذه في الله لومة

---

(١) «معجم الأدباء» (١٨/ ٤٩).

(٢) عبد الله بن أحمد بن جعفر، أبو محمد الفرغاني، الأمير، العالم، وصل «تاريخ الطبري» بكتاب «الصلة» توفي سنة ٣٦٢هـ. انظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٨٩)، «الإكمال» لابن ماكولا (٢/ ٤٠٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٣٢).

لائم، مع عظم ما يلحقه من الأذى والشناعات من جاهل وحاسد وملحد، فأما أهل الدين والعلم فغير منكرين علمه، وزهده في الدنيا، ورفضه لها، وقناعته باليسير[١].

وقال ابن كثير[٢]: وكان من العبادة، والزهد والورع والقيام في الحق، لا تأخذه في ذلك لومة لائم[٣].

ووصفه تلميذه عبد العزيز الطبري[٤] بقوله: وكان فيه من الزهد، والورع، والخشوع، والأمانة، وتصفية الأعمال، وصدق النية، وحقائق الأفعال، ما دل عليه كتابه «**آداب النفوس**» وكان عازفًا عن الدنيا، تاركًا لها ولأهلها، يرفع نفسه عن التماسها[٥].

وكان الطبري في تنقلاته ورحلاته العلمية تُعْوِزُه النفقة، وتشح به المؤونة، وفي هذا كفاية عن غيره من الأسباب التي تجعله يقف على أبواب السلاطين والأثرياء؛ طلبًا للمال، والتماسًا للرزق، ولكن زهده في الدنيا، وعزوفه عنها، وكرامة نفسه، منعه من ذلك، ولذا يقول الفرغاني عنه: رحل ابن جرير من مدينة آمل لما سمح له أبوه بالسفر،

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٢٠٢)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٢٥).

(٢) إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، أبو الفداء، عماد الدين، حافظ، مفسر مؤرخ فقيه (٧٠١- ٧٧٤هـ).
انظر: «ذيل تذكرة الحفاظ» (٥/ ٣٦)، «الدرر الكامنة» (١/ ٣٩٩)، «البدر الطالع» (١٦٨)، «الأعلام» (١/ ٣٢٠).

(٣) «البداية والنهاية» (١١/ ١٧٤).

(٤) عبد العزيز بن محمد بن إسحاق الطبري، أبو الحسن، من علماء الكلام، صاحب علم غزير، توفي بعد سنة ٣١٠هـ. انظر: «تاريخ دمشق» (١٠/ ٣٨٥).

(٥) «معجم الأدباء» (١٨/ ٦٠).

وكان طول حياته ينفذ إليه بالشيء بعد الشيء إلى البلدان، فسمعته يقول: أبطأت عني نفقة والدي، واضطررت إلى أن فتقت كُمَّيِ القميص فبعتهما[١].

وكان جديرًا إن سأل أن يعطى، ولكن آثر أن يبيع كُمَّيْ قميصِه؛ لينفق على نفسه من ثمنهما حتى تأتيه النفقة من أبيه.

وقد كان يأنف من قبول هدايا كثيرة تأتيه من الوزراء والأثرياء، ومن ذلك أن الوزير العباس بن الحسن[٢] طلب إليه أن يؤلف له مختصرًا في الفقه، فألف له كتاب «**الخفيف في أحكام شرائع الإسلام**» فبعث إليه الوزير بألف دينار، فردها ولم يقبلها[٣].

وقد عرض على الإمام الطبري القضاء فأبى أن يقبله، وذلك لجرأته في الحق، فهو لا يخاف في الله لومة لائم، فلا يحابي أميرًا، ولا يجامل حاكمًا، وهكذا شأن العلماء الصادقين.

ويحدث بعض من ترجم للطبري عن موقفه حين عرض عليه القضاء بقوله: لما تقلد الخاقاني[٤] الوزارة وجه إلى أبي جعفر الطبري بمال كثير، فامتنع من قبوله، فعرض عليه القضاء فامتنع، فعرض عليه المظالم فأبى، فعاتبه أصحابه وقالوا: لك في هذا ثواب، وتحيي سنة قد

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٢٥).

(٢) العباس بن الحسن بن أيوب المادراني، أبو أحمد، من وزراء الدولة العباسية، كان أديبًا بليغًا، توفي سنة ٢٩٦هـ. انظر: «تاريخ الطبري» (١٠/ ١٢٩).

(٣) «طبقات الشافعية الكبري» (٣/ ١٢٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٠).

(٤) محمد بن يحيى بن عبد الله بن خاقان، أبو علي، من وزراء الدولة العباسية توفي سنة: ٣١٢هـ. انظر: «المختصر في أخبار البشر» لابن كثير (٢/ ٦٦).

دَرَسَتْ[١]، وطمعوا في قبوله المظالم، فباكروه؛ ليركب معهم؛ لقبول ذلك، فانتهرهم، وقال: قد كنت أظن أني لو رغبت في ذلك لنهيتموني عنه، قال: فانصرفنا خجلين[٢].

وكان الطبري في تدريسه لا يميز أحدًا على أحد، فكلهم سواء عنده، الغني والفقير، والشريف والوضيع.

يقول أبو سعيد عثمان بن أحمد الدينوري[٣]: حضرت مجلس الطبري، وحضر الفضل بن الفرات الوزير[٤]، وقد سبقه رجل، فقال الطبري للرجل: ألا تقرأ؟ فأشار إلى الوزير، فقال له الطبري: إذا كانت النوبة لك فلا تكترث بدجلة ولا الفرات[٥]. قال ابن حجر[٦] -معلقًا على هذا: وهذه من لطائفه وبلاغته، وعدم التفاته لأبناء الدنيا[٧].

فالطبري -كما رأيت فيما مضى- زاهدٌ في الدنيا، عازفٌ عنها، عزيزة نفسه، جريئة في الحق، لا تخاف في الله لومة لائم. إذا عرفت ذلك عرفت

---

(١) دَرَسَتْ: تقادمت وامحت. انظر: «لسان العرب» (٦/ ٧٩).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٥).

(٣) لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المراجع.

(٤) الفضل بن جعفر بن الفضل بن محمد بن الفرات، أبو الفتح، وزير من أعيان الدولة العباسية، يقال له ابن خنزابة، نسبة إلى أمه، توفي سنة ٣٢٧هـ. انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٢٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٧٩)، «شذرات الذهب» (٤/ ١٤٠).

(٥) «لسان الميزان» (٥/ ٧٦٢).

(٦) أحمد بن علي بن حجر، الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، من أئمة العلم والتاريخ (٧٧٣-٨٥٢هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٢/ ٣٦)، «لحظ الألحاظ» (٥/ ٢١١)، «نظم العقيان» (٤٥)، «البدر الطالع» (١٠٣).

(٧) «لسان الميزان» (٥/ ٧٦٢).

أيَّ جريمة وقحة، يقع فيها بعض الكتاب والمفكرين العرب، المتأثرين بالنزعة الاستشراقية، الهادفة إلى تشويه سمعة علماء أهل السنة ومكانتهم، بالقول: إنهم كانوا من علماء القصور، وينتمون إلى الفئة المترفة أو الأرستقراطية[١].

وقد زعم أحمد أمين[٢] في كتابه «**ظهر الإسلام**» أن الإمام الطبري كان واحدًا من المشهورين بالأرستقراطية في ذلك العصر، حيث قال: وقد اشتهر في هذا القرن -الرابع- عدد من الأرستقراطيين. وذكر منهم الطبري[٣].

وأقول: إن هذا الاتهام من أحمد أمين للإمام الطبري، اتهام باطل وافتراء كاذب؛ فقد نسجه على غير دليل، وروَّجه من غير برهان، فهل نظر أحمد أمين إلى سيرة أبي جعفر؛ ليرى هل كان فقيرًا، أم غنيًّا؟! ولماذا باع كمي قميصه؟.

إذا كان الإمام الطبري من الأرستقراطيين- كما يزعم أحمد أمين - فلماذا لم يقبل كثيرًا من هدايا الحكام والسلاطين، آنذاك؟ بل لماذا يرفض الطبري المناصب التي عرضت عليه، كالقضاء وولاية المظالم إن كان من علماء القصور كما يدعي أحمد أمين؟. إِنْ هذا إلَّا إفكٌ مفترى،

---

(١) الأرستقراطية: طبقة اجتماعية عالية، كانت تشمل قادة الحكم في الدولة أو الأمة، يدعي أعضاؤها أنهم أرفع منزلة من غيرهم من الناس في المجتمع، بسبب صلاتهم الأسرية، ومكانتهم الاجتماعية، وثرواتهم وقدراتهم. انظر: «الموسوعة العربية العالمية» (١/ ٤٧٨)، «المعجم الوسيط» (١/ ١٣)، «الرائد» (١/ ٨١).

(٢) أحمد أمين ابن الشيخ إبراهيم الطباخ، أديب مصري، من كبار الكتاب (١٢٩٥-١٣٧٣هـ). انظر: «الأعلام» (١/ ١٠١).

(٣) انظر: «ظهر الإسلام» (٢/ ١٧).

ورجمٌ بالظن الكاذب، فهذه سيرة الطبري أمام عيني كل بصير ومنصف؛ ليرى: هل قول أحمد أمين حق أم باطل؟!.

★ **رابعًا: ثناء العلماء عليه:**

لقد تبوأ الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ مكانة عالية في زمانه، حتى سارت بأخباره الركبان، فأشاد كثير من أئمة الحديث والفقه، وعلماء الأدب والتاريخ برفيع مكانته، وموسوعية علمه، وسلامة دينه، وقوة إخلاصه، وصدقه، وجليل قدره وفضله، وفيما يلي سأذكر بعض ذلك:

١- قال أبو العباس بن سريج[(١)]: محمد بن جرير الطبري فقيه العالم[(٢)].

٢- وقال ابن خزيمة[(٣)]: وما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير[(٤)].

٣- وقال أبو بكر بن كامل: لم أر بعد ابن جرير أَجْمَعَ للعلم وكُتُبِ العلماء، ومعرفة اختلاف الفقهاء، وتمكن من العلوم منه[(٥)].

---

(١) أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، أبو العباس، فقيه الشافعية في عصره، ناصر للسنة، خاذل للبدعة، (٢٤٩-٣٠٦هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (١/ ٦٦)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ٢١)، «البداية والنهاية» (١١/ ١٥٣)، «شذرات الذهب» (٤/ ٢٩).

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٢٣).

(٣) محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، أبو بكر، إمام نيسابور في عصره، كان فقيهًا مجتهدًا، عالمًا بالحديث (٢٢٣-٣١١هـ) . انظر: «الوافي بالوفيات» (٢/ ٩٧)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٠٩)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٢٠٧)، «طبقات الحفاظ» (٣١٠).

(٤) «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٦).

(٥) «معجم الأدباء» (١٨/ ٧٥).

٤- وقال الخطيب البغدادي[١]: وكان الطبري أحد أئمة العلماء، يُحْكَمُ بقوله، ويُرْجَعُ إلى رأيه؛ بمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظًا لكتاب الله، عارفًا بالقراءات، فقيهًا في أحكام القرآن، عالمًا بالسنن وطرقها، وصحيحها وسقيمها، ناسخها ومنسوخها، عارفًا بأقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين في الأحكام ومسائل الحلال والحرام، عارفًا بأيام الناس وأخبارهم[٢].

٥- وقال ابن خلكان[٣]: إن الإمام ابن جرير كان إمامًا في فنون كثيرة منها التفسير، والحديث، والفقه، والتاريخ، وغير ذلك، وله مصنفات مليحة في فنون عديدة، تدل على سعة علمه، وغزارة فضله[٤].

٦- وقال السبكي[٥]: هو الإمام الجليل المجتهد، أحد أئمة الدنيا، علمًا ودينًا[٦].

---

(١) أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أبو بكر، المعروف بالخطيب، أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين (٣٩٢-٤٦٣هـ) انظر: «وفيات الأعيان» (١/ ٩٢)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٢٢١)، «الوافي بالوفيات» (٧/ ١٩٠)، «شذرات الذهب» (٥/ ٢٦٢).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٣).

(٣) أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان، أبو العباس، مؤرخ حجة، وأديب ماهر (٦٠٨-٦٨١هـ) انظر: «الوافي بالوفيات» (٧/ ٣٠٨)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ٣٣)، «البداية والنهاية» (١٣/ ٣٤٧)، «شذرات الذهب» (٧/ ٦٤٧).

(٤) «وفيات الأعيان» (٤/ ١٩١).

(٥) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر، قاض، مؤرخ، باحث (٧٢٧-٧٧١هـ) . انظر: «الوافي بالوفيات» (١٩/ ٣١٥)، «البداية والنهاية» (١٤/ ٧٢٤)، «البدر الطالع» (٤١٥)، «شذرات الذهب» (٨/ ٣٧٨).

(٦) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٢٠).

٧- وقال الحافظ الذهبي[١]: كان ثقة، صادقًا، حافظًا، رأسًا في التفسير، إمامًا في الفقه والإجماع والاختلاف، علامة في التاريخ وأيام الناس، عارفًا بالقراءات، وباللغة وغير ذلك[٢].

٨- وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب[٣]، بعد أن ذكر جملة من العلماء كالشافعي[٤]، وابن جرير الطبري وابن عبد البر[٥]، والخطابي[٦]، وابن قتيبة[٧]، وابن كثير، والذهبي: فهؤلاء إليهم المرجع في كلام

---

(١) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله، حافظ مؤرخ، علامة محقق (٦٧٣- ٧٤٨هـ). انظر: «ذيل تذكرة الحفاظ» (٥/ ٢٢)، «البداية والنهاية» (١٤/ ٦٤٩)، «شذرات الذهب» (٨/ ٢٦٤)، «الأعلام» (٥/ ٣٢٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٠).

(٣) محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي، مجدد التوحيد في جزيرة العرب في القرن الحادي عشر (١١١٥-١٢٠٦هـ). انظر: «الأعلام» (٦/ ٢٥٧).

(٤) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان القرشي المطلبي، أبو عبد الله إمام المذهب الشافعي، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة (١٥٠-٢٠٤هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥)، «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٦٥)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٧١)، «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٣).

(٥) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، القرطبي، المالكي، أبو عمر، من كبار حفاظ الحديث، مؤرخ، أديب بحاثة (٣٦٨-٤٦٣هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٧/ ٦٦)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٢١٧)، «طبقات الحفاظ» (٤٣٢)، «شذرات الذهب» (٥/ ٢٦٦).

(٦) حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، أبو سليمان، فقيه محدث، مصنف متقن (٣١٩-٣٨٨هـ). انظر: «الأنساب» (١/ ٣٦٤)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٤٩)، «طبقات الحفاظ» (٤٠٣)، «الأعلام» (٢/ ٢٧٣).

(٧) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، محدث، مفسر، مؤرخ، أديب (٢١٣-٢٧٦هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٧٠)، «إنباه الرواة» (٢/ ١٤٣)، «لسان الميزان» (٤/ ١٥٨)، «بغية الوعاة» (٢/ ٦٣).

الله ورسوله ﷺ [١].

★ **خامسًا: شيوخه وتلامذته:**

١- شيوخه:

لقد التقى الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في بلده، وفي رحلاته الطويلة، بكثير من العلماء، والأدباء، وأئمة الفقه والحديث، وسمع منهم، وأكثر من الكتابة عنهم، وأخذ عن كثير من شيوخ البخاري[٢]، ومسلم[٣].

ولا أستطيع في هذه العجالة ذكر جميع شيوخه الذين أخذ عنهم العلم؛ فقد اجتمع له من الشيوخ ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره، وهذا ما كان له الأثر الكبير في تكوين شخصيته الفذة، ومؤلفاته الكبيرة، مما هو من العناية الربانية، والتوفيقات الإلهية.

وفيما يلي سأذكر بعض شيوخه الذين أخذ عنهم، والتقى بهم، وحضر مجالسهم، على حسب البلدة التي تلقى فيها عنهم - قدر المستطاع، وبالله أستعين:

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ٣٧).

(٢) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، حبر الإسلام، وجبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث ١٩٤-٢٥٦هـ.
انظر: «تهذيب الكمال» (٦/ ٢٢٧)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٠٤)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٢٠٦)، «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٩)، «التقريب» (٢/ ٥٥).

(٣) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، النيسابوري، أبو الحسين، حافظ، من أئمة الحديث والفقه (٢٠٤-٢٦١هـ).
انظر: «تهذيب الكمال» (٧/ ٩٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٥٧)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٢٥)، «التقريب» (٢/ ١٧٨).

أولًا: في الرَّيِّ[(١)]:

١- أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم، أبو محمد، الأنصاري الرازي الدولابي، المحدث الأخباري، والمتوفى سنة (عشر وثلاثمائة من الهجرة)[(٢)]. كتب عنه الطبري كتاب «**المبتدأ والمغازي**» يقول الطبري: كنا نمضي إلى أحمد بن حماد الدولابي، وكان في قرية من قرى الري، بينها وبين الري قطعة[(٣)].

٢- محمد بن حميد بن حيان، أبو عبد الله الرازي: المتوفى سنة (ثمان وأربعين ومائتين من الهجرة)[(٤)]. سمع الطبري منه الحديث، ورواه عنه، قال أبو جعفر الطبري: كنا نكتب عن محمد بن حميد الرازي، فيخرج إلينا في الليل مرات، ويسأل عما كتبناه، ويقرؤه علينا[(٥)].

٣- محمد بن مقاتل الرازي: قاضي الري وإمامها، كان مقدمًا في الفقه، وقد تكلم فيه، ولم يترك حديثه، وسمع البخاري منه، ولم يحدث عنه، توفي سنة (تسع وأربعين ومائتين من الهجرة)[(٦)]، وأخذ عنه ابن جرير

---

(١) الري -بفتح أوله، وتشديد ثانيه- مدينة مشهورة من أمهات البلاد، كثيرة الفواكه والخيرات، تقع بين نيسابور وقزوين. انظر: «معجم البلدان» (٣/ ١١٦).

(٢) لم أجد من ترجم له فيما بين يدي من المراجع، غير ما ذكرته من «معجم الأدباء» (١٨/ ٥٠).

(٣) «معجم الأدباء» (١٨/ ٥٠).

(٤) انظر ترجمته في «الوافي بالوفيات» (٣/ ٢٨)، «تهذيب الكمال» (٦/ ٢٨٥)، «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٠٣)، «طبقات الحفاظ» (٢١٢).

(٥) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٢)، «تهذيب الكمال» (٦/ ٢٨٥)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٢٠١)، «تهذيب التهذيب» (٩/ ١٠٨).

(٦) انظر ترجمته في: «المغني في الضعفاء» للذهبي (٢/ ٦٣٥)، «ميزان الاعتدال» =

فقه أهل العراق[١].

ثانيًا: في البصرة[٢]:

١- أبو الأشعث أحمد بن المقدام بن سليمان بن الأشعث العجلي البصري، الإمام المحدث المتوفى سنة (ثلاث وخمسين ومائتين من الهجرة)[٣]. ذكر ياقوت[٤] أن الإمام الطبري سمع منه الحديث بالبصرة[٥].

٢- بشر بن معاذ العقدي، أبو سهل البصري الضرير، المتوفى قبل سنة (خمس وأربعين ومائتين من الهجرة) أو بعدها بقليل[٦]، سمع منه الطبري الحديث بالبصرة، ورواه عنه[٧].

= (٤/ ٤٧)، «لسان الميزان» (٦/ ٥٤٤)، «تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٠٤).

(١) انظر: «الفهرست» (٢٨٧)، «لسان الميزان» (٦/ ٥٤٤).

(٢) البصرة بصرتان: العظمى بالعراق، وهي المرادة، وأخرى بالمغرب. انظر: «معجم البلدان» (١/ ٤٣٠).

(٣) انظر ترجمته في: «فتح الباب في الكنى والألقاب» لابن منده (٨٧)، «الثقات» (٨/ ٣٢)، «تهذيب الكمال» (١/ ٨٢)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٧٤).

(٤) ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، مؤرخ وجغرافي، عالم باللغة والأدب (٤٧٤-٦٢٦هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٦/ ١٢٧)، «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣١٢)، «شذرات الذهب» (٧/ ٢١٢)، «الأعلام» (٨/ ١٣١).

(٥) انظر: «معجم الأدباء» (١٨/ ٥٠)، «تاريخ الطبري» (٢/ ٣٨٠).

(٦) انظر ترجمته في: «الثقات» (٨/ ١٤٤)، «تهذيب الكمال» (١/ ٣٥٧)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٤١٨)، «التقريب» (١/ ١٣٠).

(٧) انظر: «الفهرست» (٢٨٧)، «معجم الأدباء» (١٨/ ٥٠)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٤١٨).

٣- عمران بن موسى بن حيان القزاز، الليثي، أبو عمرو البصري، المتوفى بعد سنة (أربعين ومائتين هجرية)[١]. ذكر ابن النديم[٢] وياقوت أن الإمام الطبري سمع منه الحديث في البصرة، ورواه عنه، غير أنه جاء في «**معجم الأدباء**» باسم عماد بن موسى القزاز، والظاهر أن ذلك تصحيف عن عمران[٣]، والله أعلم.

٤- محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، النساج، الإمام الحافظ أبو بكر، الشهير بـ(بندار)، المتوفى سنة (اثنتين وخمسين ومائتين هجرية)[٤]. سمع الطبري الحديث منه ورواه عنه[٥].

ثالثًا: في الكوفة:

١- أحمد بن يحيي بن زيد بن سيار، أبو العباس الشيباني المعروف بـ(ثعلب)، عالم لغوي، وأديب نحوي، شيخ اللغة العربية، وإمام نحاة الكوفة، المتوفى سنة (إحدى وتسعين ومائتين هجرية)[٦].

---

(١) انظر ترجمته في: «الثقات» (٨/ ٤٩٩)، «تهذيب الكمال» (٥/ ٤٩٠)، «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٢٠).

(٢) محمد بن إسحاق بن محمد بن النديم الوراق، أبو الفرج، رافضي، معتزلي، يدل كتابه «الفهرست» على ذلك (٢٩٧-٣٨٠هـ). انظر: «معجم الأدباء» (١٨/ ١٧)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٩٢)، «لسان الميزان» (٥/ ٧٠٦)، «الأعلام» (٦/ ٢٩).

(٣) انظر: «الفهرست» (٢٨٧)، «معجم الأدباء» (١٨/ ٥٠).

(٤) انظر ترجمته في: «تاريخ الثقات» للعجلي (٤٠١)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٢٤٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٤٤)، «تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٨).

(٥) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٢)، «تهذيب التهذيب» (٩/ ٥٨).

(٦) انظر ترجمته في: «نزهة الألباء» (١٧٣)، «إنباه الرواة» (١/ ١٧٣)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٧٤)، «بغية الوعاة» (١/ ٣٩٦).

قال أبو عمرو الزاهد[١]: سمعت ثعلبًا يقول: قرأ عَلَيَّ أبو جعفر الطبري شعر الشعراء، قبل أن يكثر الناس عندي بمدة طويلة[٢].

٢- أحمد بن يوسف التغلبي[٣]، أبو عبد الله، البغدادي، المتوفى سنة (إحدى وخمسين ومائتين هجرية) روى القراءة عن ابن ذكوان[٤]، أحد رواة ابن عامر الشامي[٥]. روى عنه الإمام الطبري القراءة والحروف سماعًا[٦].

٣- أحمد بن منيع، أبو جعفر البغوي، البغدادي، الأصم، الحافظ، الحجة، صاحب «**المسند**» المعروف، المتوفى سنة (أربع وأربعين ومائتين هجرية)[٧].

---

(١) محمد بن أحمد بن حمدان الزاهد النيسابوري، أبو عمرو، كان عالمًا بالحديث والنحو والقراءات، توفي سنة (٣٧٨هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (٢/ ٤٦)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ٦٩)، «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٥٧)، «لسان الميزان» (٥/ ٦٤٤).

(٢) «معجم الأدباء» (١٨/ ٦٠).

(٣) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٩٦)، «غاية النهاية» (١/ ١٥٢).

(٤) عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، أبو عمرو، وأبو محمد البهراني، إمام شهير، ثقة، توفي سنة (٢٤٢هـ). انظر: «تهذيب الكمال» (٤/ ٨٢)، «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٩٨)، «غاية النهاية» (١/ ٤٠٤)، «شذرات الذهب» (٣/ ١٩٢).

(٥) عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، الشامي، أبو عمران، أحد القراء السبعة (٨-١١٨هـ). انظر: «معرفة القراء الكبار» (١/ ٨٢)، «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٩٢)، «غاية النهاية» (١/ ٤٢٣)، «شذرات الذهب» (٢/ ٨٥).

(٦) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٢)، «معرفة القراء الكبار» (١/ ٢٦٥)، «غاية النهاية» (٢/ ١٠٧)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ١١٤).

(٧) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٦٠)، «الوافي بالوفيات» (٨/ ١٩٢)، =

أخذ الإمام الطبري عنه الحديث[١].

٤- إسحاق بن أبي إسرائيل، أبو يعقوب بن إبراهيم المروزي، الإمام الحافظ الكبير، محدث بغداد، المتوفى سنة (خمس وأربعين ومائتين هجرية)[٢]. سمع الطبري الحديث منه، وحدث عنه[٣].

٥- داود بن علي بن خلف الظاهري، أبو سليمان، الشهير بـ (داود الظاهري) صاحب المذهب المعروف بالمذهب الظاهري، المتوفى سنة (سبعين ومائتين هجرية)[٤]. لازمه الطبري مدة، فقرأ عليه الفقه، وكتب مِنْ كُتُبِهِ كثيرًا، وتناظر معه، ورد عليه[٥].

رابعًا: في الشام:

١- العباس بن الوليد بن مزيد العذري، أبو الفضل البيروتي، الإمام المقرئ، المتوفى سنة (سبعين ومائتين هجرية)[٦]. قرأ عليه الإمام

= «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٢)، «طبقات الحفاظ» (٢٠٨).

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٢)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ١١١).

(٢) انظر ترجمته في: «الوافي بالوفيات» (٨/ ٣٩٧)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٤)، «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٧٦)، «طبقات الحفاظ» (٢٠٩).

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٦٨)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ١١٠).

(٤) انظر ترجمته في: «الوافي بالوفيات» (١٣/ ٤٧٣)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٥)، «مرآة الجنان» لليافعي (٢/ ١٨٤)، «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» للقرشي (٢/ ٤١٩).

(٥) انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٦٩)، «معجم الأدباء» (١٨/ ٧٨).

(٦) انظر ترجمته في: «الثقات» (٨/ ٥١٢)، «تهذيب الكمال» (٤/ ٧٧)، «غاية النهاية» (١/ ٣٥٥)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ١١٨).

الطبري القرآن، وأخذ عنه الحروف[١].

٢- إبراهيم بن يعقوب السعدي، الحافظ، أبو إسحاق الجوزجاني، نزيل دمشق ومحدثها، تَفَقَّه بمذهب الإمام أحمد بن حنبل[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ وحدَّثَ عنه، توفي سنة (تسع وخمسين ومائتين هجرية)[٣]. قال الذهبي إن الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ حدث عنه[٤].

خامسًا: في مصر:

١- أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم القرشي، أبو عبيد الله، المعروف بـ (بحشل) المتوفى سنة (أربع وستين ومائتين هجرية)[٥]. حدث عنه الإمام الطبري، وأخذ عنه فقه مالك[٦] في مصر[٧].

---

(١) انظر: «غاية النهاية» (٢/ ١٠٧).

(٢) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي، أبو عبد الله، شيخ الإسلام في عصره، وإمام المذهب الحنبلي، وصاحب «المسند» المشهور (١٦٤-٢٤١هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٥)، «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٧٧)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٦)، «طبقات الحفاظ» (١٨٦).

(٣) انظر ترجمته في: «الثقات» (٨/ ٨١)، «الوافي بالوفيات» (٦/ ١٧٠)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٠٠)، «شذرات الذهب» (٣/ ٢٦٣).

(٤) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٦٤).

(٥) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (١/ ٥٦)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٩)، «البداية والنهاية» (١١/ ٤٤)، «شذرات الذهب» (٣/ ٢٧٧).

(٦) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله المدني، إمام دار الهجرة، وإمام المذهب المشهور (٩٣-١٧٩هـ). انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (١٤٠)، «الثقات» (٥/ ٣٨٩)، «حلية الأولياء» (٦/ ٣١٦)، «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٥٤).

(٧) انظر: «الفهرست» (٢٨٧)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٦٨).

٢- الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل، أبو محمد المرادي، الحافظ، الإمام، محدث الديار المصرية، صاحب الشافعي، وناقل فقهه، وهو أوثق الرواة عنه، توفي سنة (سبعين ومائتين هجرية)[١]. أخذ عنه الإمام الطبري مذهب الشافعي[٢].

٣- سعد بن عبد الله بن الحكم، أبو عمر، الفقيه المالكي، المتوفى سنة (ثمان وستين ومائتين هجرية)[٣]. أخذ عنه الطبري فقه الإمام مالك في مصر[٤].

٤- يونس بن عبد الأعلى الصدفي، المصري، أبو موسى، الحافظ، المقرئ، الفقيه، عالم الديار المصرية، قرأ القرآن على ورش[٥] وغيره، توفي سنة (أربع وستين ومائتين هجرية)[٦]. أخذ عنه الطبري القراءة سماعًا[٧].

---

(١) انظر ترجمته في: «الثقات» (٨/ ٢٤٠)، «الوافي بالوفيات» (١٤/ ٨١)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٨٧)، «طبقات الحفاظ» (٢٦٠).

(٢) انظر: «الفهرست» (٢٨٧)، «معجم الأدباء» (١٨/ ٥٥).

(٣) انظر ترجمته في: «ترتيب المدارك» (٤/ ١٦٦).

(٤) انظر: «الفهرست» (٢٨٧).

(٥) عثمان بن سعيد بن عدي المصري، من كبار القراء، غلب عليه لقب (ورش)؛ لشدة بياضه (١١٠-١٩٧هـ). انظر: «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٥٢)، «غاية النهاية» (١/ ٥٠٢)، «شذرات الذهب» (٢/ ٤٥٧)، «الأعلام» (٤/ ٢٠٥).

(٦) انظر ترجمته في: «الثقات» (٩/ ٢٩٠)، «تهذيب الكمال» (٨/ ٢١١)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٤٨)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٨٤).

(٧) انظر: «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٨٩)، «غاية النهاية» (٢/ ٤٠٦).

هؤلاء هم أبرز العلماء الذين لهم أثر واضح في تكوين شخصية ابن جرير الطبري العلمية، وهناك آخرون ممن أخذ عنهم الطبري العلم، فهو الباحث عن المعرفة، التَّوَّاق إلى لقاء العلماء ومجالستهم والإفادة منهم، والكتابة عنهم، حتى غدا موسوعة علمية هائلة، يقصده طلاب العلم من كل مكان؛ لينهلوا من علمه، ويقتدوا بأدبه وخلقه، فرحمة الله على الجميع.

٢- تلامذته:

بعد أن طوَّف الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ البلادَ يطلب العلم، وبعد حصوله على طِلبَتِه منه، أصبح بحرًا زاخرًا بالعلوم، ذاع صيته في الآفاق، وتناقلت أخباره الركبان، فقصده عدد كبير من طلاب العلم، لا يحصرهم عدد، وأخذ الإمام الطبري على صقل هؤلاء الطلاب وتكوينهم، حيث حملوا تراثه بعده، وإن قصروا عن مرتبته.

ولم يكن العكوف على التأليف والكتابة ليصرف الطبري عن الإقراء، ونشر العلم وتدريسه، كما أن الإقراء والتدريس لم يكن عائقًا له عن الكتابة والتصنيف. وفيما يلي سأذكر بعض تلامذته الذين طالت ملازمتهم له، وتصدروا لنشر علمه والدفاع عنه.

١- أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر التميمي، البغدادي، الحافظ الشهير بـ (ابن مجاهد) المتوفى سنة (أربع وعشرين وثلاثمائة هجرية)[(١)]. سمع قراءة ابن جرير الطبري، فأعجب بها وقال:

---

(١) انظر ترجمته في: «معرفة القراء الكبار» (١/ ٢٦٩)، «الوافي بالوفيات» (٨/ ٢٠٠)، «البداية والنهاية» (١١/ ٢٢٠)، «غاية النهاية» (١/ ١٣٩).

ما سمعت في المحراب أقرأ من أبي جعفر[١]. وقد حرص الإمام ابن مجاهد على أن يسمع من الإمام الطبري رواية ورش عن نافع[٢]، من طريق يونس بن عبد الأعلى، عنه منفردًا، فأبى الإمام الطبري إلَّا أن يسمعها مع الناس[٣].

قال ابن الجزري[٤]: إنه دلس[٥] اسم محمد بن جرير الطبري حين روى

---

(١) انظر: «معجم الأدباء» (١٨/ ٦٦).

(٢) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رويم، أحد القراء السبعة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة، توفي سنة (١٦٩هـ). انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (١٤١)، «وفيات الأعيان» (٥/ ٣٦٨)، «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٠٧)، «غاية النهاية» (٢/ ٣٣٠).

(٣) انظر: «معجم الأدباء» (١٨/ ٦٧).

(٤) محمد بن محمد بن الجزري، أبو الخير، شيخ الإقراء في زمانه، ومن حفاظ الحديث، صاحب التصانيف في علم القراءات (٧٥١-٨٣٣هـ). انظر: «غاية النهاية» (٢/ ٢٤٧)، «طبقات الحفاظ» (٥٤٣)، «ذيل تذكرة الحفاظ» (٥/ ٤٩)، «البدر الطالع» (٧٧٥).

(٥) التدليس أقسام أشهرها قسمان: أحدهما: تدليس الإسناد: وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهمًا أنه سمعه منه، كأن يقول: (عن فلان)، أو (قال فلان)، أو نحو ذلك، فأما إذا صرح بالتحديث أو السماع ولم يكن قد سمعه من شيخه، ولم يقرأه عليه، لم يكن مدلسًا، بل كان كاذبًا فاسقًا، وفرغ من أمره. ثانيهما: تدليس الشيوخ: وهو أن يروي عن شيخ حديثًا سمعه منه، فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف، كي لا يعرف، فتارة: يُكْرَهُ، كما إذا كان أصغرَ سنًّا منه، أو نازل الروايةِ، ونحو ذلك، وتارة: يَحْرُمُ، كما إذا كان غيرَ ثقة فدلسه؛ لئلا يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته. انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (٥٨)، «الباعث الحثيث» (٦٢)، «فتح المغيث» (١/ ٢٠٧)، «تدريب الراوي» (١/ ١٩٦).

عنه قراءة نافع، وسماه محمد بن عبد الله[١].

٢- عبد الله بن أحمد الفَرْغاني المتوفى سنة (اثنتين وستين وثلاثمائة من الهجرة). أخذ القراءة عن الطبري، وروى عنه بعض تفسير «**جامع البيان عن تأويل آي القرآن**»[٢].

٣- محمد بن أحمد الدَّاجُواني المتوفى سنة (أربع وعشرين وثلاثمائة)[٣]. روى عن أبي جعفر الطبري الحروف سماعًا[٤].

٤- عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، أبو طاهر البغدادي، المتوفى سنة (تسع وأربعين وثلاثمائة من الهجرة)[٥]. أخذ القراءة عن أبي جعفر الطبري سماعًا[٦].

٥- محمد بن داود بن سليمان، أبو بكر البغدادي الفقيه، المتوفى سنة

---

(١) «غاية النهاية» (٢/ ١٠٧)، وقد أنكر بعض المعاصرين هذا من ابن مجاهد، محاكين في ذلك ابن الجزري، وقد ذكر ابن الجزري في «غاية النهاية» أن من تلاميذ يونس بن عبد الأعلى الذين حملوا القراءة عنه، محمد بن عبد الله بن الفقيه (٢/ ٤٠٦)، فلعله هو نفسه الذي ذكره ابن مجاهد، إضافة إلى أن ابن مجاهد كان يعظم شيخه الطبري، ويثني عليه، ولا يجري ذكره إلَّا فضله، ويعده من كبار الشيوخ والأئمة. انظر: «مقدمة محقق السبعة» ص (٢٦-٢٧)، وكتاب «دفاع عن القراءات في مواجهة الطبري المفسر» هامش (١١).

(٢) انظر: «غاية النهاية» (٢/ ١٠٧)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ١١٤)، «تفسير الطبري» بتحقيق شاكر (٦/ ٤٩٦).

(٣) انظر ترجمته في: «معرفة القراء الكبار» (١/ ٢٦٨)، «غاية النهاية» (٢/ ٧٧).

(٤) انظر: «غاية النهاية» (٢/ ١٠٧)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ١١٤).

(٥) انظر ترجمته في: «إنباه الرواة» (٢/ ٢١٥)، «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣١٢)، «غاية النهاية» (١/ ٤٧٥)، «بغية الوعاة» (٢/ ١٢١).

(٦) انظر: «غاية النهاية» (٢/ ١٠٧)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ١١٤).

(ست وثلاثين وثلاثمائة من الهجرة)[١]. روى عن الطبري بعض التفسير بعد أن سمعه منه[٢].

٦- أحمد بن كامل القاضي، أبو بكر، المتوفى سنة (خمسين وثلاثمائة من الهجرة). حدث عن أبي جعفر في بداية أمره، وهو من كبار تلامذته وأصحابه الذين تأثروا به، وتفقهوا على مذهبه، أخذ عنه التفسير، بعضه إملاءً ثم جميعه قراءةً[٣].

٧- أحمد بن أبي طالب علي بن محمد الكاتب، أبو جعفر، المتوفى سنة (تسع وسبعين وثلاثمائة من الهجرة)[٤]. سمع من أبي جعفر الطبري، وكان له منه إجازة[٥].

---

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٥/ ٢٦٥).

(٢) انظر: «جامع البيان» بتحقيق شاكر (٦/ ٤٩٦)، الهامش.

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٥٧)، «معجم الأدباء» (٤/ ١٠٣)، «غاية النهاية» (١/ ٩٨).

(٤) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٤/ ٣١٥)، «لسان الميزان» (١/ ٣٠٤).

(٥) انظر: «تاريخ بغداد» (٤/ ٣١٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٦٨)، «لسان الميزان» (١/ ٣٤٠).

والإجازة: هي أن يأذن الشيخ لغيره بأن يروي عنه مروياته أو مؤلفاته، وكأنها تتضمن إخباره بما أذن له بروايته عنه، وقد اختلفوا في جواز الرواية والعمل بها، فأبطلها كثير من العلماء المتقدمين، قال بعضهم: من قال لغيره: أجزت لك أن تروي عني ما لم تسمع. فكأنه قال: أجزت لك أن تكذب علي؛ لأن الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع. وهذا يصح لو أذن له في رواية ما لم يسمع مع تصريح الراوي بالسماع؛ لأنه يكون كذبًا حقيقة، أما إذا كان يرويه على سبيل الإجازة، وهو محل البحث، فلا.

وقال ابن حزم: إنها بدعة غير جائزة. وتعالى بعضهم فجعلها أصح من السماع، وجعلها بعضهم مثله، والذي رجحه العلماء أنها جائزة، يروى بها ويعمل، وأن السماع أقوى منها. انظر: «الباعث الحثيث» (١٢٠)، «مقدمة ابن الصلاح» (١٠٦)، «فتح المغيث» (٢/ ٢١٤)، «تيسير مصطلح الحديث» (١٦٠).

٨- سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، أبو القاسم، صاحب المعاجم الثلاثة، المتوفى سنة (ستين وثلاثمائة من الهجرة)[١]. سمع الحديث من الإمام الطبري ورواه عنه[٢].

٩- عثمان بن سعيد بن بشار، أبو القاسم الأحول، المتوفى سنة (ثمان وثمانين ومائتين من الهجرة)[٣]. أخذ فقه الشافعي عن أبي جعفر الطبري، مع أنه أكبر منه سنًّا[٤].

١٠- محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر القفال الشاشي، الفقيه الشافعي، من أهل شاش [٥]، إمام عصره بلا مدافعة، توفي سنة (خمس وستين وثلاثمائة هجرية)[٦]. سمع الحديث من أبي جعفر، ورواه عنه[٧].

١١- علي بن سَرَّاج بن عبد الله، أبو الحسن المصري، المتوفى سنة (ثمان وثلاثمائة هجرية)[٨].

---

(١) انظر ترجمته في: «طبقات الحنابلة» لأبي يعلي (٢/ ٤٩)، «مرآة الجنان» (٢/ ٣٧٢)، «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (٤/ ٥٩)، «التاج المكلل» للقنوجي (٥٤).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٩٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٦٩).

(٣) انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٤١)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٢٩)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٣٠١)، «شذرات الذهب» (٣/ ٣٦٩).

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٩٨).

(٥) قرية تقع بما وراء نهر سيحون، متاخمة لبلاد الترك، خرج منها العلماء، ونسب إليها خلق من الرواة والفصحاء. انظر: «معجم البلدان» (٣/ ٣٠٨)، «الأنساب» (٣/ ٣٩٩).

(٦) انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٠٠)، «الوافي بالوفيات» (٤/ ١١٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٨٣)، «شذرات الذهب» (٤/ ٣٤٥).

(٧) انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٠٠)، «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٤٥).

(٨) انظر ترجمته في: «طبقات علماء الحديث» (٢/ ٤٧٢)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٢٢٨)، «لسان الميزان» (٥/ ٣٣)، «طبقات الحفاظ» (٣١٨).

سمع من أبي جعفر شعر الطرماح[١]، أثناء مقابلته له في مصر[٢].

١٢- المُعافى بن زكريا بن يحيى بن حميد، أبو الفرج النَّهرواني، الفقيه الجريري المفسر، المتوفى سنة (تسعين وثلاثمائة من الهجرة)[٣].

حفظ كتب الطبري، وتمذهب عليها، حتى كان يعرف بالجريري[٤].

هؤلاء التلاميذ السابق ذكرهم من ألمع وأنجب من أخذ العلم عن أبي جعفر، وهناك آخرون ممن أخذوا ورووا عنه، وتفقهوا عليه، ونشروا تراثه بعده، لا يبلغهم الحصر، فرحمة الله عليهم جميعًا.

سادسًا: عقيدته:

كان الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ يدين بمذهب السلف، مذهب أهل السنة والجماعة، الذي كان عليه رسول الله ﷺ وصحابتُه الكرامُ، والتابعون لهم بإحسان، فقد وافق السلف في إثبات مسائل العقيدة، والدفاع عنها في مواجهة أهل البدع والأهواء، وكان يرى أن القرآن والسنة الصحيحة هما المصدر الوحيد لإثبات أسماء الله الحسنى، وأن الحديث في الاسم والمسمى بدعة حادثة، لم تكن معروفة على عهد الصحابة والتابعين[٥].

---

(١) الطرماح بن حكيم بن الحكم الطائي، شاعر إسلامي فحل، يجيد الهجاء، يعتقد مذهب الشراة من الأزارقة، توفي نحو سنة (١٢٥هـ). انظر: «الشعر والشعراء» (٢٢٨)، «الأعلام» (٣/ ٢٢٥).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٣١)، «معجم الأدباء» (١٨/ ٥٣).

(٣) انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٤٤)، «طبقات الحفاظ» (٤٠٠)، «بغية الوعاة» (٢/ ٢٩٣)، «شذرات الذهب» (٤/ ٤٨٣).

(٤) انظر: «الفهرست» (٢٨٩)، «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٠٤)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٤٤)، «طبقات الحفاظ» (٤٠٠).

(٥) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (١/ ١٨٥).

وقد خط أبو جعفر عقيدته التي يدين الله بها في كتبه، ففي «**تفسيره**» يبين عند كل آية من آيات التوحيد والعقيدة مذهب السلف واعتقادهم، ويقرر ذلك بالأدلة القاطعة، كالغيبيات، والصفات، والقضاء والقدر، والرؤية، والشفاعة، وغيرها من مسائل العقيدة.

قال عبد العزيز الطبري: كان أبو جعفر يذهب في جُلِّ مذاهبه إلى ما عليه الجماعة من السلف، وطريق أهل العلم المتمسكين بالسنن، شديدًا عليه مخالفتهم، ماضيًا على منهاجهم، لا تأخذه في ذلك ولا في شيء لومةُ لائم، وكان يذهب إلى مخالفة أهل الاعتزال[(١)] في جميع ما خالفوا فيه الجماعة، من القول بالقدر، وخلق القرآن، وإبطال رؤية الله في القيامة، وفي قولهم بتخليد أهل الكبائر في النار، وإبطال شفاعة رسول الله ﷺ، وفي قولهم: إن استطاعة الإنسان قبل فعله. . . .[(٢)].

وقال أبو بكر بن كامل ذات مرة: من سبقك إلى إكفار أهل الأهواء؟ فقال: إماما عدل عبد الرحمن بن مهدي[(٣)]، ويحيى بن سعيد

---

(١) المعتزلة: إحدى الفرق الكبار التي ينطوي تحتها عدة فرق، أوصلها بعض كتاب الفرق إلى عشرين فرقة، من أبرزها: الواصلية والعمروية والهذيلية والنظامية والجبائية والجاحظية، وسموا معتزلة على الأرجح؛ لأن أولهم -واصل بن عطاء- خالف الإمام الحسن البصري، في حكم مرتكب الكبيرة، وقرر بأنه في الدنيا في منزلة بين منزلتين، لا مؤمن ولا كافر، ولهم مغالطات أخرى كثيرة.
انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ٣٨)، «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٦/ ٥٥، ١٣/ ٣٨٦)، «لوامع الأنوار البهية» (١/ ٧٦).

(٢) انظر: «معجم الأدباء» (١٨/ ٨٢).

(٣) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري البصري، اللؤلؤي، أبو سعيد، من كبار حفاظ الحديث، قال الشافعي: لا أعرف له نظيرًا في الدنيا (١٣٥-١٩٨هـ).

القطان[١]. وكان إذا عرف من إنسان بدعة أبعده وَاطَّرَحَهُ[٢].

فالطبري لم يقف -كمُفَسِّر- موقفًا بعيدًا عن مسائل النزاع التي تدور حول العقيدة في عصره، بل كان يشارك في الجدل الكلامي، ويناقش أهله بما يوافق أهل السنة في آرائهم، ويظهر ذلك في رده على القدرية[٣]، والمعتزلة، وغيرهم من أهل الأهواء، ويجادلهم مجادلة حادة في تفسيره العقلي التنزيهي، ذاهبًا إلى ما ذهب إليه السلف، من عدم صرف آيات الصفات عن ظاهرها.

وللإمام الطبري كتب في العقيدة، منها رسالته المسماه بكتاب « **رسالة البصير في معالم الدين** » التي كتب بها إلى أهل طبرستان، في ما وقع بينهم من الخلاف في الاسم والمسمى، وفي مذهب أهل البدع، ومنها أيضًا رسالته المعروفة بكتاب « **صريح السنة** » ذكر فيها عقيدته، وما يدين الله به[٤]، ومع هذا كله فقد كان حال الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ حال إخوانه من علماء

انظر: «الثقات» (٨/ ٣٨٣)، «حلية الأولياء» (٩/ ٣)، «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٧٦)، «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٤١).

(١) يحيى بن سعيد بن فروخ البصري، القطان، أبو سعيد، من كبار حفاظ الحديث، قال أحمد بن حنبل: ما رأيت بعيني مثل يحيى القطان(١٢٠-١٩٨هـ).
انظر: «تاريخ الثقات» (٤٧٢)، «الثقات» (٧/ ٦١١)، «حلية الأولياء» (٨/ ٣٨٠)، «سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٧٥).

(٢) انظر: «معجم الأدباء» (١٨/ ٨٤).

(٣) القدرية: اسم من أسماء المعتزلة، يعرفون به في باب القضاء والقدر، حيث ينفون قدرة الله السابقة على المفعولات، وقسمهم ابن تيمية إلى ثلاث طوائف: القدرية المجوسية والقدرية المشركية والقدرية الإبليسية.
انظر: «التدمرية» (٢٠٨)، «الاستقامة» (٢/ ١٣٩)، «درء التعارض» (٨/ ٤٧١).

(٤) انظر: «معجم الأدباء» (١٨/ ٨٠).

عصره وغيرهم، الذين ابتلوا باتهام الرعاع والجهلة بما هم برآء منه، وبعيدون عنه كل البعد، فقد كان نصيب إمامنا من هذا، التهمة بالتشيع[١].

قال ياقوت الحموي: إنه دفن ليلًا؛ خوفًا من العامة؛ لأنه كان يتهم بالتشيع[٢].

وقال الذهبي: وكان ابن جرير من رجال الكمال، وشُنِّع عليه بيسير تشيع، وما رأينا إلَّا الخير[٣].

وسوف نتعرض فيما يأتي لأسباب هذه التهمة، ومناقشتها، وبيان الحق فيها، والله المستعان.

أولًا: أهم الأسباب التي أدت إلى اتهامه بالتشيع ومناقشتها:

١- تصحيح حديث غدير خُم[٤]:

إن تصحيح الإمام الطبري لحديث غدير خم من أهم وأكبر الأسباب التي دعت المغرضين من أعدائه إلى تهمته ونسبته إلى الشيعة، ولذا قال ابن حجر: وإنما نُبِز[٥] بالتشيع؛ لأنه صحح حديث غدير خم[٦].

---

(١) الشيعة: هم الذين شايعوا عليًّا رضي الله عنه على الخصوص، وقالو بإمامته نصًّا ووصية، ويعتقدون أن الإمامة لا تخرج عن أولاده، وهم خمس فرق: كيسانية، وزيدية، وإمامية، وغلاة، وإسماعيلية، وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنة، وبعضهم إلى التشبيه. انظر: «الملل والنحل» (١/ ٤٤)، «عقائد الثلاثة والسبعين فرقة» (١/ ٤٤٦)، «دراسات في الأهواء والفرق والبدع» (١٨٢).

(٢) انظر: «معجم الأدباء» (١٨/ ٤٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٧).

(٤) خم: واد بين مكة والمدينة عند الجحفة، به غدير، وهذا الوادي موصوف بكثرة الوخامة، انظر: «معجم البلدان» (٢/ ٣٨٩).

(٥) نبز: أي: لقب، انظر: «لسان العرب» (٥/ ٤١٣).

(٦) «لسان الميزان» (٥/ ٧٥٨).

ونص الحديث: عن البراء بن عازب[(١)] ﷺ قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فنزلنا بغدير خم، فنودي فينا: الصلاة جامعة، وكُسِحَ[(٢)] لرسول الله ﷺ تحت شجرتين، فصلى الظهر، وأخذ بيد علي ﷺ فقال: « **ألستم تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟** » قالوا: بلى. قال: « **ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه؟** » قالوا: بلى! فأخذ بيد علي فقال: « **من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه** ». قال: فلقيه عمر ﷺ فقال له: هنيئًا يا ابن أبي طالب أصبحت وأمسيت ولي كل مؤمن ومؤمنة.

قلت: إن اتهام الإمام الطبري بالتشيع بسبب تصحيحه لحديث غدير خم باطل لأمور:

أولها: أن هذا الحديث أخرجه أحمد بن حنبل في «المسند»[(٣)]، وفي «فضائل الصحابة»[(٤)]، وابن ماجه[(٥)] .....

---

(١) البراء بن عازب بن الحارث الخزرجي، أبو عمارة، صحابي قائد من أصحاب الفتوح، أسلم صغيرًا، وغزا مع رسول الله ﷺ خمس عشرة غزوة، أولها غزوة الخندق، توفي سنة (٧١هـ).
انظر: «معرفة الصحابة» (١/ ٣٨٤)، «أسد الغابة» (١/ ٢٠٥)، «الإصابة» (١/ ٢٧٨).

(٢) أي: كُنِس. انظر: «لسان العرب» (٦/ ١٩٧).

(٣) «المسند» (١/ ٨٤)، قال محققه الشيخ أحمد شاكر: سند الحديث ضعيف؛ لجهالة بعض رواته، ولكن متن الحديث صحيح؛ ورد من طرق كثيرة، وطرقه أو أكثرها في مجمع الزوائد، انظر: «المسند» (٢/ ٦٤١)، «مجمع الزوائد» (٩/ ١٠٣).

(٤) «فضائل الصحابة» (٢/ ٥٦٣)، قال محققه الشيخ وصي الله بن محمد بن عباس: والحديث صحيح.

(٥) محمد بن يزيد الربعي القزويني، أبو عبد الله، ابن ماجه، أحد الأئمة في علم الحديث =

في «السنن»[١]، والحاكم[٢] في «المستدرك»[٣]، والترمذي[٤] في «جامعه»[٥]، وأبو بكر بن أبي شيبة[٦] في «المسند»[٧]، وابن أبي عاصم[٨] في «السنة»[٩]، والدولابي[١٠] .....

= (٢٠٩-٢٧٣هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٥٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٧)، «الوافي بالوفيات» (٥/ ٢٢٠)، «طبقات الحفاظ» (١٧١).

(١) «سنن ابن ماجه» (١/ ٨٨)، قال المحقق الشيخ محمود محمد نصار: الحديث صحيح.

(٢) محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم، أبو عبد الله، شيخ المحدثين، مصنف علامة، حافظ ناقد (٣٢١-٤٠٥هـ).
انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٨٠)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٦٢)، «الوافي بالوفيات» (٣/ ٣٢٠)، «طبقات الحفاظ» (٤٠٩).

(٣) «المستدرك على الصحيحين» (٣/ ١١٠).

(٤) محمد بن عيسىٰ بن سورة السلمي الترمذي، أبو عيسى، حافظ، من أئمة الحديث (٢٠٩- ٢٧٩هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٠)، «الوافي بالوفيات» (٤/ ٢٩٤)، «طبقات الحفاظ» (٢٧٨).

(٥) «جامع الترمذي مع تحفة الأحوذي» (١٠/ ٢١٥)، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٥٢٢).

(٦) عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، أبو بكر، ثقة حافظ متقن (١٥٩-٢٣٥هـ). انظر: «تاريخ الثقات» (٢٧٦)، «الثقات» (٨/ ٣٥٨)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٦)، «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٤٤٢).

(٧) انظر: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» (٤/ ٦٠).

(٨) أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك، أبو بكر، يقال له: ابن النبيل، محدث علامة زاهد (٢٠٦-٢٨٧هـ). انظر: «ذكر أخبار أصبهان» لأبي نعيم (١/ ١٠٠)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٥٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٣٠)، «الوافي بالوفيات» (٧/ ٢٦٩).

(٩) «كتاب السنة» (٢/ ٦٠٤).

(١٠) محمد بن أحمد بن حماد الرازي الدولابي، أبو بشر، مؤرخ من حفاظ الحديث =

في «الكنى»[١]، والنسائي[٢] في «الخصائص»[٣]، وقد جمع طرقه العلامة الألباني وصححه[٤]، وقال الحافظ ابن حجر: وأما حديث: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جدًّا، وقد استوعبها ابن عقدة[٥] في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان[٦].

فالحديث -كما تقدم- أخرجه وصححه جماعة من علماء أهل السنة، وليس الطبري فحسب، وبهذا يبطل الاستدلال بتصحيح الطبري لهذا الحديث وجمعه لطرقه على أنه من الشيعة؛ لأنه قد صححه غيره من علماء أهل السنة والجماعة.

ثانيها: أن الطبري إنما جمع طرق هذا الحديث وصححه لسبب، فقد جاء في «معجم الأدباء» أنه قد قال بعض الشيوخ ببغداد بتكذيب حديث غدير خم، وقال: إن علي بن أبي طالب كان باليمن في الوقت الذي كان رسول

= (٢٢٤-٣١٠هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٣٥٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٠١)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٣٦)، «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (٣/ ٢٠٦).

(١) «الكنى والأسماء» (٢/ ٦١).

(٢) أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، أبو عبد الرحمن، محدث حافظ (٢١٥-٣٠٣هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (١/ ٧٧)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ١٩٤)، «الوافي بالوفيات» (٦/ ٤١٦)، «طبقات الحفاظ» (٣٠٣).

(٣) «خصائص علي بن أبي طالب» (٧٢).

(٤) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤/ ٣٣٠).

(٥) أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي، أبو العباس، محدث حافظ متشيع (٢٥٠-٣٣٢هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ١٤)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٤٠)، «الوافي بالوفيات» (٧/ ٣٩٥)، «طبقات الحفاظ» (٣٤٨).

(٦) «فتح الباري» (٧/ ٩٣).

الله ﷺ بغدير خم . . . وبلغ أبا جعفر ذلك فابتدأ بالكلام في فضائل علي بن أبي طالب، وذكر طرق حديث غدير خم فكثر الناس لاستماع ذلك، واجتمع قوم من الروافض[١] ممن بسط لسانه بما لا يصلح في الصحابة ﭫ فابتدأ بفضائل أبي بكر وعمر ﭬ[٢].

---

(١) يطلق الرفض فيما اصطلح عليه على الشيعة الذين يبغضون أبا بكر وعمر ﭬ، وقد قيل للإمام أحمد بن حنبل ﭪ: من الرافضي؟ قال: الذي يسب أبا بكر وعمر؛ وسموا أيضًا بالرافضة؛ لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين لما تولى الخليفتين أبا بكر وعمر إذ يعتبرونهما قد غصبا حق علي ﭭ بالخلافة، فهم يرون أن عليًّا هو الإمام بالنص الظاهر ويضللون الصحابة بتركهم العمل على تنصيب علي إمامًا للمسلمين، واستدلوا بشبه ضعيفة من القرآن والسنة، وأدلتهم من القرآن ترجع إلى أمرين: إما محرفة مبدلة، أدخلها عليهم بعض الزائغين من علماء السوء. وإما أنهم أخذوا بظواهرها وهي واجبة التأويل؛ لتوافق ما أجمع عليه المسلمون من أهل السنة. وأما أدلتهم من السنة فكلها أو أكثرها ضعيفة أو موضوعة، وقد بلغ حقدهم على الصحابة أن رتبوا دعاءً خاصًّا عنون بـ: دعاء صنمي قريش، والذي افتتحوه بلعن أبي بكر وعمر، وعثمان، وعائشة، وحفصة، وقد تعرض لهم علماء أهل السنة والجماعة فبينوا أباطيلهم، وردوا على تأويلاتهم المضللة، وكشفوا عور ما استدلوا به حتى لا يكاد يخلو كتاب من كتب أهل السنة والجماعة في العقيدة من صولة عليهم، مستدلًّا وداحضًا بموضوعية العالم والمؤمن الصادق. أما فضل علي ﭭ فقد اتفق عليه أيضًا أهل السنة والجماعة، ولم يخالف في ذلك سوى شرذمة من الخوارج ومن تبعهم، حيث كفروه وأمروا الناس بعدم توليه؛ لأنه رضي بالتحكيم، وإذا غالى هؤلاء بالتكفير، فقد غالى الشيعة فيه حتى أَلَّهَهُ بعضهم، وكلاهما هالك.

انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤/ ٤٣٤)، «العواصم من القواصم» (١٨١)، «الرد على الرافضة» لأبي حامد المقدسي (ص٩١)، «الشريعة» للآجري (ص ٣٢).

(٢) «معجم الأدباء» (١٨/ ٨٤).

فتصحيح الطبري لهذا الحديث ليس ابتداء، ولكن عَزَّ على أبي جعفر أن يُكَذَّبَ حديث غدير خم فبين طرقه وصححه، ثم إنه لما رأى اجتماع الناس -وفيهم قوم من الروافض الذين بسطوا ألسنتهم بما لا يصلح في الصحابة ﷺ، ذكر فضائل أبي بكر الصديق، وعمر الفاروق، وهذا لا يكون من شيعي أبدًا؛ لأن أبا بكر وعمر هما هدف سهام الشيعة المسمومة، ومطاعنهم الباطلة.

ثالثها: أن الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ خالف الشيعة في معنى هذا الحديث والنتائج المترتبة عليه، فالشيعة قد قالوا بأن حديث غدير خم نص على تعيين الرسول ﷺ لعلي خليفة من بعده، وأمينًا للوحي، وأخذ البيعة له بإمرة المؤمنين يوم الغدير(١).

وأما الإمام الطبري فقد بين وأثبت أن أحق الناس بالخلافة بعد النبي ﷺ وأولاهم بالإمامة أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب ﷺ أجمعين وأن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الإمامة(٢).

وهذا الاعتقاد الذي قرره أبو جعفر في الصحابة، لا يرضى به الشيعة، فهم يقولون: إن عليًّا هو الأحق بالإمامة، وهو أفضل الصحابة جميعًا، ويسبون الصحابة ويقعون في أعراضهم، والطبري يكفر من هذا حاله.

---

(١) انظر: «عقائد الإمامية» (٦٠).

(٢) انظر: «صريح السنة» (٢٤).

قال محمد بن علي بن سهل[١]: سمعت أبا جعفر الطبري وجرى ذكر علي، فقال أبو جعفر: من قال إن أبا بكر وعمر ليسا بإمامي هدى، أيش هو؟ فقال له ابن الأعلم[٢]: مبتدع، فقال له الطبري منكرًا عليه: مبتدع! مبتدع! هذا يقتل. من قال: إن أبا بكر وعمر ليسا بإمامي هدى يقتل، يقتل[٣].

وبناء على ما تقدم فإن اتهام الإمام الطبري بالرفض والتشيع بسبب تصحيحه لحديث غدير خم، باطل؛ لما ذكرنا من أن الطبري ليس بدعًا عن العلماء في تصحيح هذا الحديث، فقد صححه آخرون، ثم إن الإمام الطبري يخالف الشيعة مخالفة جذرية في معنى هذا الحديث وما يترتب عليه، فلم يبق لمحتج فيه حجة.

٢- الطبري يقول بالمسح على القدمين في الوضوء -كما زعموا- وأنه لا يوجب غسلهما فهو شيعي؛ لأن هذا هو مذهب الشيعة في ذلك.

وهذا فهم خاطئ، وزعم باطل، لا يصح أن تعتمد عليه تهمة خطيرة كهذه.

قال الذهبي: وكان ابن جرير من رجال الكمال، وشُنِّع عليه بيسير تشيع، وما رأينا إلَّا الخير، وبعضهم ينقل عنه أنه كان يجيز مسح الرجلين في الوضوء، ولم نر ذلك في كتبه[٤].

---

(١) محمد بن علي بن سهل، أبو بكر بن الإمام، راوٍ من رواة الحديث، فيه تساهل (٢٧١- ٣٥٧هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٨٥)، «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٥٦)، «المغني في الضعفاء» (٢/ ٦١٧)، «لسان الميزان» (٦/ ٣٧٩).

(٢) لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المصادر.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٥)، «لسان الميزان» (٥/ ٧٥٩).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٧).

وقال ابن كثير: ونُسِبَ إليه- يعني: الطبري- أنه كان يقول بجواز مسح القدمين في الوضوء، وأنه لا يوجب غسلهما... والذي عول عليه كلامه في «التفسير»[١] أنه يوجب غسل القدمين، ويوجب مع الغسل دلكهما، ولكنه عبر عن الدلك بالمسح[٢]، فلم يفهم كثير من الناس مراده، ومن فهم مراده نقله عنه أنه يوجب الغسل والمسح وهو الدلك. والله أعلم[٣].

وبهذا ينتهي الاستدلال بهذا الوهم على كون الطبري من الشيعة.

٣- الخلط بين الإمام الطبري وشيعي شاركه في الاسم والكنية:

إن من الأسباب الواضحة في اتهام الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ بالرفض والتشيع، تشابه اسمه وكنيته مع رافضيٍّ: هو أبو جعفر محمد بن جرير بن

---

(١) انظر كلام الطبري حول هذا عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ [سورة المائدة، الآية: ٦] «جامع البيان» (٦/ ١٣٠)، و«تحقيق شاكر» (١٠/ ٦٢).

(٢) والغسل والمسح يعبر بالواحد منهما عن الآخر، فقد نسب إلى سيبويه أن العرب يقرب عندها المسح من الغسل. انظر: «البرهان» للزركشي (١/ ٣٠٤). وقال ابن منظور: والمسح يكون مسحًا باليد وغسلًا. «لسان العرب» (٢/ ٥٩٣). وقال ابن قتيبة الدينوري: والغسل للرجل وغيرها يسمى مسحًا، خبرنا بذلك سهل بن محمد عن أبي زيد الأنصاري، قال: وقال: ألا ترى أنك تقول: تمسحت للصلاة، إذا توضأت لها، وإنما سمي الغسل مسحًا؛ لأن الغسل للشيء تطهير له بإفراغ الماء، والمسح تطهير له بإمرار الماء، فالمسح خفيف الغسل. «غريب الحديث» (١/ ٨).

(٣) «البداية والنهاية» (١١/ ١٧٥).

رستم الطبري[١].

يقول الحافظ الذهبي عن حقيقة هذا الوهم والتخليط: أقذع أحمد بن علي السليماني[٢] الحافظ فقال: كان يضع للروافض، كذا قال السليماني، وهذا من الظن الكاذب، بل إن ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما ندعي عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يُتَأَنَّى فيه، ولا سيما في مثل إمام كبير، فلعل السليماني أراد الآتي: محمد بن جرير بن رستم، أبو جعفر الطبري، رافضي، له تواليف، منها كتاب «الرواة عن أهل البيت» رماه عبد العزيز الكتاني[٣] بالرفض، ولو حلفت أن السليماني ما أراد إلَّا الآتي، لبررت، والسليماني حافظ متقن، كان يدري ما يخرج من رأسه، فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام- ابن جرير السني- بهذا الباطل. والله أعلم[٤].

---

(١) محمد بن جرير بن رستم الطبري، من علماء الشيعة، له تواليف، توفي في بغداد.
انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٩٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٨٢)، «لسان الميزان» (٥/ ٧٦٢).

(٢) أحمد بن علي بن عمرو بن أحمد البخاري، أبو الفضل السليماني، لم يكن له نظير في زمانه إسنادًا وحفظًا وضبطًا (٣١١-٤٠٤هـ).
انظر: «الأنساب» (٣/ ٣١٠)، «معجم البلدان» (١/ ٥٣٣)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٤١)، «شذرات الذهب» (٥/ ٢٦).

(٣) عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي التميمي الدمشقي، أبو محمد الكتاني، مؤرخ، محدث متقن (٣٨٩-٤٦٦هـ).
انظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٢٤١)، «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٤٨)، «طبقات الحفاظ» ص(٤٣٩)، «شذرات الذهب» (٥/ ٢٨٣).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٩٩).

ويقول ابن حجر العسقلاني بعد ذكره لكلام الذهبي السابق: وقد اغتر شيخ شيوخنا أبو حيان[١] بكلام السليماني فقال في الكلام على الصراط في أوائل تفسيره: وقال أبو جعفر الطبري[٢] وهو إمام من أئمة الإمامية: الصراط بالصاد لغة قريش.. إلى آخر المسألة، ونبهت عليه كي لا يغتر به، فقد ترجمه أئمة النقل في عصره وبعده فلم يصفوه بذلك، وإنما ضره الاشتراك في اسمه واسم أبيه، ونسبته، وكنيته، ومعاصرته، وكثرة تصانيفه، والعلم عند الله تعالى قاله الخطيب[٣].

وقال الخوانساري[٤]: محمد بن جرير الطبري رجلان: أحدهما ابن جرير الطبري الذي هو شافعي المذهب، ومدحه النووي[٥] الشافعي،

---

(١) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي، أثير الدين أبو حيان من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث (٦٥٤-٧٤٥هـ) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٩/ ٢٧٦)، «غاية النهاية» (٢/ ٢٨٥)، «بغية الوعاة» (١/ ٢٨٠)، «شذرات الذهب» (٨/ ٢٥١).

(٢) لم يقل أبو حيان: أبو جعفر الطبري. كما ذكر ابن حجر، وإنما قال: أبو جعفر الطبرسي، كما في «تفسيره» المطبوع (١/ ٤٣)، وهو الصواب لثلاثة أمور: أولها: أن الطبرسي هو إمام من أئمة الإمامية. وثانيها: أن أبا حيان لم يذكر عن الطبري فيما نقل عنه من تفسير في مواضع كثيرة مثل هذا. وثالثها: أن الطبري لم يقل بهذا في تفسير الصراط عند تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

(٣) «لسان الميزان» (٥/ ٧٥٨).

(٤) محمد باقر بن زين العابدين بن جعفر الموسوي الهزارجريبي الخوانساري الأصفهاني، مؤرخ، أديب من مجتهدي الإمامية (١٢٢٦-١٣١٣هـ). انظر: «الأعلام» (٦/ ٤٩)، «هدية العارفين» (٦/ ٣٧٩).

(٥) يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحوراني النووي، محيى الدين، أبو زكريا، علامة بالفقه والحديث (٦٣١-٦٧٦هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ٧٤)، «طبقات الشافعية =

والآخر محمد بن جرير بن رستم الطبري، صاحب كتاب «المسترشد»، وكتاب «الإيضاح»، ولا شبهة في كونه من الشيعة[١].

وقال في موضع آخر: ابن جرير بن رستم الطبري، يكنى أبا جعفر، دَيِّن، فاضل، وليس هو صاحب التاريخ، الذي هو عامي المذهب[٢].

وقال أيضًا: ذاك عامي، وهذا إمامي[٣].

فهذه شهادة وتزكية من الرافضة له، فوصفه الخوانساري بأنه عامي، وهذا اللقب أطلقه الرافضة على أهل السنة، ويجعلون أنفسهم خاصة -أي: مؤمنين- وأهل السنة عامة لا خلاق لهم، بل هم عندهم كفار ونجس، لا تحل ذبائحهم، وتستحل دماؤهم وأموالهم[٤]. كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلَّا كذبًا وزورًا وباطلًا.

٤- كون الطبري من أهل بلدة قديمي التشيع:

يقول الخوانساري: بل ظني يذهب إلى كونه أيضًا من جملة أهل مذهب الحق -يريد مذهب الرافضة- من جهة كونه أولًا من أهل بلدة كانوا قديمي التشيع[٥].

وهذا تناقض من الخوانساري، فقبل قليل وهو يقرر الفرق بين ابن جرير الإمامي، وابن جرير السني العامي في نظر الرافضة، ثم هو الآن يصفه بالتشيع؛ لأنه من أهل بلدة كانوا قديمي التشيع، وهذا لا يصح أن يكون دليلًا علميًّا على صحة نسبة الإمام الطبري إلى التشيع؛ لأنه لا يلزم من

= الكبرى» (٨/ ٣٩٥)، «البداية والنهاية» (١٣/ ٣٢٢)، «شذرات الذهب» (٧/ ٦١٨).

(١) «روضات الجنات» (٧/ ٢٩٣).
(٢) «روضات الجنات» (٧/ ٢٩٣).
(٣) «روضات الجنات» (٧/ ٢٩٤).
(٤) انظر: «كشف الأسرار» (٢٧١).
(٥) «روضات الجنات» (٧/ ٢٩٥).

كون أهل بلدته شيعة أن يكون هو شيعيًّا كذلك؛ لأن الواقع يبطل ذلك ويكذبه، ثم إنه خرج من بلده وهو صغير لطلب العلم، فلما رجع وجد الرفض قد انتشر بين أهلها، فكتب في فضائل أبي بكر وعمر.

قال أبو بكر بن كامل: وقد كان رجع إلى طبرستان -يعني الطبري- فوجد الرفض قد ظهر، وسب أصحاب رسول الله ﷺ بين أهلها قد انتشر، فأملى فضائل أبي بكر وعمر، حتى خاف أن يجري عليه ما يكرهه، فخرج منها من أجل ذلك[١]. فهل يقال بعد هذا أن الطبري شيعي رافضي؟

٥- التعصب والحسد:

لقد كان لتعصب بعض عوام الحنابلة ورعاعهم الأثر الكبير في اتهام أبي جعفر بالتشيع والرفض، ونسبوا إليه بعض الأقوال المخالفة لمذهب السلف، فلما علم الطبري بذلك تبرأ منه، وبين عقيدته التي يدين الله بها في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة بقوله: . . فمن تجاوز ذلك فقد خاب وخسر، وضل وهلك، فليبلغ الشاهد منكم أيها الناس من بعد منا فنأى، أو قرب فدنا، أن الذي ندين الله به في الأشياء التي ذكرناها ما بيناه لكم على وصفنا، فمن روى عنا خلاف ذلك أو أضاف إلينا سواه أو نحلنا[٢] في ذلك قولًا غيره فهو كاذب متخرص معتد، يبوء بسخط الله، وعليه غضبه ولعنته في الدارين[٣].

---

(١) «معجم الأدباء» (١٨/ ٨٥).

(٢) أي: أضاف إلينا: انظر: «مختار الصحاح» (٣٣٢).

(٣) «صريح السنة» (٢٧).

وسبب هذا الاعتداء والهجوم من عوام الحنابلة هو أن أبا جعفر الطبري جمع كتابًا ذكر فيه اختلاف الفقهاء، ولم يذكر فيه أحمد بن حنبل، فقيل له في ذلك، فقال: لم يكن فقيهًا، وإنما كان محدثًا. فاشتد ذلك على الحنابلة، وكانوا لا يحصون كثرة ببغداد، فشغبوا عليه وقالوا ما أرادوا[١]. ويقول الحافظ الذهبي: وكانت الحنابلة حزب أبي بكر بن أبي داود[٢]، وقد وقع بينه وبين ابن جرير كلام، فكثروا وشغبوا على ابن جرير وناله أذى، فلزم بيته، نعوذ بالله من الهوى[٣].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: . . . .ودفن في داره؛ لأن بعض عوام الحنابلة ورعاعهم منعوا من دفنه نهارًا، ونسبوه إلى الرفض، ومن الجهلة من رماه بالإلحاد، وحاشاه من ذلك كله، بل كان أحد أئمة الإسلام علمًا وعملًا بكتاب الله وسنة رسوله، وإنما تقلدوا ذلك عن أبي بكر محمد بن داود الفقيه الظاهري[٤]، حيث كان يتكلم فيه، ويرميه بالعظائم وبالرفض[٥].

وهذه العداوة العدائية لا تعدو أن تكون مع العامة والمغرضين من الجهلة والرعاع، فقد كان أبو جعفر الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ رغم ما يلحقه من أذى،

---

(١) انظر: «الكامل في التاريخ» (٦/ ٦٧٧).

(٢) هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام الحافظ، ابن الإمام أبي داود صاحب «السنن»، توفي سنة ست عشرة وثلثمائة. انظر: «طبقات الحنابلة» ٢/ ٥١-٥٥، «المنتظم» ٦/ ٢١٨-٢١٩، «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٢١-٢٣٧.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٧).

(٤) محمد بن داود بن علي بن خلف الظاهري، أبو بكر، فقيه، أديب، مناظر (٢٥٥-٢٩٧هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٥٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٠٩)، «الوافي بالوفيات» (٣/ ٥٨)، «البداية والنهاية» (١١/ ١٣٠).

(٥) «البداية والنهاية» (١١/ ١٧٥).

يرفع من شأن الإمام أحمد بن حنبل ويثنى عليه خيرًا، ويعول على رأيه، ويعتمد قوله في المسألة، فقال: ولا قول في ذلك عندنا يجوز أن نقوله غير قوله إذ لم يكن لنا فيه إمام نأتم به سواه، وفيه الكفاية والمقنع، وهو الإمام المتبع[١].

بل إن الطبري في بداية رحلته العلمية اتصل ببغداد، رغبة في السماع من الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ فلم يتفق ذلك له؛ لموت الإمام أحمد قبل دخوله إليها[٢].

وعلى أية حال فإنه يكفينا في رد هذه الشبهة والنسبة ما قاله الحافظان المنصفان الذهبي وابن كثير، وأن ذلك إنما كان لتعصب بعض الحنابلة العوام أتباع أبي بكر محمد بن داود الظاهري.

ومما يرد هذه التهمة عمومًا ويدفعها عن أبي جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ أنه حرم نكاح المتعة[٣] خلافًا للشيعة فإنهم يحلونه ويجوزونه.

قال أبو جعفر عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤]: وقد دللنا على أن المتعة على غير النكاح الصحيح حرام في غير هذا الموضع من كتبنا بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع[٤].

والطبري يرد على الشيعة الإمامية في حصر الإمامة، فإنه إذا كانت

---

(١) «صون المنطق من الكلام» (٩١).

(٢) انظر: «معجم الأدباء» (١٨/ ٥٠).

(٣) معنى نكاح المتعة: أن يتزوج الرجل المرأة مدة معلومة أو مجهولة، وهو نكاح باطل، والشيعة يذهبون إلى جوازه، انظر: «المغني» (١٠/ ٤٦)، «الإنصاف» (٨/ ١٦٣).

(٤) «جامع البيان» (٤/ ١٣)، «تحقيق شاكر» (٨/ ١٧٩).

الإمامة للأفضل، فإنه لا يجوز حصر الإمامة بأشخاص معينين، كما تقول الشيعة الإمامية، حيث يزعمون أن الإمامة منحصرة في أعيان وأشخاص قد بُيِّنَتْ، ووقف عليها رسول الله ﷺ أمته، فلا حاجة بهم إلى التشاور فيمن تقلدوا أمرها، وتولوا سياستها؛ لبيان رسول الله ﷺ لهم أهلها المستحقين لها، في كل وقت وزمان بأعيانهم، فلو كان ذلك كذلك لما سَلَّم الصحابة بما فعله عمر من تأليف أهل الشورى[١]، ولكان حريًّا أن يقول منهم قائل: وما وجه التشاور في أمر قد كفينا ببيان الله لنا على لسان رسوله ﷺ؟ ففي تسليم جميعهم له ما فعل، ورضاهم بما صنع، وتركهم النكير عليه، أبين البيان وأصح البرهان على أن القوم لم يكن عندهم من رسول الله ﷺ في شخص بعينه عهد في ذلك الوقت وأن الذي كان عندهم في ذلك من العهد منه إليهم، كان وقفًا على موصوف بصفات احتاجوا إلى إدراكها بالاستنباط والاجتهاد، فرضوا وسلموا له ما فعل، من رده الأمر في ذلك إلى النفر الذين رده إليهم، إذ كانوا يومئذ هم أهل الأمانة على الدين وأهله، ومن لا يشك في نصحه للإسلام وأسبابه، وأن ما جعل إليهم من الأمر إنما هو أمر يدرك بالاجتهاد والاستنباط، غير موقوف عليه إلَّا بصفته، لا باسم شخص بعينه ونسبه[٢].

ومما ينفي عن ابن جرير أيضًا تهمة التشيع التي ذكرت عنه أنه رَحِمَهُ اللَّهُ فسر

---

(١) فقد استنبط عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من النصوص الشرعية أن الإمامة حق للأفضل من أفراد الأمة، فإذا استووا في الفضل فمن تختاره الأمة من الأفضلين، ولذلك اختار أبا بكر؛ لأنه الأفضل بالإطلاق، وقام بحصرها في ستة عندما طعن؛ لأنهم الأفضل، وهم يختارون واحدًا من بينهم. انظر: «تهذيب الآثار»، مسند عمر، السفر الثاني (٩٢٢).

(٢) انظر: «تهذيب الآثار»، مسند عمر، السفر الثاني (٩٣٢).

قوله تعالى: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧] بأن المعني جبريل عليه السلام، وقد أعرض عما فسره به بعضهم بأنه علي بن أبي طالب رضي الله عنه [(١)]، ولو كان فيه رائحة من التشيع لرجح ذلك واحتج له، ودافع عنه كما هي عادة الشيعة ولو اختلقوا الدليل ووضعوه.

والطبري يخالف الشيعة في معنى التقية فهي عند الشيعة جزء من الدين، وشعار من شعاراتهم المذهبية، وينسبون إلى آل البيت أقوالًا هم منها برآء، كما يُنْسب إلى جعفر الصادق[(٢)] أنه قال: التُّقية ديني ودين آبائي، من لم يقل به فقد كفر. فالشيعة يستعملون التقية مع المسلمين وغيرهم[(٣)]. أما التقية التي رجحها الطبري عند قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨] فهي ما عليه أهل السنة والجماعة وهي أن يكون المؤمن في سلطان الكافرين، فيخافهم على نفسه، فيظهر لهم الولاية بلسانه، ويضمر لهم العداوة، ولا يشايعهم على ما هم عليه من الكفر ولا يعينهم على مسلم بفعل[(٤)].

وخلاصة القول: إن الطبري رحمه الله ذو إمامة وأمانة وإتقان، سليم التفكير، صحيح العقيدة، ملتزم بمذهب أهل السنة والجماعة، وما كان عليه السلف من الصحابة والتابعين، وكتبه الموجودة تشهد بذلك.

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١٢/ ١٧).

(٢) جعفر بن محمد بن علي زين العابدين بن الحسين السبط، الهاشمي القرشي، أبو عبد الله، الملقب بالصادق، سادس الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، كان من أجلاء التابعين، وله منزلة رفيعة في العلم (٨٠-١٤٨هـ). انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (١٢٧)، «حلية الأولياء» (٣/ ١٩٢)، «وفيات الأعيان» (١/ ٣٢٧)، «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٥).

(٣) انظر: «عقائد الإمامية» (٧٢).

(٤) انظر: «جامع البيان» (٣/ ٢٩٩)، «تحقيق شاكر» (٦/ ٣١٦).

★ **سابعًا: مؤلفاته:**

لقد اشتهر الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ بغزارة التأليف، فقد كان أكثر معاصريه إنتاجًا في مختلف العلوم الإسلامية، ولذا قال عنه ابن النديم: علامة وقته، وإمام عصره، وفقيه زمانه، وكان متفننًا في جميع العلوم، علم القرآن، والنحو، والشعر، واللغة، والفقه، كثير الحفظ[١].

وحكى السمسماني[٢]: أن ابن جرير الطبري مكث أربعين سنة يكتب في كل يوم أربعين ورقة[٣]. وحَسَبَ بعض تلامذة الطبري مدة بلوغه الحلم إلى أن مات، ثم قسموا على تلك المدة أوراق مصنفاته، فصار لكل يوم أربع عشرة ورقة[٤].

قال السبكي: وهذا لا ينافي كلام السمسماني؛ لأنه منذ بلغ، لا بد أن يكون مضت له سنون في الطلب، لا يصنف فيها[٥].

قلت: وكيف لا يكون ذلك وهو إذا دخل إلى بيته في وقت التأليف والتصنيف، لا يكاد يدخل عليه أحد؛ لتشاغله بالتصنيف إلَّا في أمر مهم كما قال ياقوت[٦].

---

(١) «الفهرست» (٢٨٧).

(٢) علي بن عبيد الله بن عبد الغفار السمسماني، أبو الحسن، نحوي لغوي، ثقة فيما يرويه، توفي سنة (٤١٥هـ). انظر: «نزهة الألباء» (٢٤٨)، و«إنباه الرواة» (٢/ ٢٨٨)، «معجم الأدباء» (١٤/ ٥٨)، «بغية الوعاة» (٢/ ١٧٨).

(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٢٢)، «البداية والنهاية» (١١/ ١٧٣).

(٤) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٢٢).

(٥) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٢٣).

(٦) «معجم الأدباء» (١٨/ ٨٨).

ورحل أبو جعفر الطبري عن هذه الدنيا وقد ترك لنا تراثًا عظيمًا، لا يزال جزء كبير منه مخطوطًا، وآخر مفقودًا، وفيما يلي سأذكر بعض كتبه مرتبة على التخصصات والعلوم:

١- علم القراءات:

لقد كان لأبي جعفر باع طويل ودراسة مستفيضة في علم القراءات، فقد أخذ القراءات سماعًا وقراءة على شيوخها بالعراق والشام ومصر، ولما تحصل له هذا العلم صنف فيه كتابًا بين فيه اختياره وقراءاته، وسماه «كتاب القراءات» حيث قال: وقد استقصينا حكاية الرواية عمن روي عنه في ذلك قراءة في «كتاب القراءات»، وأخبرنا بالذي نختار من القراءة فيه، والعلة الموجبة صحة ما اخترنا من القراءة فيه، فكرهنا إعادة ذلك في هذا الموضع(١).

وسماه ياقوت «كتاب الفصل بين القراءات»، ثم قال: ذكر فيه اختلاف القراء في حروف القرآن، وهو من جيد الكتب، وفصل فيه أسماء القرأة بالمدينة، ومكة، والكوفة، والبصرة، والشام، وغيرها، فيذكر وجه القراءة وتأويلها، والدلالة على ما ذهب إليه كل قارئ لها، واختياره الصواب منها، والبرهان على صحة ما اختاره، مستظهرًا في ذلك بقوته على التفسير والإعراب، الذي لم يشتمل على حفظ مثله أحد من القراء(٢).

---

(١) «جامع البيان» (١/ ٦٥)، «تحقيق شاكر» (١/ ١٤٨).

(٢) «معجم الأدباء» (١٨/ ٦٥).

وسماه مكي القيسي[١] «البيان» ونقل منه بعض الآراء في القراءات، وعزاها للإمام الطبري[٢]، وسماه آخرون «جامع القراءات»[٣].

وسماه بعض المعاصرين ممن ترجموا للإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ «القراءات وتنزيل القرآن»[٤]، وهذا الكتاب لا يزال مفقودًا، ولعله فقد تمامًا، وقد بذلت قصارى جهدي لأحصل عليه، ولم أظفر به، وقد ذكر بعض المعاصرين ممن ترجم لأبي جعفر أنه موجود، وأن نسخة خطية منه في مكتبة الجامع الأزهر[٥]، وهذا كلام غير متثبت، بل هو مبني على وهم.

يقول الدكتور أحمد خالد بابكر: وقد ذكر بعض من ترجموا لأبي جعفر أن من الكتاب نسخة خطية في مكتبة الجامع الأزهر، وليس هذا بصحيح... ومنشأ ذلك وهم وقع فيه صانع المجلد الأول من فهارس المخطوطات التي في مكتبة الجامعة الأزهرية، وهو المجلد الخاص بمخطوطات القرآن الكريم، والقراءات، وعلوم القرآن، فقد جاء في صفحة (٤٧) من ذلك المجلد ما نصه: الجامع، بظاهر الورقة الأولى أنه لأبي معشر الطبري[٦]، والغالب أنه جامع الإمام أبي جعفر محمد بن

---

(١) مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد مقرئ عالم بالتفسير والعربية (٣٥٥-٤٣٧هـ). انظر: «نزهة الألباء» (٢٥٤)، «إنباه الرواة» (٣/ ٣١٣)، «معرفة القراء الكبار» (١/ ٣٩٤)، «غاية النهاية» (٢/ ٣٠٩).

(٢) انظر: «الإبانة عن معاني القراءات» (٤٦).

(٣) انظر: «هدية العارفين» (٦/ ٢٧).

(٤) انظر: «الطبري» للحوفي (٩٤)، «الطبري» للزحيلي (٢٧٣).

(٥) انظر: «الطبري» للزحيلي (٢٧٣).

(٦) عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي الطبري، أبو معشر، عالم بالقراءات، مؤرخ لرجالها، شيخ أهل مكة فيها، توفي سنة (٤٧٨هـ). انظر: «العقد الثمين» =

جرير بن يزيد بن خالد، المعروف بالطبري المؤرخ المفسر، المولود في آمل طبرستان سنة (٢٢٤هـ)، المتوفى في بغداد سنة (٣١٠هـ). إذ غاب عن صانع الفهرس أن مؤلف كتاب «الجامع في القراءات» والذي هو بصدد التعريف به، هو أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري، شيخ قراء مكة المكرمة في القرن الخامس الهجري، المتوفى سنة (٤٧٨هـ)، وليس هو أبا جعفر محمد بن جرير الطبري، وقد وقفتُ على المخطوط، وصورته، وقارنتُ بينه وبين آراء أبي جعفر الطبري في القراءات، فتبين لي أن لا صلة بين أبي جعفر الطبري وبين ذلك المخطوط، ثم تتبعتُ كتب التراجم باحثًا عن أبي معشر الطبري، وآثاره ومؤلفاته، فوصلتُ إلى يقين قاطع بأن الكتاب لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري المكي المقرئ، المتوفى سنة (٤٧٨هـ)، بشهادة جميع أصحاب كتب التراجم مثل الخطيب البغدادي، وياقوت، وابن النديم، وغيرهم[١].

قلت: وحدثني الشيخ محمد السَّحابي المغربي[٢] عن النسخة الموجودة في مكتبة الجامعة الأزهرية، وقطع بأنها كتاب «سوق العروس»، لأبي معشر الطبري، ثم صورت المخطوط الموجود عنده، فتبين لي بعد مطالعته أن ما ذكره لي هو عين الحق.

= (٥/ ٤٧٥)، «معرفة القراء الكبار» (١/ ٤٣٥)، «غاية النهاية» (١/ ٤٠١)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٤٤).

(١) «القراءات عند ابن جرير الطبري في ضوء اللغة والنحو» (١/ ٢٨).

(٢) عالم بالقراءات وكتبها المخطوطة والمطبوعة، مدير مدرسة تحفيظ القرآن الكريم بمدينة سلا، مقاطعة حي الرحمة، له مكتبة كبيرة، رأيتها عامرة بالمخطوطات النادرة، وهو محقق كتاب «التعريف في اختلاف الرواة عن نافع».

ثم رأيتُ في فهرست برنامج المِنْتوري[١]، بالخزانة الحسنية بالرباط، أن العلامة المنتوري رَحِمَهُ اللَّهُ قد روى هذا المخطوط بسند[٢] يصل إلى أبي معشر الطبري مما جعلني أجزم بأن هذا المخطوط ليس هو «كتاب القراءات» لأبي جعفر الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ بل هو «كتاب الجامع الكبير» المسمى بـ «سوق العَروس» لأبي معشر الطبري. والله أعلم.

٢- علم التفسير:

ذاع نبوغ الطبري وظهرت شهرته في تفسيره للقرآن الكريم المسمى «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»[٣] وقد مر هذا السفر العظيم بمراحل حتى وصل إلينا، وفيما يلي سأذكر أهم المراحل التي مر بها:

---

(١) محمد بن عبد الملك بن علي القيسي، أبو عبد الله المعروف بالمنتوري، فقيه، عالم بالقراءات، من فضلاء المغرب، توفي سنة (٨٣٤هـ) على الأرجح. انظر: «فهرس السراج» (١٧٧)، «ألف سنة من الوفيات» (٢٤٦)، «شجرة النور الزكية» (٢٤٧)، «الأعلام» (٦/ ٢٥٠).

(٢) قال العلامة المنتوري: قرأت بعضه تفقهًا على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله، محمد بن محمد القيجاطي، عن أبي عبد الله محمد بن محمد بن بِيبش، عن أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير، عن أبي الحسن علي بن محمد الشاري، عن أبي محمد عبد الله بن محمد الحجري، عن الأستاذ أبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش، عن الخطيب أبي القاسم خلف بن إبراهيم بن حصار، عن أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري. وحدثني الأستاذ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر إذنًا، عن الأستاذ أبي الحسن علي بن سليمان القرطبي، عن الراوية أبي عمرو عبد الرحمن بن عبد الله بن حوط الله، عن الخطيب أبي جعفر أحمد بن علي بن حكم، عن أبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش، عن أبي القاسم خلف بن إبراهيم بن حصار عنه، «فهرست برنامج المنتوري» (٢٣١).

(٣) هذا هو الاسم الصحيح لهذا التفسير فهكذا سماه مؤلفه، انظر: «تاريخ الطبري» (١/ ٤٥).

أولًا: النية في تأليفه:

يقول أبو جعفر الطبري: حدثتني به نفسي وأنا صبي[١]. لأن قراءة القرآن الكريم ليست مقصودة لذاتها فحسب، بل هناك ثمرة أعظم، وهي تدبره وتفهمه والعمل بما فيه، قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، ولذا يقول أبو جعفر: إني أعجب ممن قرأ القرآن ولم يعلم تأويله كيف يلتذ بقراءته؟![٢]

ثانيًا: الاستخارة والاستشارة:

قال أبو جعفر: استخرت الله تعالى في عمل كتاب في التفسير، وسألته العون على ما نويته ثلاث سنين قبل أن أعمله فأعانني[٣].

وبعد هذه الثلاث السنوات التي استخار الطبري ربه فيها رأى أنه من نجاح عمله أن يستشير تلامذته فقال لهم: أتنشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قدره؟ قال: ثلاثون ألف ورقة. فقالوا: هذا مما يُفني الأعمار قبل تمامه، فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة[٤].

ثالثًا: كتابة التفسير وتصنيفه:

قال أبو بكر بن كامل: أملى علينا من كتاب «التفسير» مائة وخمسين آية، ثم خرج بعد ذلك إلى آخر القرآن فقرأه علينا، وذلك في سنة سبعين ومائتين[٥].

---

(١) «معجم الأدباء» (١٨/ ٦٢).
(٢) «معجم الأدباء» (١٨/ ٦٣).
(٣) «معجم الأدباء» (١٨/ ٦٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٤).
(٤) «معجم الأدباء» (١٨/ ٦٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٤)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٢٣).
(٥) «معجم الأدباء» (١٨/ ٦٢)، «تفسير الطبري» (١/ ٤).

وقال أبو بكر بن بالويه[١]: قال لي أبو بكر محمد بن إسحاق- يعني ابن خزيمة-: بلغني أنك كتبت التفسير عن محمد بن جرير؟ قلت: نعم، كتبنا التفسير عنه إملاء. قال: كله؟ قلت: نعم. قال: في أي سنة؟ قلت: من سنة ثلاث وثمانين إلى سنة تسعين ومائتين[٢].

رابعًا: تمام التفسير وذيوعه وثناء العلماء عليه:

قال الفرغاني: فتَمَّ من كتب -يعني: محمد بن جرير- كتاب «تفسير القرآن» وجوده، وبين فيه أحكامه، وناسخه ومنسوخه، ومشكله، وغريبه، ومعانيه، واختلاف أهل التأويل والعلماء في أحكامه وتأويله، والصحيح لديه من ذلك، وإعراب حروفه، والكلام على الملحدين فيه، والقصص وأخبار الأمة والقيامة، وغير ذلك مما حواه من الحكم والعجائب، كلمة كلمة، وآية آية، من الاستعاذة وإلى أبي جاد، فلو ادعى عالم أن يصنف منه عشرة كتب كل كتاب منها يحتوي على علم مفرد عجيب مستقصًى لفعل[٣].

---

(١) محمد بن أحمد بن بالويه بن الجلاب، أبو بكر، من أعيان المحدثين، كتب تفسير الطبري، إملاء (٢٦٦-٣٤٠هـ). انظر: «الأنساب» (١/ ٢٨٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤١٩)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٤٠).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٤)، «معجم الأدباء» (١٨/ ٤٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٣)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٢٤).

(٣) «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ١١٤) وصدق الفرغاني فقد كتبت عشرات الرسائل العلمية عن هذا التفسير فمنها مثلًا:
١- الجهود النحوية في تفسير الطبري/ أمان الله محمد حتحات/ ماجستير/ جامعة حلب عام (١٩٨٢م).
٢- الطبري المفسر وأسلوبه في التفسير/ حمدي صافلو/ دكتوراه/ جامعة أنقرة عام (١٩٧١م).
=

وقد انتشر هذا «التفسير» بعد تمامه بين العلماء، وطلاب العلم، ولم يره أحد إلَّا أثنى عليه.

= ٣- تفسير الصحابة في جامع البيان/ عائشة الهلالي/ ماجستير/ جامعة محمد الخامس بالرباط.

٤- أسباب النزول الواردة في جامع البيان جمعًا وتخريجًا ودراسة/ حسن بن محمد البلوط/ دكتوراه/ جامعة أم القرى.

٥- مرويات السيدة عائشة في تفسير الطبري/ أماني كمال غريب محمد/ ماجستير/ جامعة الأسكندرية عام (١٩٨٨م).

٦- الروايات الإسرائيلية في تفسير الطبري/ أحمد نجيب بن عبد الله صالح/ دكتوراه/ الجامعة الإسلامية.

٧- فقه الإمام الطبري من خلال تفسيره في الأحوال الشخصية/ أحمد الزايدي/ ماجستير/ جامعة الأمير عبد القادر.

٨- الإمام ابن جرير ودفاعه عن عقيدة السلف/ أحمد العوايشة/ دكتوراه/ جامعة أم القرى (١٤٠٤هـ).

٩- القراءات في ابن جرير الطبري في ضوء اللغة والنحو/ أحمد خالد بابكر/ دكتوراه/ جامعة أم القرى (١٤٠٣هـ).

١٠- فقه ابن جرير الطبري في العبادات/ عبد العزيز الحلاف/ دكتوراه/ جامعة أم القرى (١٤٠٥هـ).

١١- الطبري المفسر/ السيد أحمد خليل/ دكتوراه/ جامعة القاهرة (١٩٥٣م).

١٢- القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير/ محمد عارف الهروي/ ماجستير/ الجامعة الإسلامية (١٤٠٥هـ).

١٣- محمد بن جرير الطبري ومنهجه في التفسير/ محمود محمد السيد شبكة/ دكتوراه/ جامعة الأزهر.

١٤- الإمام الطبري وأثره في الفقه الإسلامي/ عبد العزيز هلال/ ماجستير/ جامعة الأزهر (١٩٨٨م).

١٥- التفسير الوسيط للخلق كتأويل أدبي بين (سنت أغسطين) و(الطبري)/ حسين هاربر/ دكتوراه/ جامعة ويسكانس (ماديسون) (١٩٧٩م). =

قال الخطيب البغدادي: لم يصنف أحد مثله[١].

وقال ابن خزيمة بعد أن قرأه من أوله إلى آخره بأنه لا يعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير[٢].

وقال ابن النديم: كتاب التفسير لم يعمل أحسن منه[٣].

وقال أبو حامد الإسفراييني[٤]: لو سافر رجل إلى الصين في تحصيل تفسير ابن جرير لم يكن كثيرًا[٥].

= ١٦- الشواهد الشعرية في تفسير الطبري/ محمد المالكي/ ماجستير/ جامعة محمد الخامس بالرباط.

١٧- دراسة الطبري للمعنى من خلال تفسيره «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»/ محمد المالكي/ دكتوراه/ جامعة محمد الخامس بالرباط (١٤١٧هـ).

١٨- دلالة السياق القرآني وأثرها في التفسير دراسة نظرية تطبيقية من خلال «تفسير ابن جرير»/ عبد الحكيم بن عبد الله القاسم/ ماجستير / جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (١٤٢٠هـ).

١٩- ترجيحات الطبري في التفسير/ مقسم على مجموعة من الباحثين في جامعة محمد بن سعود الإسلامية، دكتوراه.

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٣).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٢)، «معجم الأدباء» (١٨/ ٤٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٣).

(٣) «الفهرست» (٢٨٨).

(٤) أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد الإسفراييني، أبو حامد، شيخ الشافعية ببغداد، له مؤلفات في الفقه وأصوله (٣٤٤-٤٠٦هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (١/ ٧٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٩٣)، «الوافي بالوفيات» (٦/ ٣٥٧)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٦١).

(٥) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٣)، «معجم الأدباء» (١٨/ ٤٢)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٢٠٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٢).

وقال ابن عطية الأندلسي[١]: إن محمد بن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ جمع على الناس أشتات التفسير، وقرب البعيد، وشفى في الإسناد[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية[٣]: وأما التفاسير التي في أيدي الناس، فأصحها «تفسير ابن جرير الطبري»، فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين[٤].

وقال أيضًا: وهو من أجل التفاسير المأثورة، وأعظمها قدرًا[٥].

وقال ابن كثير: وله التفسير الكامل الذي لا يوجد له نظير[٦].

وقال السيوطي[٧]: وله التصانيف العظيمة منها تفسير القرآن، وهو أجل التفاسير، لم يؤلف مثله، كما ذكره العلماء قاطبة منهم النووي في

---

(١) عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي الغرناطي الأندلسي، أبو محمد، كان فقيهًا عارفًا بالتفسير والحديث واللغة والنحو (٤٨١-٥٤٦هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٨٥٦)، «الديباج المذهب» (٢/ ٥٧)، «طبقات المفسرين» للداودي (١/ ٢٦٥)، «بغية الوعاة» (٢/ ٧٣).

(٢) «المحرر الوجيز» (١/ ٤٢).

(٣) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، شيخ الإسلام، أبو العباس، إمام مجدد، وعالم بحر (٦٦١- ٧٢٨هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٩٢)، «طبقات الحفاظ» (٥١٦)، «البدر الطالع» (٨٢)، «شذرات الذهب» (٨/ ١٤٢).

(٤) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٣/ ٣٨٥).

(٥) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٣/ ٣٦١).

(٦) «البداية والنهاية» (١١/ ١٧٤).

(٧) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري السيوطي، جلال الدين، أبو الفضل، محدث، مؤرخ، أديب، مصنف، متقن (٨٤٩-٩١١هـ). انظر: «حسن المحاضرة» له (١/ ٣٣٥)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ٨٠)، «البدر الطالع» (٣٣٧)، «الأعلام» (٣/ ٣٠٢).

«تهذيبه»[١]؛ لأنه جمع فيه بين الرواية والدراية، ولم يشاركه في ذلك أحد، لا قبله ولا بعده[٢].

خامسًا: تحقيقات الكتاب وطبعاته وكيفية وصوله إلينا:

قد كان هذا الكتاب من عهد قريب يكاد يعتبر مفقودًا لا وجود له، ثم قدَّر الله له الظهور والتداول فكانت مفاجأة سارة للأوساط العلمية في الشرق والغرب، أن وجدت في حيازة أمير حائل[٣] نسخة مخطوطة كاملة من هذا الكتاب، طبع عليها الكتاب من زمن قريب، فأصبحت في يدنا دائرة معارف غنية في التفسير المأثور[٤].

طبع هذا الكتاب لأول مرة سنة (إحدى وعشرين وثلاثمائة وألف للهجرة) ثم طبع طبعة مصححة في السنة التالية في ثلاثين جزءًا[٤].

ثم طبع سنة (ثلاث وعشرين وثلاثمائة وألف من الهجرة) في ثلاثين جزءًا في أحد عشر مجلدًا بالمطبعة الأميرية ببولاق في مصر، ثم طبع في ثلاثين جزءًا كبيرًا مرتين بشركة مصطفى البابي الحلبي، كانت الثانية منهما سنة (ثلاث وسبعين وثلاثمائة وألف من الهجرة) ثم خرجت طبعة أخرى من المطبعة الحلبية أيضًا بعناية مصطفى السقا، وذلك سنة (تسع وثمانين وثلاثمائة وألف من الهجرة). ثم شرع الأخوان الشيخان أحمد[٥]

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٧٨).

(٢) «طبقات المفسرين» للسيوطي (٨٠).

(٣) وهو حمود بن الرشيد. انظر: «التفسير والمفسرون» (١/ ٢٠٧)، «مباحث في علوم القرآن» للقطان (٣١٣).

(٤) انظر: «مذاهب التفسير الإسلامي» (٨٦)، «التفسير والمفسرون» (١/ ٢٠٧).

(٥) أحمد بن محمد شاكر بن آل أبي علي، قاض، علامة في التخريج ودراسة الأسانيد، =

ومحمود شاكر[١]، في تحقيق هذا الكتاب العظيم تحقيقًا علميًّا دقيقًا، بعد أن تبين لهما أن ما طبع من «تفسير الطبري» كان فيه خطأ كثير وتصحيف وتحريف، فحققاه تحقيقًا مباركًا، طبع بدار المعارف في ستة عشر مجلدًا، من أول التفسير إلى الآية السابعة والعشرين من سورة إبراهيم، وذلك من سنة (أربع وسبعين وثلاثمائة وألف) إلى سنة (ثمان وثمانين وثلاثمائة وألف من الهجرة).

وللكتاب طبعات أخرى كثيرة، فللَّه الحمد والمنة.

٣- علم الحديث:

لقد كان الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ من علماء الحديث المبرزين في ذلك، فقد عكف على دراسته، وسماعه من أئمة هذا الشأن، وله تصانيف في هذا العلم منها:

١- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار:

وقد ابتدأه بما رواه أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسنده وتكلم على كل حديث وعلله، وما فيه من الفقه، واختلاف العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب فأكمل منه مسند العشرة المبشرين بالجنة وأهل البيت، لكن مات قبل أن يتمه[٢].

= صاحب تحقيقات مباركة، (١٣٠٩-١٣٧٧هـ). انظر: مقدمة كتاب «حكم الجاهلية» (١٩)، مقدمة طبع المجلد الثالث عشر من «تفسير جامع البيان» بتحقيق محمود شاكر (١٣/ ٥).

(١) محمود بن محمد شاكر بن آل أبي علي، محقق وكاتب في التاريخ وأحوال العالم، حقق جزءًا من «تفسير الطبري» إلى الآية: ٢٧ من سورة إبراهيم بمعاونة أخيه أحمد شاكر، وقد توفي عام (١٤١٧هـ) تقريبًا.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٣)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٢١).

قال الخطيب البغدادي: وله كتاب سماه «تهذيب الآثار» لم أر سواه في معناه إلَّا أنه لم يتمه[١].

وقال ياقوت: وهو كتاب يتعذر على العلماء عمل مثله، ويصعب عليهم تتمته[٢].

وقد طبع منه أربعة أجزاء، وهي بقية من مسند عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم[٣] تحت إشراف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وخَرَّجَ أحاديثه محمود شاكر.

وهناك أيضًا طبعة أخرى بتحقيق الدكتور ناصر بن سعد الرشيد، وعبد القيوم عبد رب النبي، عن مخطوطة كوبرلي.

٢- تاريخ الرجال:

ذكر فيه من الصحابة والتابعين إلى شيوخه الذين لقيهم[٤].

٣- كتاب الفضائل:

بدأ بفضل أبي بكر، ثم عمر، وتكلم على تصحيح حديث غدير خم، واحتج لتصحيحه، ولم يتمه[٥].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٣).

(٢) «معجم الأدباء» (١٨/ ٧٥).

(٣) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس، ابن عم رسول الله ﷺ حبر الأمة وترجمان القرآن (٣ق‌هـ-٦٨هـ). انظر: «حلية الأولياء» (١/ ٣١٤)، «معرفة الصحابة» (٣/ ١٦٩٩)، «أسد الغابة» (٣/ ٣٠٠)، «الإصابة» (٤/ ١٤١).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٣).

(٥) انظر: «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ١١٣).

٤- **علم العقيدة:**

١- صريح السنة:

ذكر الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب مذهبه وما يدين به ويعتقده[(١)] .وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق بدر بن يوسف المعتوق سنة (١٤٠٥هـ).

٢- البصير في أصول الدين:

وهذا الكتاب رسالة إلى أهل طبرستان، فيما وقع بينهم من الخلاف في الاسم والمسمى، وفي مذاهب أهل البدع، وشرح فيه ما تقلده من أصول الدين[(٢)].

٥- **علم الفقه:**

اهتم الإمام الطبري اهتمامًا كبيرًا بعلوم الفقه، حيث اهتم بطلب هذا العلم منذ الصغر، حتى أصبح ذا ثروة فقهية عظيمة، عالمًا بمواطن الإجماع ومراتب الاتفاق، ملمًّا بأدق الآراء في المسائل الخلافية المختلفة، ولذا قال أبو بكر بن كامل: لم أر بعد أبي جعفر أجمع للعلم، وكُتِبَ العلماء، ومعرفة اختلاف الفقهاء، وتمكن من العلوم منه[(٣)].

---

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» (٢/ ٢٨٦).

(٢) انظر: «معجم الأدباء» (١٨/ ٤١)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٣)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٢١)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ١١١)، والكتاب له نسخة مخطوطة في الأسكوريال. انظر: «تاريخ التراث العربي» لسزكين (٥٢٦).

(٣) «معجم الأدباء» (١٨/ ٧٥).

وله كتب في هذا الفن كثيرة، يقول السيوطي: وكان أولًا شافعيًّا ثم انفرد بمذهب مستقل وأقاويل واختيارات، وله أتباع ومقلدون، وله في الأصول والفروع كتب كثيرة[١]. وفيما يلي سأذكر بعض كتبه في هذا التخصص:

١- لطيف القول في أحكام شرائع الإسلام:

يعتبر هذا الكتاب من أنفس كتبه في الفقه؛ لأنه حوى مجموعة مذهبه الذي يعول عليه، كما يعتبر من أفضل أمهات الكتب الفقهية، ولذا يقول أبو بكر بن راميك[٢]: ما عمل كتاب في مذهب أجود من كتاب «اللطيف» لأبي جعفر[٣].

٢- اختلاف الفقهاء:

ذكر فيه أقوال بعض الفقهاء[٤]، وسماه ياقوت: اختلاف الأمصار في أحكام شرائع الإسلام[٥]. والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور فريدريك كرن، ونشرته مطبعة الترقي في مصر. وطبع أيضًا بمطبعة الموسوعات بتركيا، وطبع في بيروت، وطبع بمطبعة بريل ليدي عام (١٩٣٣م).

---

(١) «طبقات المفسرين» للسيوطي (٨٣).

(٢) لم أجد له ترجمة فيما بين يدي من مراجع.

(٣) «معجم الأدباء» (١٨/ ٧٣).

(٤) انظر: «الفهرست» (٢٨٧).

(٥) انظر: «معجم الأدباء» (١٨/ ٧٢).

٣- كتاب البسيط في الفقه:

وقد ذكر في هذا الكتاب أحكام شرائع الإسلام، لكنه لم يتمه[١].

٦- **علم التاريخ:**

لقد كان الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ شيخ المؤرخين وإمامهم، فقد ألف كتابه المسمى «تاريخ الرسل والملوك» الذي يعد أوفى وأضخم عمل تاريخي بين مصنفات المؤرخين المسلمين، فأصبح أساسًا لمن جاء بعد عصره من المؤرخين.

يقول: أبو الحسن المغَلِّس[٢]: ما عمل أحد في تاريخ الزمان، وحصر الكلام فيه مثل ما عمله أبو جعفر[٣].

ويمتاز هذا الكتاب بطول الفترة الزمنية التي حواها، وبسعة معلوماته، وتعدد مصادره كما يمتاز بجمعه لروايات الإخباريين الذين سبقوه، وحفظه لها. والكتاب مطبوع متداول، وتعد طبعة ليدن بهولندا عام (١٢٩٧هـ) هي أول طبعات الكتاب، وأعقبتها طبعة المطبعة الحسينية بمصر عام (١٣٣٩هـ) وتلت الحسينية طبعة دار الاستقامة بمصر عام (١٣٥٨هـ)، ثم آخرها طبعة دار المعارف بمصر والتي حققها أبو الفضل إبراهيم، وهذه الطبعة أحسن الطبعات دقة وإتقانًا، وكان صدورها عام (١٣٨٧هـ).

---

(١) انظر: «الفهرست» (٢٨٧)، «معجم الأدباء» (١٨/ ٧٣)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٢١).

(٢) عبد الله بن أحمد بن المغلس البغدادي أبو الحسن، فقيه على مذهب الظاهرية، توفي سنة (٣٢٤). انظر: «الفهرست» (٢٦٩)، «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٨٥)، «المختصر في أخبار البشر» (٢/ ٩٠).

(٣) «معجم الأدباء» (١٨/ ٦٨).

٧- مصنفاته في علوم مختلفة:

فقد كان أبو جعفر موسوعي العلوم، كما قال تلميذه عبد العزيز الطبري: كان أبو جعفر كالقارئ الذي لا يعرف إلَّا القرآن، وكالمحدث الذي لا يعرف إلَّا الحديث، وكالفقيه الذي لا يعرف إلَّا الفقه، وكالنحوي الذي لا يعرف إلَّا النحو، وكالحاسب الذي لا يعرف إلَّا الحساب... وإذا جمعت بين كتبه وكتب غيره وجدت لكتبه فضلًا على غيرها[١].

ومن هذه المصنفات ما يلي:

١- كتاب «آداب القضاة والمحاضر والسجلات»[٢].

٢- كتاب «آداب النفوس الجيدة والأخلاق النفيسة»[٣].

٣- كتاب «الآدر في الأصول»[٤].

٤- كتاب «الاعتذار»[٥].

٥- كتاب «أمهات الأولاد»[٦].

٦- كتاب «الرد على ذي الأسفار»[٧].

---

(١) «معجم الأدباء» (١٨/ ٦١).

(٢) انظر: «الفهرست» (٢٧٨)، «معجم الأدباء» (١٨/ ٧٦)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٢١).

(٣) انظر: «معجم الأدباء» (١٨/ ٧٦)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ١١٢).

(٤) «معجم الأدباء» (١٨/ ٨١).

(٥) «معجم الأدباء» (١٨/ ٥٩)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٢٨٧).

(٦) «معجم الأدباء» (١٨/ ٧٣)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٢٨٧).

(٧) «معجم الأدباء» (١٨/ ٧٨)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٢٨٦).

٧- كتاب «ذيل المُذَيَّل»[١].

٨- كتاب «عبارة الرؤيا»[٢].

٩- كتاب «مختصر الفرائض»[٣].

١٠- كتاب «المسترشد»[٤].

١١- كتاب «المسند المجرد»[٥].

١٢- كتاب «الموجز في الأصول»[٦].

هذه بعض كتب الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ التي تدل على موسوعية هذا الإمام، وجلده وصبره في التعليم والتعلم والتأليف، غير أنه لم يصلنا من هذه الكتب إلَّا كتابه في التفسير «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، وكتابه في التاريخ «تاريخ الأمم والملوك»، وجزء من كتابه «اختلاف الفقهاء»، وجزء من كتاب «تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار»، وكتاب «صريح السنة»، وأما بقية مصنفاته فبين مخطوط ومفقود، وهذه حالة كثير من كتب علماء هذه الأمة المجيدة ومصنفاتهم، والله نسأل أن يبارك لنا فيما وجد من تراث أولئك السلف، وأن يخلفنا خيرًا مما فقد وتلف.

---

(١) «معجم الأدباء» (١٨/ ٧١)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٢٨٥).

(٢) «معجم الأدباء» (١٨/ ٨١).

(٣) «معجم الأدباء» (١٨/ ٨١)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٢٨٦).

(٤) «الفهرست» (٢٨٨).

(٥) «معجم الأدباء» (١٨/ ٧٧).

(٦) «معجم الأدباء» (١٨/ ٨١)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٢٨٦).

★ **ثامنًا: وفاته:**

وبعد هذا العطاء الزاخر، والرحلة العلمية المباركة، والنصح لهذا الدين، والذب عن سنة سيد المرسلين ﷺ، انتقل شيخ المفسرين، وعمدة المؤرخين، إلى رحمة الله رب العالمين في يوم السبت، السادس والعشرين من شوال سنة عشر وثلاثمائة من الهجرة[١]، ودفن في داره الواقعة برَحْبة يعقوب[٢] ببغداد، وكان عمره آنذاك ستًّا وثمانين سنة[٣].

قال أبو محمد الفرغاني: حدثني أبو بكر الدينوري[٤] قال: لما كان وقت صلاة الظهر من يوم الاثنين الذي توفي فيه- في آخره- ابن جرير طلب ماءًا ليجدد وضوءه، فقيل له: تؤخر الظهر، تجمع بينها وبين العصر. فأبى وصلى الظهر مفردة، والعصر في وقتها أتم صلاة وأحسنها.

وحضر وقت موته جماعة منهم أبو بكر بن كامل، فقيل له قبل خروج روحه: يا أبا جعفر، أنت الحجة فيما بيننا وبين الله فيما ندين به، فهل من شيء توصينا به من أمر ديننا، وبينةٍ لنا نرجو بها السلامة في معادنا؟ فقال:

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٦)، «وفيات الأعيان» (٤/ ١٩٢)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٢٠٤)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٢٦).

(٢) قرية في بغداد منسوبة إلى يعقوب بن داود مولى بني سُليم وزيد المهدي بن المنصور. انظر: «معجم البلدان» (٣/ ٣٦).

(٣) انظر: «دول الإسلام» (١/ ١٣٧)، «البداية والنهاية» (١١/ ١٧٥).

(٤) أحمد بن مروان الدينوري المالكي، أبو بكر، قاض مالكي المذهب، اتهم بأنه كان يضع الحديث، توفي سنة (٣٣٣هـ).
انظر: «المغني في الضعفاء» (١/ ٦٠)، «ميزان الاعتدال» (١/ ١٥٦)، «الديباج المذهب» (١/ ١٥٢)، و«الأعلام» (١/ ٢٥٦).

الذي أدين الله به، وأوصيكم هو ما ثبت في كتبي، فاعملوا به وعليه، وكلامًا هذا معناه، وأكثر من التشهد وذكر الله ﷻ. ومسح يده على وجهه، وغمض بصره بيده، وبسطها وقد فارقت روحه الدنيا[١].

قال ابن كثير: ولما توفي اجتمع الناس من سائر أقطار بغداد، وصلوا عليه بداره، ودفن بها[٢].

وقد تأثر الناس بوفاته، وحزنوا لفقده، ورثاه خلق كثير من أهل الدين، فمن ذلك:

قول ابن الأعرابي[٣] في مرثية له طويلة:

حَدَثٌ مُفْظِعٌ وَخَطْبٌ جَلِيْلُ
دَقَّ عن مِثْلِهِ اصطبارُ الصَّبُور
قَامَ ناعي العُلُوم أجمع لَمَّا
قام ناعي محمد بن جريرِ
يا أبا جعفرٍ مضيت حَميدًا
غير وانٍ في الجدِّ والتَّشْمِيرِ[٤]

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٦).

(٢) «البداية والنهاية» (١١/ ١٧٥).

(٣) أحمد بن محمد بن زياد، أبو سعيد بن الأعرابي، إمام حافظ ثقة، له أوهام (٢٤٦-٣٤٠هـ). انظر: «حلية الأولياء» (١٠/ ٣٧٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٠٧)، «طبقات الحفاظ» (٣٥٣)، «شذرات الذهب» (٤/ ٢١٦).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٨٢)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٢٦)، «البداية والنهاية» (١١/ ١٧٥).

وقال ابن دريد[١] في قصيدة له طويلة:

لَـنْ تَـسْـتَـطِـيـعَ لأمْـرِ اللهِ تَـعْـقِـيـبَـا
فاسْتَنْجِدِ الصَّبْرَ أَوْ فَاسْتَشْعِرِ الحُوبَا[٢]

وافْـزَعْ إِلَـىٰ كَـنَـفِ الـتَّـسْـلِـيْـمِ وَارْضَ بِـمَـا
قَـضَـىٰ الـمُـهَـيْـمِـنُ مَـكْـرُوهًـا وَمَـحْـبُـوْبَـا[٣]

فَـارْمِ الأسَـىٰ بِـالأُسَـىٰ يُـطْـفِـي مَـوَاقِـعَـهَـا
جَـمْـرًا خِـلَالَ ضُـلُـوعِ الـصَّـدْرِ مَـشْـبُـوبَـا[٤]

مَـنْ صَـاحَـبَ الـدَّهْـرَ لَـمْ يُـعْـدَمْ مُـجَـلْـجِـلَـةً
يَـظَـلُّ مِـنْـهَـا طَـوَالَ الـعَـيْـشِ مَـنْـكُـوْبَـا[٥]

أَوْدَىٰ أَبُـو جَـعْـفَـرٍ وَالـعِـلْـمَ فَـاصْـطَـحَـبَـا
أَعْـظِـمْ بِـذَا صَـاحِـبًـا إِذْ ذَاكَ مَـصْـحُـوبَـا[٦]

إِنَّ الـمَـنِـيَّـةَ لَـمْ تُـتْـلِـفْ بِـهِ رَجُـلًا
بَـلْ أَتْـلَـفَـتْ عَـلَـمًـا لـلـدِّيْـنِ مَـنْـصُـوْبَـا[٧]

---

(١) محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي، أبو بكر، إمام في الأدب والنحو واللغة (٢٢٣-٣٢١هـ). انظر: «نزهة الألباء» (١٩١)، «إنباه الرواة» (٣/ ٩٢)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٣٣٩)، «بغية الوعاة» (١/ ٧٦).

(٢) التعقيب: التعليق، الحوب: الإثم، واستشعر الحوبا: أي: اخش الإثم وخف الله، وأنب إليه في المصاب.

(٣) افزع: الجأ، الكنف: الظل، وكنف الله: ستره ورحمته. والمهيمن: الله.

(٤) الأسى: الحزن، الأُسى: العزاء، والتعزية، المشبوب: المشتعل.

(٥) المجلجلة: المصيبة والداهية القوية، المنكوب: المصاب بنكبة، أي: مصيبة.

(٦) أودى: هلك.

(٧) المنية: الموت، العلم: السيد، منصوبًا: مرفوعًا.

لا يَـأمَـنُ الـعَـجْـزَ والـتَّـقْـصِـيْـرَ مَـادِحُـهُ
وَلَا يَـخَـاف عَـلَـىٰ الإطْـنَـابِ تَـكْـذِيْـبَـا[١]

وَدَّتْ بِـقَـاعُ بِـلَادِ الله لَـوْ جُـعِـلَـتْ
قَـبْـرًا لَـهُ فَـحَـبَـاهَـا جِـسْـمُـهُ طِـيْـبَـا[٢]

فَـإِنْ تَـنَـلْـكَ مِـنَ الأقْـدَارِ طَـالِـبَـةٌ
لَـم يُـثْـنِـهَـا الـعَـجْـزُ عَـمَّـا عَـزَّ مَـطْـلُـوْبَـا[٣]

فَـإِنَّ لِـلْـمَـوْتِ وِرْدًا مُـمْـقِـرًا فَـظِـعًـا
عَـلَـى كَـرَاهَـتِـهِ لَا بُـدَّ مَـشْـرُوبَـا[٤]

إِنْ يَـنْـدُبُـوكَ فَـقَـدْ ثُـلَّـتْ عُـرُوْشُـهُـمُ
وَأَصْـبَـحَ الـعِـلْـمُ مَـرْثِـيًّـا وَمَـنْـدُوْبَـا[٥]

وَمِـنْ أَعَـاجِـيـبِ مَـا جَـاءَ الـزَّمَـانُ بِـهِ
وَقَـدْ يُـبِـيـنُ لَـنَـا الـدَّهْـرُ الأعَـاجِـيْـبَـا

أَنْ قَدْ طَوَتْكَ غُمُوضُ الأرْضِ في لَحَفٍ
وَكُـنْـتَ تَـمْـلأُ مِـنْـهَـا الـسَّـهْـلَ واللُّوبَـا[٦][٧]

---

(١) الإطناب: المبالغة والإكثار. (٢) حباها: وهبها وأعطاها.
(٣) يثنها: يمنعها. (٤) الورد: النبع، الممقر: المر. الفظع: الشنيع.
(٥) ثل عرشه: أزيل ملكه، مرثيًّا: يبكى عليه، ويندب.
(٦) طوى: ضم، اللحف: أصل الجبل، اللوب: الحرة من الأرض.
مصدر شرح الألفاظ ومعاني الكلمات الغامضة، انظر: «شرح ديوان ابن دريد» للخطيب التبريزي: (٢٥)، وضع حواشيه راجي الأسمر.
(٧) «تاريخ بغداد» (٢/ ٦٦)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٨٠)، «ديوان ابن دريد» (٢٥)، والأبيات مختارة على الترتيب من المرثية.

فرحم الله الطبري، وأسكنه فسيح جناته، وجمعنا به في دار الكرامة مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا.

ثانيا: منهج الإمام الطبري في كتابة «تفسيره»

١- مقدمة «تفسيره» وما تضمنته من العلوم القرآنية.

٢- جمعه بين الرواية والدراية.

٣- موقفه من الأسانيد.

٤- طريقته في تفسير القرآن ومنهجه العام في ذلك.

١- المقدمة وما تضمنته من العلوم القرآنية:

لقد مهد الإمام الطبري لـ«تفسيره» بمقدمة طويلة نفيسة، تحدث فيها عن أمور تتصل بعلوم القرآن عامة، وبأصول التفسير خاصة، وهي تعتبر في حد ذاتها كتابًا مستقلًا. فمن الموضوعات التي بحثها وناقشها في هذه المقدمة ما يلي:

فضل علم التفسير، وأنه أحق ما صرفت إلى علمه العناية، وبلغت في معرفته الغاية[(١)].

ثم وصف المنهج الذي عزم على سلوكه في تفسيره بقوله: ونحن- في شرح تأويله وبيان ما فيه من معانيه- منشئون- إن شاء الله ذلك- كتابًا مستوعبًا لكل ما بالناس إليه الحاجة من علمه جامعًا، ومن سائر الكتب غيره في ذلك كافيًا، ومخبرون في كل ذلك بما انتهى إلينا من اتفاق الحجة فيما اتفقت عليه منه، واختلافها فيما اختلفت فيه منه.

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١/ ٥)، «تحقيق شاكر» (١/ ٦).

ومُبيِّنو عللَ كل مذهب من مذاهبهم، وموضحو الصحيح لدينا من ذلك، بأوجز ما أمكن من الإيجاز في ذلك، وأخصر ما أمكن من الاختصار فيه[١].

ثم بين أن إعجاز القرآن في بيانه دليل على مصدره، وأن الكلام البليغ الفصيح قد يرتقي إلى أعلى منازل البيان، بحيث يكون فوق قدرة البشر البيانية، وهذا ما تحقق في القرآن.

لقد عجز أن يأتي بمثله العبادُ، فكان حجة لرسول الله ﷺ، وآية له من الله على أنه رسوله. كما كان إحياء الموتى وإبراء الأكمهِ والأبرص، من قبل عيسى عليه السلام آية له على أنه رسول الله، فإذا كان كذلك فإنه لا بيان أبينُ، ولا حكمة أبلغ، ولا منطق أعلى، ولا كلام أشرف، من القرآن الكريم[٢].

ثم بين أن المشركين عجزوا عن معارضة القرآن الكريم، مع أنهم كانوا رؤساء صناعة الخطب والبلاغة والفصاحة، ونظم الشعر، والسجع، ومعرفة الكهانة، وأن رسوله ﷺ سفه أحلامهم، وعاب عقولهم، وتبرأ من دينهم، ودعا جميعهم إلى اتباعه، والقبول منه والتصديق به، وأن القرآن نزل بلسانهم، ومع ذلك فهم جميعًا عاجزون أن يأتوا بمثل بعضه، فآمن من شاء الله له ذلك، وأبى واستكبر من كتب الله عليه العمى والضلالة[٣].

ثم بين فضل القرآن الكريم على سائر الكلام، وأن ذلك كفضل الله سبحانه على جميع خلقه[٤].

---

(١) «جامع البيان» (١/ ٥)، «تحقيق شاكر» (١/ ٦).
(٢) انظر: «جامع البيان» (١/ ٦)، «تحقيق شاكر» (١/ ٩).
(٣) انظر: «جامع البيان» (١/ ٦)، «تحقيق شاكر» (١/ ١٠).
(٤) انظر: «جامع البيان» (١/ ٧)، «تحقيق شاكر» (١/ ١٠).

ثم ناقش أبو جعفر مسألة: هل في القرآن الكريم كلمات غير عربية؟

ورجح القول بأن كل ما في القرآن عربي، وأن ما قيل عن بعض كلماته بأنها حبشية، أو فارسية، أو رومية، فإن ذلك من توافق اللغات في اللفظ والمعنى، بحيث نطق بها العرب في لغتهم، واستخدموها في الدلالة على معناها، وفي نفس الوقت نطق بها الآخرون في لغتهم، واستخدموها في الدلالة على نفس المعنى عندهم، فكل ما في القرآن فهو عربي أصلًا، عربي في اللفظ والمعنى والاستعمال، فليس فيه فارسي معرب، أو رومي معرب، أو حبشي معرب.

إن القول بوجود كلمات غير عربية في القرآن، يتعارض مع صريح القرآن، حيث أخبر الله عن كتابه بأنه جعله قرآنًا عربيًّا غير ذي عوج، وأنه بلسان عربي مبين، فكيف يقال: إن في القرآن كلمات وألفاظًا غير عربية بل معربة؟[1].

ثم بين مسألة: ما اللغة التي نزل بها القرآن الكريم من لغات العرب؟

فهل نزل القرآن الكريم بألسنة جميع العرب ولهجاتها ولغاتها؟ أم نزل ببعض تلك اللهجات واللغات؟ وللإجابة على هذا السؤال تعرض أبو جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ لما صح من الأحاديث في نزول القرآن على سبعة أحرف، وقد أطال القول في ذلك حيث أورد تسعة وثلاثين رواية في ذلك.

ثم استنبط أبو جعفر من تلك الأحاديث أن القرآن نزل ببعض ألسنة العرب ولغاتها، وليست بها كلها؛ لأن نزوله كان على سبعة أحرف، وألسنة العرب ولغاتها أكثر من سبعة بما يُعجزُ عن إحصائه.

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١/ ٨)، «تحقيق شاكر» (١/ ١٣).

ثم رجح أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات، أو لهجات، أو كيفيات نطق، في الكلمة الواحدة، فيكون الاختلاف بينها في الألفاظ مع الاتفاق في المعاني كقول القائل: هلمَّ، وأقْبِل، وتعال، وإليَّ، ونحوي، وقصدي، وقربي، ونحو ذلك، مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق، وتتفق فيه المعاني، وإن اختلفت في البيان به الألسن[1].

ثم أورد سؤالًا عن الأحرف السبعة، هل هي موجودة الآن في المصحف؟

فقال: قد يقول قائل: هل نجد الآن في القرآن، كلمة واحدة تقرأ بسبع لغات مختلفات الألفاظ، متفقات المعاني، فنسلم لك صحة ما ادعيت من التأويل في ذلك؟

والجواب: هو أنه لا توجد الآن كلمة قرآنية بذلك، فإنا لم ندع أن ذلك موجود اليوم.

فإن قال قائل: فما بال الأحرف الستة غير موجودة، إن كان الأمر على ما وصفت، وقد نزل بها القرآن؟ هل نسخت؟ أم رفعت؟ أم نسيتها الأمة؟ وذلك تضييع ما قد أمروا بحفظه؟ أم ما القصة في ذلك؟

فالجواب: هو أن تلك الأحرف الستة ما نسخت، ولا رفعت، ولا نسيت، إنما هي كانت للتخيير مثل كفارة اليمين.

ومعنى ذلك: أن الأمة لم تكن مأمورة بالقراءة بالأحرف السبعة كلها، كما أنها لم تكن مأمورة بحفظها، ولكن الأمة مخيرة في القراءة بأي حرف من تلك الأحرف السبعة شاءت.

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١/ ١١)، «تحقيق شاكر» (١/ ٢١).

وهذا مثل كفارة اليمين سواء بسواء.

فالمسلم إذا حنث في يمينه وهو قادر على دفع الكفارة، كان مخيرًا بأخذ أية كفارة من الكفارات الثلاثة: إما عتق رقبة، وإما إطعام عشرة مساكين، وإما كسوتهم.

فتأديته لواحدة من هذه الثلاث يكون مصيبًا للحكم، مؤديًا لذلك الواجب الذي عليه، وكذلك الأحرف السبعة حيث أمرت الأمة بحفظ القرآن وقراءته، وخيرت في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءت، فرأت لعلة من العلل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد قراءته بحرف واحد، ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية، ولم تحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه بما أذن له في قراءته به[١].

ثم أورد سؤالًا آخر عن جمع القرآن الكريم على حرف واحد: فقال: فإن قال قائل: وما العلة التي أوجبت على الأمة الثبات على حرف واحد دون سائر الأحرف الستة الباقية؟

والجواب: حفظ القرآن من الضياع والتحريف، بسبب استشهاد بعض الصحابة الحفاظ في حروب المرتدين، وكذا حفظه من التحريف، والقضاء على مظاهر الفرقة والاختلاف بين الصحابة، فقد أفزع حذيفة بن اليمان ما رأى من المسلمين من الاختلاف في القراءة، فأخبر عثمان، فكان جمع القرآن على حرف واحد[٢].

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١/ ٢٥)، «تحقيق شاكر» (١/ ٥٨).

(٢) انظر: «جامع البيان» (١/ ٢٦)، «تحقيق شاكر» (١/ ٥٩).

ثم ذكر إجماع الصحابة على تصويب فعل عثمان، وعلى اتباعه وطاعته، وبذلك عَفَت تلك الحروف الستة الباقية ودَرَسَتْ[١].

ثم طرح سؤالًا آخر فقال: كيف جاز للصحابة ترك الأحرف الستة؟ وهل يمكن معرفة هذه الأحرف المتروكة؟

والجواب: بأنهم تركوها؛ لأن رسول الله ﷺ لم يأمرهم بحفظ هذه الأحرف الستة، وأن ذلك من الواجب عليهم، بل كان أمره ﷺ لصحابته أمر رخصة وإباحة، وبالتالي لم يتعلم جميع الصحابة كل تلك الحروف، كما أنهم لم ينقلوها ويبلغوها بالتفصيل والبيان لمن بعدهم.

وهذه الأحرف الستة المتروكة لا يمكن لأحد من العلماء معرفتها؛ لأن الصحابة لم ينقلوها لمن بعدهم ثم إنه لا حاجة بنا إلى معرفة تلك الأحرف؛ لأننا لو عَرَفْناها لما جاز لنا الآن القراءة بها، بعد إجماع الصحابة على تركها[٢].

ثم تَعَرَّض لأقسام القرآن من حيث تفسيره، وذكر أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- ما توقف بيانه على بيان الرسول ﷺ، فلا يجوز لأحد القول في تفسير هذا القسم، إلَّا بما قاله رسول الله ﷺ في ذلك.

وذلك مثل: وجوه الأمر والنهي في القرآن، والفرائض، والتشريعات، والأحكام ....

٢- ما اختص الله وحده بعلمه، فلم يطلع عليه أحدًا من خلقه، ولو كان نبيًّا

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١/ ٢٨)، «تحقيق شاكر» (١/ ٦٤).

(٢) انظر: «جامع البيان» (١/ ٢٨)، «تحقيق شاكر» (١/ ٦٤).

رسولًا. وذلك مثل الأحداث المستقبلة من أخبار الغيب، كوقت قيام الساعة، والنفخ في الصور، ونزول عيسى بن مريم عليه السلام.

٣- ما يعلمه كل عربي؛ لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين، فهو في معظمه معلوم لكل ذي لسان عربي مبين.

وذلك مثل: إعراب الآيات، ومعرفة معاني المفردات، ونحو ذلك.

ثم ذكر أقسام التفسير عند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وهي الآتي:

١- وجه تعرفه العرب من كلامها.

٢- تفسير لا يعذر أحد بجهالته.

٣- تفسير يعلمه العلماء.

٤- تفسير لا يعلمه إلَّا الله[١].

ثم كتب أبو جعفر مبحثًا في النهي عن تفسير القرآن بالرأي، وذكر الروايات التي تهاجم مَنْ هذا حاله[٢].

ثم كتب مبحثًا في الحض على العلم بالتفسير، ورد في هذا المبحث على الذين ينكرون القول في تأويل القرآن[٣].

ثم كتب مبحثًا في وجوب تدبر القرآن الكريم، ومبحثًا في المذمومين والمحمودين من المفسرين، وأقرب المفسرين إلى إصابة الحق في التفسير[٤].

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١/ ٣٢)، «تحقيق شاكر» (١/ ٧٣).

(٢) انظر: «جامع البيان» (١/ ٣٤)، «تحقيق شاكر» (١/ ٧٧).

(٣) انظر: «جامع البيان» (١/ ٣٥)، «تحقيق شاكر» (١/ ٨٠).

(٤) انظر: «جامع البيان» (١/ ٣٧)، «تحقيق شاكر» (١/ ٨٤).

ثم ختم مقدمته بذكره مبحثًا في تأويل أسماء القرآن، وسوره، وآياته، ومبحثًا في معنى القرآن، والسورة، والآية[١].

هذه هي المقدمة النظرية التي مهد بها أبو جعفر لتفسيره، والتي يمكن اعتبارها وحدها كتابًا مستقلًّا بذاته، حاول من خلاله الطبري أن يقدم جهدًا تنظيريًّا، يهدف إلى تأسيس بعض الأسس والثوابت العلمية والمنهجية الدقيقة التي لا تترك للمفسر كل الحرية فيما يصدر عنه من آراء ومواقف وأحكام إزاء القرآن الكريم، وقد ترسم خطى هذا المنهج جماعة من المفسرين ممن جاء بعد الإمام الطبري، فرحمة الله على الجميع.

٢- جمعه بين الرواية والدراية:

يعتبر تفسير الإمام الطبري من أقوم التفاسير وأشهرها، كما يعتبر المرجع الأول عند المفسرين الذين عنوا بالتفسير النقلي، وإن كان في الوقت نفسه يعتبر مرجعًا غير قليل الأهمية من مراجع التفسير العقلي؛ نظرًا لما فيه من الاستنباط، وتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، ترجيحًا يعتمد على النظر العقلي، والبحث الحر الدقيق[٢].

فالطبري بدأ حياته العلمية بدراسة الحديث، فكان حريًّا أن يتأثر بمنهج المحدثين فتراه يذكر الروايات المنقولة عن السلف بأسانيدها المتصلة، قراءة، وسماعًا، وإجازة. وفي الوقت نفسه ترى الإمام الطبري يأخذ بالأدلة العقلية والأقيسة اللغوية، في شرح آي الذكر الحكيم التي لم يرد فيها تفسير ينقله عن السلف، أو ورد فيها ذلك ولكن في تضاد وتضارب،

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١/ ٤١)، «تحقيق شاكر» (١/ ٩٤).

(٢) انظر: «التفسير والمفسرون» (١/ ٢٠٧).

فإنه يجمع بين الروايات ويرجح ويختار بعد أن يدقق تلك الروايات وهو بهذا يكون قد جمع بين الرواية والدراية.

يقول أبو جعفر في هذا الشأن: فأحق المفسرين بإصابة الحق في تأويل القرآن -الذي إلى علم تأويله للعباد السبيل- أوضحهم حجة فيما تأول وفسر، مما كان تأويله إلى رسول الله ﷺ دون سائر أمته من أخبار رسول الله ﷺ الثابتة عنه، إما من جهة النقل المستفيض، فيما وجد فيه من ذلك عنه النقل المستفيض، وإما من جهة نقل العدول الأثبات، فيما لم يكن فيه عن النقل المستفيض، أو من جهة الدلالة المنصوبة على صحته.

وأصحهم برهانًا فيما ترجم وبين من ذلك، مما كان مدركًا علمه من جهة اللسان، إما بالشواهد من أشعارهم السائرة، وإما من منطقهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة، كائنًا من كان ذلك المتأول والمفسر، بعد أن لا يكون خارجًا تأويله وتفسيره -ما تأول وفسر من ذلك- عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة، والخلف من التابعين وعلماء الأمة[1].

فالطبري في هذا النص يبين أن أقرب المفسرين إلى إصابة الحق في التفسير، من اعتمد على الدراية المنقولة من رسول الله ﷺ، أو من اعتمد على الرواية من حيث معرفة معاني الكلمات، والاستشهاد بأشعار العرب وأمثالهم، ولغاتهم، ونحو ذلك.

هذه هي حقيقة المنهج العلمي الذي سلكه الإمام الطبري في تفسيره من الجمع بين الرواية والدراية، وما القصور الحاصل لدى بعض الباحثين في فهم منهج الطبري على حقيقته إلَّا بسبب وقوفهم على المستوى السطحي

---

(١) «جامع البيان» (١/ ٤١)، «تحقيق شاكر» (١/ ٩٣).

الظاهر لهذا التفسير، فيرون كثرة الروايات والآثار التي يشتمل عليها هذا التفسير، وبالتالي يجعلونه تفسيرًا أثريًّا محضًا[١].

٣- موقفه من الأسانيد:

لقد التزم الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره» بذكر الروايات بأسانيدها، إلَّا أنه في الأعم الأغلب لا يتعقب تلك الأسانيد بتصحيح ولا تضعيف؛ لأنه يرى كما هو مقرر في أصول الحديث، أن من أسند لك فقد حمَّلَكَ البحث عن رجال السند، ومعرفة مبلغهم من العدالة أو الجرح، فهو بعمله هذا قد خرج من العهدة[٢]، ويؤكد الإمام الطبري هذا، ويعتذر لنفسه عن سكوته عن أكثر الأسانيد في تاريخه فيقول: وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أني راسمه فيه، إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه ... فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهًا في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يأت في ذلك من قِبلِنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا[٣]. ويمكن أن يقال مثل هذا عن روايات وآثار «التفسير»، فهو يذكر الروايات ويجمع الأخبار والآثار في معنى الآية بالأسانيد، والمسئول عن تلك الروايات رجال الإسناد، فلم يكن الطبري يجهل الحكم على

---

(١) انظر: «التفسير بالمأثور، ومناهج المفسرين فيه» (٩١)، «التفسير ورجاله» (٣٣).

(٢) انظر: «التفسير والمفسرون» (١/ ١١٢).

(٣) «تاريخ الأمم والملوك» (١/ ٧).

تلك الروايات، فهو المحدث البارع المتمكن، لكنه يتبع منهجًا معروفًا ومرسومًا عند علماء الجرح والتعديل، ولهذا يقول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: وأكثر المحدثين في الأعصار الماضية، من سنة مائتين وهلم جرا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته[١]. فلما كان الطبري من أهل الحديث سلك هذا المنهج.

ويمكن أن يكون السبب في ذلك هو بلوغه درجة علمية فائقة بالأسانيد ورجالها، مما جعله يظن أن ذلك من الأمور المسلمة المعروفة لدى كل المشتغلين بالعلم، أو لعله قد بين تلك الروايات، وتكلم على رجال أسانيدها في كتابه الكبير الذي ألفه في تاريخ الرجال وسماه «ذيل المذيل»، الذي لم يصل إلينا، ولعله لو وصل لكان شافيًا كافيًا لتبيين ما أهمل حكمه من تلك الروايات في «تفسيره». ومع ذلك، فقد كان الطبري يقف مع بعض الأسانيد، فينقدها ويبين رأيه فيها[٢].

٤- طريقته في تفسير القرآن ومنهجه العام في ذلك:

لقد سلك الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ منهجًا خاصًّا فريدًا في تفسير القرآن الكريم، يتلخص هذا المنهج في الآتي: يذكر الآية أو الآيات من القرآن الكريم ثم يقول: القول في تأويل قوله تعالى ... كذا وكذا، ثم يفسر الآية تفسيرًا إجماليًّا، ثم يقول: وبنحو الذي قلنا قال أهل التأويل، ثم يذكر أشهر الأقوال التي أثرت عن الصحابة والتابعين من سلف الأمة في تفسيرها.

---

(١) «لسان الميزان» (٣/ ٣٥٣).

(٢) انظر: بعض الأمثلة في «جامع البيان» (١/ ١٥٦)، (١٦/ ١٥).

وإذا تعددت الأقوال في الآية، فإنه يعرض كل قول على حدة، فيذكر القول الأول ثم يذكر قائليه، ثم الثاني ثم يذكر قائليه، وهكذا إلى آخر الأقوال، قلَّت هذه الأقوال أو كثرت، ثم يوازن ويرجح بين تلك الروايات -غالبًا- ويكون الترجيح، إما بقوة السند، أو لشهرة الرواية واستفاضتها، أو لكونها موافقة لظاهر القرآن، أو موافقة لكلام العرب، أو موافقة لرأي الحجة من المفسرين، أو موافقة للسياق، أو لسبب النزول، أو لأصل من أصول العقيدة، أو لموافقة الفصيح من شعر العرب ونثرهم، ونحو ذلك.

ويذكر خلاف القراء إن كان في قراءة الآية خلاف يوجب الاختلاف في المعنى، وقد يذكر خلاف القَرَأة قبل ذكره لخلاف المفسرين؛ إذا كان خلاف المفسرين إنما نشأ عن اختلاف القراءة، وأما إذا لم يكن كذلك، فإنه يورد هذا الاختلاف عقب ذكره لخلاف المفسرين، ليستدل بالقراءة المختارة على القول الراجح في تفسير الآية. وقد يذكر المذاهب الفقهية في الآية المفسَّرة، فيذكر أقوال العلماء ومذاهبهم، ثم يخلص من ذلك كله برأي يختاره لنفسه، ويرجح القول المختار لديه بالأدلة العلمية النقلية أو العقلية.

ويذكر الأخبار الإسرائيلية، ويفصل في ذكرها، ويتعقب هذه النقولات عن بني إسرائيل بالنقد والتضعيف -غالبًا- ويترك بعضها فلا يتعقبها بشيء، وينأى الطبري بـ «تفسيره» عن الاحتفاء والعناية بالجزئيات والتفصيلات التي لا يعود بيانها والعلم بماهيتها على معاني القرآن وأهدافه بفوائد، فالقرآن كتاب هداية وتشريع.

ويذكر المفردات اللغوية ويعتني بها عناية كبيرة؛ لأنها تعتبر من أقوى القرائن في الموازنة والترجيح بين الأقوال المتباينة، وكان اعتداده بالشعر العربي الفصيح مظهرًا آخر لعنايته الفائقة بالتفسير اللغوي، ومع اعتداد الطبري بالفهم اللغوي للقرآن، إلَّا أنه مشروط عنده بعدم مصادمته للثابت أو المجمع عليه من الأثر، ولذلك تجد للطبري مع أصحاب المعاني الذين لا يصرح بأسمائهم موقفًا في كثير مما ذهبوا إليه من تفسير لألفاظ القرآن بما يخالف المأثور، فالتفسير اللغوي لا مجال له لدى الطبري إذا عارض المأثور.

ويذكر الطبري ما يتعلق بالآية من الإعراب، ويعتني بذلك أيضًا، فيعرض آراء البصريين والكوفيين في النحو القرآني، ثم يوازن بين تلك الاختلافات النحوية، ولا يتعصب لرأي معين، أو يتحيز إلى فئة، بل يعرض تلك الآراء بأمانة ومنهجية مطردة، ثم يرجح الرأي الذي تعضده الأدلة، ويقطع بصحته.

كما أن الطبري لا يترك آية يستطيع من خلالها إثبات مذهب السلف في جزئية من العقيدة إلَّا فعل، ويرد على أهل الأهواء من الفرق الزائغة عن طريق الحق كالمعتزلة والقدرية وغيرها من الفرق المنحرفة.

ولا يخلو «تفسير الطبري» من وجوه البلاغة بمفهومها العام، ولا من العلوم القرآنية المختلفة من نسخ ومتشابه ومبهمات ونزول، كما يلجأ الطبري إلى أصول الفقه، والمنطق والجدل متى ما احتاج الأمر إلى ذلك.

وبعد هذا الموجز عن منهج الطبري وطريقته في التفسير يتبين الحق الذي لا مرية فيه من أن الإمام الطبري هو واضع أسس علم التفسير

ومرسي قواعده، وأن كل من أتى بعده قد تأثر بمنهجه، ولو في جزء معين من كتابة «تفسيره»، وأن كل تفسير قد برع في جهة معينة، بخلاف الطبري فإنه كان موسوعي الفكر، ولذا كان كتابه في التفسير جامعًا لعلوم الشريعة واللغة وغيرها من العلوم التي يحتاج إليها الناس، فقد وفى بما وعد في مقدمة «تفسيره» بقوله: ونحن في شرح تأويله، وبيان ما فيه من معانيه منشئون -إن شاء الله ذلك- كتابًا مستوعِبًا لكل ما بالناس إليه الحاجة من علمه جامعًا، ومن سائر الكتب غيره في ذلك كافيًا.

ومخبرون في كل ذلك بما انتهى إلينا، من اتفاق الحجة، فيما اتفقت عليه منه، واختلافها فيما اختلفت فيه منه.

ومبينو علل كل مذهب من مذاهبهم، وموضحو الصحيح لدينا من ذلك بأوجز ما أمكن من الإيجاز في ذلك، وأخصر ما أمكن من الاختصار فيه[1].

فرحم الله أبا جعفر، وأسكنه فسيح جناته، ونفعنا بما خلفه من علم نافع، وصلى الله على صفوته من خلقه، وعلى آله وسلم تسليمًا كثيرًا.

(١) «جامع البيان» (١/ ٥)، «تحقيق شاكر» (١/ ٧).

الباب الأول

منهج ابن جرير الطبري في القراءات

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: القراءات وضوابط الاختيار.

الفصل الثاني: منهج الطبري في عرض القراءات.

الفصل الأول

القراءات وضوابط الاختيار

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف القراءات.

المبحث الثاني: تعريف ضوابط الاختيار.

المبحث الثالث: الفرق بين الاختيار والترجيح.

المبحث الرابع: آراء العلماء في الاختيار.

المبحث الخامس: الأسباب التي أدت إلى الاختيار.

الفصل الأول

القراءات وضوابط الاختيار

المبحث الأول :

تعريف القراءات

وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول: القراءات في اللغة.**
- **المطلب الثاني: القراءات في الاصطلاح.**

- **المطلب الأول: القراءات في اللغة :**

القراءات: جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر سماعي لـ(قرأ). ومادة [ق ر أ] تدور في لسان العرب حول معنى الجمع والاجتماع[١].

يقال: قرأ، يقرأ، قراءة، وقرآنًا بمعنى تلا، فهو قارئ، وجمعه قُراء، وجمع قراء قراؤون، ومنه قَرَأَة وقارئون، ورجل قرَّاء: حسن القراءة من قوم قرائين[٢].

وأقرأ غيره يقرئه إقراء، ومنه قيل فلان المقرئ، وأقرأه القرآن فهو مقرئ[٣].

---

(١) انظر: «معجم مقاييس اللغة» ٢/ ٣٩٦، «مناهل العرفان» ١/ ٤٠٥.

(٢) انظر: «لسان العرب» ١/ ١٢٩، «تاج العروس» ١/ ١٠١.

(٣) انظر: «لسان العرب» ١/ ١٢٩.

قال ابن الأثير[١]: تكرر ذكر القراءة والاقتراء والقارئ والقرآن، والأصل في هذا اللفظ الجمع، وكل شيء جمعته فقد قرأته[٢].

فالقراءة مصدر من قول القائل: قرأت الشيء، إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض، كقولك: ما قرأت الناقة سلى[٣] قط. تريد بذلك أنها لم تضم رحمًا على ولد، كما قال عمرو بن كلثوم[٤]:

تُـرِيـك إذَا دَخَـلْـتَ عَـلَـىٰ خَـلَاءٍ
وَقَـدْ أمِـنـتْ عُـيـون الـكَـاشـحِـيْـنَـا
ذِرَاعَـي عَـيْـطَـلٍ أَدْمَـاءَ بِـكْـرٍ
هَـجَـانِ الـلـوْنِ لَـمْ تَـقْـرأ جَـنِـيـنَـا[٥]

---

(١) المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، أبو السعادات بن أبي الكرم الجزري، الموصلي، ابن الأثير، كاتب، فاضل، له المصنفات الوسيعة، والرسائل البديعة، منها جامع الأصول في أحاديث الرسول (٥٤٤-٦٠٦هـ). انظر: «إنباه الرواة» ٣/ ٢٥٧، «وفيات الأعيان» ٤/ ١٤١، «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ٤٨٨، «شذرات الذهب» ٧/ ٤٢.

(٢) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٤/ ٣٠.

(٣) السلى: الجلدة الرقيقة التي يكون فيها الولد، انظر: «معجم مقاييس اللغة» ١/ ٥٦٦، «الصحاح» ٥/ ١٨٩٩.

(٤) عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب، من بني تغلب، أبو الأسود، شاعر جاهلي، من أصحاب المعلقات، توفي سنة (٤٠ ق. هـ). انظر: «جمهرة أشعار العرب» ١/ ٢٧٩، «الأغاني» ١١/ ٥٢، «الأعلام» ٥/ ٨٤.

(٥) معنى البيتين: تريك هذه المرأة إذا أتيتها خالية، وقد أمنت عيون الكاشحينا -أي: أعدائها- تريك ذراعين ممتلئين لحمًا كذراعي عيطل، وهي الناقة طويلة العنق لم تلد بعد ولم تضم رحمها على ولد، ولم تلقه، يصفها بالسمن والبياض. أدماء، هجان اللون: بيضاء شديدة البياض. =

يعني: بقوله: لم تقرأ جنينًا: لم تضم رحمًا على ولد. وقيل معنى: لم تقرأ جنينًا: لم تلقه[١]. ومعنى قرأت القرآن بناء على هذا: لفظت به مجموعًا[٢].

وفرق ابن قيم الجوزية[٣] بين قري يقري وبين قرأ يقرأ، فالأولى من باب الياء من المعتل ومعناها: الجمع والاجتماع، والثانية من باب الهمز ومعناها الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد، ومنه قراءة القرآن؛ لأن قارئه يظهره ويخرجه مقدرًا محدودًا لا يزيد ولا ينقص ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٧]، ففرق بين الجمع والقرآن، ولو كان واحدًا لكان تكريرًا محضًا[٤]. والاقتراء افتعال من القراءة[٥]، فهي تعني: المشافهة بالتلاوة بقراءة القرآن وغيره، وتتحدد دلالتها بتحديد الإسناد إليها، وقد تكون بالتلقين أو بالحفظ أو بالكتابة.

* * *

= انظر: «شرح أبي جعفر النحاس على المعلقات» (٩٣)، «شرح الزوزني للمعلقات» (٢٠٣).

(١) انظر: «تفسير الطبري» ١/ ٤٣، «تحقيق شاكر» ١/ ٩٥، «لسان العرب» ١/ ١٢٨، «تاج العروس» ١/ ٢٠٢.

(٢) «لسان العرب» ١/ ١٢٨ ، «تاج العروس» ١/ ١٠٢.

(٣) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين، من أركان الإصلاح الإسلامي، وأحد كبار العلماء، تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية، وسجن بسببه (٦٩١-٧٥١هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» ٢/ ٢٧١، «بغية الوعاة» ١/ ٦٢، «شذرات الذهب» ٨/ ٢٨٧، «الأعلام» ٦/ ٥٦.

(٤) «زاد المعاد» ٥/ ٦٣٥.

(٥) «لسان العرب» ١/ ١٢٩.

★ **المطلب الثاني: القراءات في الاصطلاح :**

لعلماء القراءات رحمهم الله تعالى جملة من التعاريف في حد القراءات، غير أني لم أجد تعريفًا لهذا العلم عند أحد من علماء القرون السبعة المتقدمة -حسب ما ظهر لي- ولعل شهرة قضية القراءات أغنت عن تعريفها، ثم إن العلماء الذين عرفوا القراءات اختلفوا في تعريفها، وذلك بسبب اختلافهم فيما هو شرط وضروري فيها، بينما اختص بعضهم القراءات بالاختلاف في ألفاظ الحروف وكيفيتها، توسع غيرهم ليشمل الاتفاق مع الاختلاف، وفصل آخرون كيفية أداء الكلمات القرآنية، واعتمد أغلبهم النقل والسماع.

١- تعريف أبي حيان الأندلسي:

عَرَّفَ أبو حيان القراءات أثناء تعريفه للتفسير حيث قال: التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حال التراكيب وتتمات لذلك. ثم قال ﷺ وقولنا: يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، هذا هو علم القراءات[(١)].

وهذا التعريف ليس جامعًا مانعًا؛ لأن أبا حيان لم يأت به غرضًا وقصدًا، ولكن جاء به عرضًا، فهو تعريف يقرب إلى موضوع التجويد منه إلى تعريف القراءات.

---

(١) «البحر المحيط» ١/ ١٢١.

٢- تعريف بدر الدين الزركشي[١]:

بعد أن نعت الإمام الزركشي القرآن بـ(الوحي المنزل للبيان والإعجاز) إعجازًا يتجلى أحد جوانبه في تعدد القراءات التي تنوع مع شمول تعددها بالبيان نفسه من حيث المباني والمعاني والمقاصد والأحكام. اختص القراءات بالمختلف فيه من ألفاظ القرآن الكريم فقال: والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفياتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما[٢].

وتعريف القراءات عند الزركشي أيضًا ليس تعريفًا جامعًا مانعًا، فهو لم يشر في هذا التعريف إلى النقل والرواية التي هي الأصل في القراءات، وكذلك قصر الاختلاف في القراءات على ما ذكر ولم يشر إلى الاختلاف في اللغة والإعراب، والحذف والإثبات، وهو واقع في القراءات.

٣- تعريف ابن الجزري:

حد المحقق ابن الجزري القراءات بقوله: القراءات: علم بكيفية أداء كلمات القرآن، واختلافها معزوًّا لناقله[٣].

٤- تعريف الإمام البقاعي[٤]:

توسع الإمام البقاعي رَحِمَهُ اللَّهُ فشمل تعريفه الاتفاق مع الاختلاف والسماع

---

(١) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين، عالم بفقه الشافعية والأصول (٧٤٥- ٧٩٤هـ). انظر: «طبقات المفسرين» للداودي ٢/ ١٦٢، «شذرات الذهب» ٨/ ٥٧٢، «هدية العارفين» ٦/ ١٧٤، «الأعلام» ٦/ ٦٠.

(٢) «البرهان في علوم القرآن» ١/ ٣١٨.

(٣) «منجد المقرئين» (٤٩).

(٤) إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي، أبو الحسن برهان الدين =

والنقل مع تفصيله ذلك فقال: علم القراءات: هو علم يعرف به اتفاق الناقلين لكتاب الله، واختلافهم في الحذف، والإثبات، والتحريك، والإسكان، والفصل والإيصال، وهيئة النطق، والإبدال من حيث السماع[١]. أو يقال: هو علم يُعْرَفُ منه اتفاقهم واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والفصل والوصل من حيث النقل[٢].

٥- تعريف زكريا الأنصاري[٣]:

تقف في تعريف زكريا الأنصاري على شرط تطبيق المسموع أو المسموع على القرآن الكريم تلاوة أو أداء. يقول: القراءة بالكسر وتخفيف الراء المهملة هي عند القراء: أن يقرأ القراءة تلاوة بأن يقرأ متتابعًا، أو أداء بأن يأخذ من المشايخ ويقرأ[٤].

= مؤرخ أديب، من أوعية العلم المفرطين في الذكاء (٨٠٩-٨٨٥هـ). انظر: «طبقات المفسرين» للأدرنوي (٣٤٧)، «شذرات الذهب» ٩/ ٥٠٩، «البدر الطالع» (٤٠)، «الأعلام» ١/ ٥٦.

(١) «كتاب الضوابط والإشارات» (الورقة: ١٧٨) مخطوط بالخزانة العامة بالرباط رقم (٢٩٨٨).

(٢) «كتاب الضوابط والإشارات» (١٩)، مطبوع بتحقيق د/ محمد مطيع حافظ.

(٣) زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري، الشافعي، أبو يحيى، شيخ الإسلام، قاض مفسر من حفاظ الحديث (٨٢٣-٩٢٦هـ). انظر: «شذرات الذهب» ١٠/ ١٨٦، «البدر الطالع» (٢٦٤)، «هدية العارفين» ٥/ ٣٧٤، «الأعلام» ٣/ ٤٦.

(٤) «الدقائق المحكمة في شرح المقدمة» ١/ ١٦، نسخة مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع رقم (١٥٣٢د).

٦- تعريف جلال الدين السيوطي:

عَرَّفَ الإمام السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ القراءات تعريفًا ليس مباشرًا، فلم يحدد ماهية القراءة من حيث هي، إنما بالنظر إلى الرواية والوجه والطريق، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا ذلك أثناء حديثه عن العالي والنازل من أسانيد القرآن الكريم: ومما يشبه هذا التقسيم الذي لأهل الحديث، تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة ورواية وطريق ووجه، فالخلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم واتفقت عليه الطرق والروايات فهو قراءة ...[١].

٧- تعريف القسطلاني[٢]:

وافق الإمامُ القسطلاني الإمام البقاعي في تعريف علم القراءات فقال: علم القراءة: علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله، واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والاتصال، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع.

أو يقال: علم يعرف منه اتفاقهم واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات، والفصل والوصل، من حيث النقل. أو يقال: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًّا لناقلته[٣].

فالإمام القسطلاني يتفق مع الإمام ابن الجزري والإمام البقاعي في اشتراط النقل والسماع في القراءة، بل إن التعريف الثالث الذي أورده

---

(١) «الإتقان» ١/ ٢٥٥.

(٢) أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس شهاب الدين، مقرئ محدث (٨٥١-٩٢٣هـ). انظر: «شذرات الذهب» ١٠/ ١٦٩، «البدر الطالع» (١١٦)، «هدية العارفين» ٥/ ١٣٩، «الأعلام» ١/ ٢٣٢.

(٣) «لطائف الإشارات» ١/ ١٧٠.

القسطلاني رَحِمَهُ اللَّهُ هو تعريف ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ.

٨- تعريف طاش كبرى زاده[١]:

خص طاش كبرى زاده علم القراءات لكونه علمًا يبحث عن صور نظم كلام الله ﷻ وذلك من خلال الوجوه التالية:

أ- الاختلافات المتواترة.

ب- الاختلافات غير المتواترة الواصلة إلى حد الشهرة.

ج- أو تلك الاختلافات المروية عن الآحاد الموثوق بهم.

وله استمداد من العلوم العربية، والغرض منه تحصل ملكة ضبط الاختلافات المتواترة؛ لأجل صون كلام الله تعالى من التحريف والتغيير... وفي هذا يقول معرفًا علم القراءات بأنه علم يبحث فيه عن صور نظم كلام الله تعالى من حيث وجوه الاختلافات المتواترة...

ثم قال: وقد يبحث فيه أيضًا عن صور نظم الكلام من حيث الاختلافات الغير متواترة، الواصلة إلى حد الشهرة[٢].

٩- تعريف الزرقاني[٣]:

يُفَصِّلُ الإمام الزرقاني كيفية أداء كلمات القرآن، ومذهب كل إمام من

---

(١) أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين الرومي الحنفي المعروف بطاش كبرى زاده، مؤرخ، عالم مشارك في كثير من العلوم توفي سنة (٩٦٢هـ). انظر: «شذرات الذهب» ١٠/ ٥١٤، «البدر الطالع» (١٣٨)، «الأعلام» ١/ ٢٥٧، «معجم المؤلفين» ٢/ ١٧٧.

(٢) «مفتاح السعادة» ٢/ ٦، «كشف الظنون» ٢/ ١٣١٧، «أبجد العلوم» ٢/ ٤٢٨.

(٣) محمد بن عبد العظيم الزرقاني من علماء الأزهر بمصر، تخرج في كلية أصول الدين توفي سنة (١٣٦٧هـ). انظر: «الأعلام» ٦/ ٢١٠.

القراء في قراءته، مخالفًا به غيره مع اتفاق الروايات والطرق عنه، فحصر التعريف في الاختلافات بين القراء، والاختلافات في النطق بالحروف، وهيئتها، فقال، القراءات مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء، مخالفًا به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه سواء كانت هذه المخالفة في نطق الحروف، أم في نطق هيئاتها[١].

١٠- تعريف عبد الفتاح القاضي[٢]:

عَرَّفَ الشيخ عبد الفتاح القاضي القراءات بأنها: علم يُعْرَفُ به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقًا واختلافًا مع عزو كل وجه لناقله[٣].

وبعد عرض هذه التعريفات يظهر -والعلم عند الله- أنها تدور على ثلاثة مطالب فإذا تحققت في التعريف كان جامعًا مانعًا، وهي:

أ - موضع الاختلاف في القراءات.

ب- السماع والنقل الصحيح.

ج - حقيقة الاختلاف بين القراءات.

فإذا قسنا التعاريف السابقة على وفق هذه الضوابط الثلاثة تبين أن أضبطها وأعمها وأشملها هو تعريف الإمام البقاعي، فقد كان تعريفه واضح الدلالة على المُعَرَّف، جامعًا مانعًا، وكذا تعريف الإمام القسطلاني

---

(١) «مناهل العرفان» ١/ ٤٠٥.

(٢) عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، من علماء القراءات المدققين، له فيها كتاب «البدور الزاهرة في القرءات العشر، والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب»، و«الوافي في شرح الشاطبية»، من علماء الأزهر توفي سنة (١٤٠٣هـ).

(٣) «البدور الزاهرة» (٧).

الذي تابع ووافق الإمام البقاعي فيما ذهب إليه في تعريفه، وكذلك تعريف الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمهم الله تعالى.

وبعد هذا العرض لتعاريف العلماء لعلم القراءات يظهر جليًّا أن جمهور العلماء يعتمدون النقل والسماع في القراءات، وذلك لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، لا مجال فيها للرأي ولا للقياس، وهو ما روي عن الصحابة والتابعين وتابعيهم، وقرره العلماء ممن جاء بعدهم:

١- فعن عبد الله بن مسعود[(١)] قال: قال لنا علي بن أبي طالب ﷺ: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرءوا القرآن كما علمتم [(٢)].

وعنه أنه قال ﷺ: إني سمعت القَرَأَة فرأيتهم متقاربين، فاقرءوا كما علمتم، وإياكم والتنطع والاختلاف، وإنما هو كقول أحدكم: هَلُمَّ، وأقبلْ، وتَعَالَ[(٣)].

---

(١) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، من كبار علماء الصحابة، تولى إمارة الكوفة في عهد عمر ﷺ وتوفي سنة (٣٢هـ) أو التي بعدها بالمدينة المنورة. انظر: «معرفة الصحابة» ٤/ ١٧٦٥، «أسد الغابة» ٣/ ٣٨٤، «الإصابة» ٤/ ٢٣٣، «غاية النهاية» ١/ ٤٥٨.

(٢) حديث صحيح، أخرجه أحمد في «المسند» شاكر ٥/ ٣٥، (٣٩٨١) بنحوه، وأخرجه الطبري في «تفسيره» شاكر ١/ ٢٣، وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» ٢/ ١٨٢-١٩٤، وأخرجه أبو يعلي في «مسنده» ١/ ٤٠٨ (٥٣٦). والحديث صححه أحمد شاكر في تحقيقه لـ«المسند»، ولـ«تفسير الطبري»، وحسنه الشيخ حسين أسد في تحقيقه لـ«مسند أبي يعلي».

(٣) أثر صحيح، أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» ٢/ ١٩٤، وأخرجه الطبري في «تفسيره» شاكر ١/ ٥٠ بإسنادين أحدهما عال جدًّا كما قال الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لـ«تفسير الطبري» ١/ ٥١.

٢- وعن حذيفة بن اليمان ﵁ قال: اتقوا الله يا معشر القراء، وخذوا طريق من كان قبلكم، فوالله لئن استقمتم لقد سبقتم سبقًا بعيدًا، ولئن تركتموهم يمينًا وشمالًا، لقد ضللتم ضلالًا بعيدًا[١].

٣- وروي عن زيد بن ثابت[٢] ﵁ أنه قال: القراءة سنة، فاقرءوه كما تجدونه[٣].

٤- وعن عروة بن الزبير[٤] قال: إنما قراءة القرآن سنة من السنن، فاقرءوه

---

(١) أثر حسن لغيره، أخرجه ابن مجاهد في السبعة (٤٦)، من طريق يحيي بن محمد الحُبلي، عن عبيد الله بن معاذ، عن أبيه -وهو معاذ بن معاذ العنبري- عن ابن عون -وهو عبد الله بن عون- عن إبراهيم النخعي، عن حذيفة بن اليمان، وهذا السند كما ترى مسلسل بالثقات، إلَّا أن السند منقطع، فإبراهيم النخعي لم يثبت له سماع عن أحد من الصحابة كما نص على ذلك الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» ١/ ١٤٤، لكن الأثر ورد بإسناد آخر ضعيف أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ١/ ٢٨٠، فيقوي هذا الأثر ويرقيه إلى درجة الحسن لغيره.

(٢) زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري، البخاري، أبو سعيد، أحد كتاب الوحي، ومن الراسخين في العلم من الصحابة، توفي سنة (٤٨هـ) وقيل غير ذلك. انظر: «معرفة الصحابة» ٣/ ١١٥١، «أسد الغابة» ٢/ ٢٧٨، «الإصابة» ٢/ ٥٩٢، «مشاهير علماء الأمصار» (١٠).

(٣) أثر حسن لغيره. أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» ٢/ ١٩٥، وفي السند عبد الرحمن بن أبي الزناد، وهو ضعيف كما في «تهذيب الكمال» ٤/ ٣٩٩، لكن الأثر ورد بإسنادين ضعيفين أخرجهما ابن مجاهد في «السبعة» (٤٩، ٥٠)، فيقوى بهما الأثر، ويرتقي إلى درجة الحسن لغيره، وأخرج هذا الأثر أيضًا البغوي في «شرح السنة» ٤/ ٥١٢، لكن صدر إسناده بصيغة التمريض.

(٤) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، ثقة مشهور، من الفقهاء السبعة (٢٢-٩٣هـ). انظر «الثقات» ٥/ ١٩٤، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٥٠، «تهذيب التهذيب» ٧/ ١٥٩، «التقريب» ١/ ٦٦١.

كما علمتموه[١].

٥- وعن عامر الشعبي[٢] أنه قال: القراءة سنة، فاقرءوا كما قرأ أولكم[٣].

٦- وعن محمد بن المنكدر[٤] أنه قال: قراءة القرآن سنة يأخذها الآخر عن الأول[٥].

٧- ولذلك كان كثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو[٦] يقول: لولا أنه

---

(١) أثر حسن لغيره، أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» ٢/ ١٩٤، وفي السند عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف؛ لأنه اختلط وتغير في آخره، لكن الأثر أخرجه ابن مجاهد في «السبعة» من طريقين ضعيفين، فيهما ابن لهيعة، فيرتقي الأثر إلى درجة الحسن لغيره بعد المتابعة.

(٢) عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو، راوية من التابعين، يضرب المثل بحفظه (١٩-١٠٣هـ). انظر: «حلية الأولياء» ٤/ ٣١٠، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٦٣، «الوافي بالوفيات» ١٦/ ٥٨٧، «تهذيب التهذيب» ٥/ ٦٠.

(٣) إسناده ضعيف، أخرجه ابن مجاهد في «السبعة» (٥١)، وفي السند عيسى بن أبي عيسى الحناط، ضعيف كما في «تهذيب الكمال» ٥/ ٥٥٥، فالأثر ضعيف لضعف عيسى المذكور.

(٤) محمد بن المنكدر بن عبد الله الهدير -بالتصغير-، أبو عبد الله التميمي المدني، تابعي زاهد، من سادات القراء، وحفاظ الحديث (٥٤-١٣٠هـ). انظر: «حلية الأولياء» ٣/ ١٤٦، «تاريخ الثقات» (٤١٤)، «الثقات» ٥/ ٣٥٠، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٩٥.

(٥) أثر صحيح، أخرجه ابن مجاهد في «السبعة» (٥٠)، من طريق محمد بن عبد الله (مطين) عن محمد بن عمرو الحمصي، عن شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن محمد بن محمد المنكدر به. قلت: وهذا إسناد متصل رجاله ثقات، وقد ذكر هذا الأثر ابن الجزري في «النشر» ١/ ١٩.

(٦) زبَّان بن عماد التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة (٧٠-١٥٤هـ). انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (١٥٣)، «نزهة الألباء» (٣٠)، «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٠٠، «غاية النهاية» ١/ ٢٨٨.

ليس لي أن أقرأ إلَّا بما قرأت لقرأت حرف[١] كذا كذا، وحرف كذا كذا[٢].

٨- وقال بعض أصحاب سليم[٣]: قلت لسليم في حرف من القرآن: من أي وجه كان كذا وكذا؟ فرفع كمه وضربني وغضب، وقال: اتق الله، لا تأخذن في شيء من هذه، إنما نقرأ القرآن على الثقات من الرجال الذين قرؤوه على الثقات[٤].

٩- وعن الأصمعي[٥] قال: قلت: لأبي عمرو بن العلاء: ﴿وَبَرَكْنَا عَلَيْهِ﴾ [الصافات: ١١٣] في موضع ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ﴾ [الصافات: ١٠٨] في موضع، أيعرف هذا؟ فقال: ما يعرف إلَّا أن يسمع من المشايخ الأولين[٦].

---

(١) الحرف وجه القراءة، كالحد ما بين القراءتين، وجمعه حروف، وهي وجوه القراءات واختلافاتها بين القراء، انظر: «سر الفصاحة» (١٥).

(٢) «النشر» ١/ ١٧.

(٣) سليم بن عيسى الحنفي الكوفي، أبو محمد، إمام في القراءة، كان أخص أصحاب حمزة وأضبطهم، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة (١٣٠- ١٨٨هـ). انظر: «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٣٨، «سير أعلام النبلاء» ٩/ ٣٧٥، «غاية النهاية» ١/ ٣١٨، و«شذرات الذهب» ٢/ ٤٠٦.

(٤) «جمال القراء» (١/ ٢٤٠).

(٥) عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان (١٢٢-٢١٦هـ). انظر: «نزهة الألباء» (٩٠)، «إنباه الرواة» ٢/ ١٩٧، «تهذيب الكمال» ٤/ ٥٦٩، «بغية الوعاة» ٢/ ١١٢.

(٦) «كتاب السبعة» (٤٨)، قال محقق «كتاب السبعة» تعليقًا على هذا الموضع في هامش (٤٨): هذه الآية وتاليتها وردتا في قصة إبراهيم عليه السلام سورة الصافات الأولى رقم (١١٣)، والثانية رقم (١٠٨) وصورتهما في مصحف عثمان واحدة، وواضح من إجابة أبي عمرو بن العلاء أن المعول في ذلك على السماع من الشيوخ الثقات.

١٠- وروي أن شبل بن عباد[١] أنكر أحرفًا من قراءة ابن محيصن[٢] وابن كثير[٣] وقال لهما: إن العرب لا تفعل ذلك ولا أصحاب النحو. فقالا: إن النحو لا يدخل في هذا، هكذا سمعنا أئمتنا ومن مضى من السلف[٤].

بيَّنا أن المعول عليه في ذلك النقل والسماع، وأن القراءة سنة متبعة، يأخذها الآخر عن الأول ليس فيها مجال للرأي ولا للقياس، وأنها حكم على اللغة وقواعد النحو لا العكس.

١١- وقال الإمام الطبري: وغير جائز في القرآن أن يقرأ بكل ما جاز في العربية؛ لأن القراءة إنما هي ما قرأت به الأئمة الماضية، وجاء به السلف على النحو الذي أخذوا عمن قبلهم[٥].

---

(١) شبل بن عباد المكي، أبو داود مقرئ مكة، ثقة ضابط، هو أجل أصحاب ابن كثير، بقي حيًّا إلى قريب سنة (١٦٠هـ). انظر: «تاريخ أسماء الثقات» (١١٣)، «تهذيب الكمال» ٣/ ٣٦٠، «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٢٩، «غاية النهاية» ١/ ٣٢٣.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، أبو حفص المكي، مقرئ أهل مكة، بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربية، انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته، ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة، توفي سنة (١٢٣هـ). انظر: «تهذيب الكمال» ٥/ ٣٦٧، «معرفة القراء الكبار» ١/ ٩٨، «الوافي بالوفيات» ٣/ ٢٢٣، «غاية النهاية» ٢/ ١٦٧.

(٣) عبد الله بن كثير الداري العطار، أبو مَعْبَد، إمام أهل مكة في القراءة، وأحد القراء السبعة المشهورين (٤٥-١٢٠هـ). انظر: «معرفة القراء الكبار» ١/ ٨٦، «سير أعلام النبلاء» ٥/ ٣١٨، «غاية النهاية» ١/ ٣٤٣، «تهذيب التهذيب» ٥/ ٣٢٥.

(٤) «تاريخ بغداد» ٣/ ٢٥٣.

(٥) «جامع البيان» ٢٢/ ١٤٦.

١٢- وقال أبو إسحاق الزجاج[١]: إن القراءة سنة، ولا يجوز أن يقرأ قارئ بما لم يقرأ به الصحابة، أو التابعون، أو من كان من قراء الأمصار المشهورين في القراءة[٢].

١٣- وقال أبو عبد الله بن خالويه[٣]: القراءة سنة يأخذها آخر عن أول، ولا تحمل على قياس العربية، ومن فعل ذلك كان عند العلماء معيبًا مبتدعًا[٤].

١٤- وقال أبو منصور الأزهري[٥]: القراءة سنة لا تُتَعَدَّى[٦].

١٥- وقال أبو الفتح ابن جني[٧]: لو قرأ قارئ ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠]، بكسر الهمزة على الحكاية التي للفظ بعينه لكان جائزًا، لكن لا يقدم

---

(١) إبراهيم بن السري الزجاج، أبو إسحاق، عالم بالنحو واللغة والتفسير (٢٤١-٣١١هـ). انظر: «نزهة الألباء» (١٨٣)، «إنباه الرواة» ١/ ١٩٤، «معجم الأدباء» ١/ ١٣٠، «بغية الوعاة» ١/ ٤١١.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» ١/ ٤٨٢.

(٣) الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، لغوي من كبار النحاة، توفي سنة (٣٧٠هـ). انظر: «نزهة الألباء» (٢٣٠)، «إنباه الرواة» ١/ ٣٥٩، «مرآة الجنان» ٢/ ٢٩٤، «غاية النهاية» (١/ ٢٣٧).

(٤) «إعراب القرءات السبع» ٢/ ١٦٥.

(٥) محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور، أحد الأئمة في اللغة والأدب (٢٨٢- ٣٧٠هـ). انظر: «معجم الأدباء» ١٧/ ١٦٧، «نزهة الألباء» (٢٣٧)، «إنباه الرواة» ٤/ ١٧٧، «بغية الوعاة» ١/ ١٩.

(٦) «معاني القراءت» ١/ ٢٤٩.

(٧) عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح من أئمة الأدب والنحو، وله شعر، توفي سنة (٣٩٢هـ). انظر: «تاريخ بغداد» ١١/ ٣١١، «نزهة الألباء» (٢٤٤)، «إنباه الرواة» ٢/ ٣٣٥، «شذرات الذهب» ٤/ ٤٩٤.

على ذلك إلَّا أن يرد به أثر وإن كان في العربية سائغًا[١].

١٦- وقال أبو محمد مكي القيسي: القراءات الثابتة كلها عندنا من السنة التي لا مدفع فيها لأحد فاعلم[٢].

١٧- وقال أبو عمرو الداني[٣]: وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية إذا ثبت عندهم لا يردها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها[٤].

١٨- وقال أبو محمد بن حزم الظاهري[٥]: واتفقوا ... أن كل ما في القرآن حق، وأن من زاد فيه حرفًا من غير القراءات المروية المحفوظة المنقولة نقل الكافة، أو نقص منه حرفًا أو بدل منه حرفًا مكان حرف، وقد قامت عليه الحجة أنه من القرآن فتمادى متعمدًا لكل ذلك عالمًا بأنه بخلاف ما فعل، فإنه كافر[٦].

---

(١) «المحتسب» ١/ ٤٢٨. (٢) «التبصرة» (٢٣٠).

(٣) عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني، ويقال له ابن الصيرفي، أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في حفظ القرآن، ورواياته وتفسيره (٣٧١-٤٤٤هـ). انظر: «إنباه الرواة» ٢/ ٣٤١، «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٢١١، «معرفة القراء الكبار» ١/ ٤٠٦، «غاية النهاية» ١/ ٥٠٣.

(٤) «جامع البيان» ١/ ١٧١.

(٥) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد، عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام (٣٨٤-٤٥٦هـ). انظر: «طبقات علماء الحديث» ٣/ ٣٤١، «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٢٢٧، «النجوم الزاهرة» ٥/ ٧٥، «طبقات الحفاظ» (٤٣٥).

(٦) «مراتب الإجماع» (١٧٤).

١٩- وقال أبو عبد الله، ابن أبي مريم[١]: القراءة سنة متبعة[٢].

٢٠- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: أما نفس معرفة القراءة وحفظها، فسنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول[٣].

٢١- وقال أبو عبد الله الزركشي: وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها... وإنما كان كذلك؛ لأن القراءة سنة مروية عن النبي ﷺ، ولا تكون القراءة بغير ما روي عنه[٤].

وتأكيدًا لهذه السنة الحميدة، وإحياء لها أقول: القراءة سنة متبعة يأخذها الخلف عن السلف، تعتمد على الرواية والنقل، لا على الدراية والعقل.

فما القراءات القرآنية؟ أعني بهذا السؤال: مفهوم القراءات في ظل الأصول التي تحملها، والأركان التي تحويها، والشروط التي تتطلبها، والضوابط التي تحكمها. فهي: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالًا، وصح سندها. فالقراءة القرآنية لا تكون إلَّا بهذه الضوابط والأركان التي اعتمدها علماء القراءات، وما صح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو الداني[٥]، ونص عليه الإمام أبو محمد مكي

---

(١) نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفسوي، أبو عبد الله، ابن أبي مريم، خطيب شيراز وعالمها وأديبها في عصره، توفي بعد سنة (٥٦٥هـ). انظر: «معجم الأدباء» ١٩/ ٢٢٤، «إنباه الرواة» ٣/ ٣٤٤، «غاية النهاية» ٢/ ٣٣٧، «بغية الوعاة» ٢/ ٣١٤.

(٢) «الموضح في وجوه القراءات وعللها» ١/ ٢٥٥.

(٣) «مجموع الفتاوى» ١٣/ ٤٠٤.

(٤) «البرهان في علوم القرآن» ١/ ٣٢٢.

(٥) «النشر» ١/ ٩.

القيسي[١]، والإمام أبو العباس المهدوي[٢]، وحققه الإمام الحافظ أبو شامة[٣] وذكره الإمام المحقق ابن الجزري[٤].

فكل قراءة جمعت هذه الأركان، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين[٥].

ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم[٤].

وهذا هو الذي اعتمده في بحثي هذا، حيث قام عليه المعيار والمقياس القرآني؛ لتمييز القراءة الصحيحة عن الشاذة أو الضعيفة أو الباطلة. وكل قراءة قرآنية لا بد أن تدخل في تلك الضوابط، وإلَّا لا يعتد بها، وكل القراءات المنقولة عن الأئمة العشرة داخلة تحت هذه المعايير. والله أعلم.

---

(١) «الإبانة» (٥٨).

(٢) «النشر» ١/ ٩. وأبو العباس المهدوي هو: أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي التميمي، أبو العباس، مقرئ أندلسي، ونحوي مفسر، توفي نحو سنة (٤٤٠). انظر: «إنباه الرواة» ١/ ١٢٦، «معرفة القراء الكبار» ١/ ٣٩٩، «الوافي بالوفيات» ٧/ ٢٥٧، «غاية النهاية» ١/ ٩٢.

(٣) «المرشد الوجيز» (٣٨١). وأبو شامة هو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، أبو القاسم، شهاب الدين، أبو شامة، مؤرخ، محدث، باحث (٥٩٩-٦٦٥هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٦٨، «غاية النهاية» ١/ ٣٦٦، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ٢/ ١٦٩، «طبقات الحفاظ» (٥٠٧).

(٤) «النشر» ١/ ٩.

(٥) ذكر هذا التعريف ابن الجزري نقلًا عن الإمام الداني، ومكي، والمهدوي، وأبي شامة. انظر: «النشر» ١/ ٩.

المبحث الثاني :

تعريف ضوابط الاختيار

وفيه ثلاثة مطالب:

- ⋆ **المطلب الأول: تعريف الضابط والفرق بينه وبين القاعدة.**
- ⋆ **المطلب الثاني: تعريف الاختيار في اللغة والاصطلاح.**
- ⋆ **المطلب الثالث: التعريف بالمركب الإضافي (ضوابط الاختيار).**

⋆ المطلب الأول: تعريف الضابط والفرق بينه وبين القاعدة:

وفيه مسألتان:

- المسألة الأولى: تعريف الضابط في اللغة والاصطلاح:

١- تعريف الضابط لغة :

الضابط لغة: عبارة عن الحزم.

قال الخليل بن أحمد[١]: الضبط: لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء[٢].

---

(١) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض (١٠٠-١٧٠هـ).
انظر: «نزهة الألباء» (٤٥)، «إنباه الرواه» ١/ ٣٧٦، «وفيات الأعيان» ٢/ ٢٤٤، «بغية الوعاة» ١/ ٥٥٧.

(٢) «كتاب العين» ٧/ ٢٣.

وقال ابن فارس[١]: الضاد والباء والطاء أصل صحيح: ضبط الشيء ضبطًا[٢].

وقال الجوهري[٣]: ضبط الشيء: حفظه بالحزم. والرجل ضابط، أي: حازم[٤].

ومنه رجل ضابط: أي: حازم، وقوي على عمله، ويقال: فلان لا يضبط عمله، إذا عجز عن ولاية ما وليه[٥].

فالمعنى العام الذي تدور حوله كلمة ضابط هو الحزم والحبس على حالة معينة لا يفارقها، ومن ثم فإن ضوابط اختيار القراءة لن تخرج عن هذا المعنى العام، فهي أصوله الحازمة التي يختار لأجلها وعلى وفقها.

٢- تعريف الضابط اصطلاحًا[٦]:

عُرف الضابط اصطلاحًا بأنه: حكم كلي ينطبق على جزئيات[٧].

---

(١) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، من أئمة اللغة والأدب (٣٢٩- ٣٩٥هـ). انظر: «نزهة الألباء» (٢٣٥)، «إنباه الرواه» ١/ ١٢٧، «وفيات الأعيان» ١/ ١١٨، «بغية الوعاة» ١/ ٣٥٢.

(٢) «معجم مقاييس اللغة» ٢/ ٦٠.

(٣) إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر، أول من حاول الطيران ومات في سبيله، من أئمة اللغة والأدب، توفي سنة (٣٩٨هـ). انظر: «نزهة الألباء» (٢٥٢)، «إنباه الرواه» ١/ ٢٩٩، «الإعلام بوفيات الأعلام» ١/ ٢٦٧، «النجوم الزاهرة» ٤/ ٢٠٧.

(٤) «الصحاح» ٣/ ٩٥٥.

(٥) انظر: «لسان العرب» ٧/ ٣٤٠.

(٦) لم أجد للضابط تعريفًا غير ما ذكرت، ولعل السبب هو عدم التفرقة بينه وبين القاعدة عند بعض العلماء.

(٧) «كشاف اصطلاحات الفنون» ٣/ ١١٣، وبهذا التعريف عرفت القاعدة عند من يرى عدم التفريق. انظر: «المصباح المنير» ٢/ ٧٤، «المدخل الفقهي العام» للزرقا ٢/ ٩٤٦.

قيل: حكم كلي؛ لأن الضابط شأنه أن يكون كذلك، فيشمل جميع فروعه، وأن ما خرج عن حكمه ليس داخلًا فيه، فالضابط كلي بالنسبة إلى غير تلك الفروع المخرجة منه، فهذا التعريف للضابط بمدلوله العام، فيشمل كل ما يطلق عليه ضابط في العلوم كافة.

- **المسألة الثانية: الفرق بين القاعدة والضابط:**

اختلف العلماء في هذه المسألة، فمنهم من فرَّقَ بين القاعدة والضابط، فالقاعدة تجمع فروعًا من أبواب شتى، والضابط يجمع فروعًا من باب واحد(١).

قال ابن نجيم(٢): والفرق بين الضابط والقاعدة: أن القاعدة تجمع فروعًا من أبواب شتى، والضابط يجمعها من باب واحد، هذا هو الأصل(٣).

ومن العلماء من لم يفرق بين الضابط والقاعدة، فيطلقون لفظ القاعدة على الضابط، ويجعلون الضابط نوعًا من أنواع القاعدة ومرتبة من مراتبها(٤)، وبالتالي فلا فرق بينهما، ما دام الضابط يمثل مرتبة من مراتب القاعدة، اللهم إلَّا أن يراد بالضابط ما دون القاعدة الكلية من التعريفات الموجزة التي تنتظم في كل منها مجموعة من الأحكام قصد التمييز بينها وبين غيرها.

---

(١) انظر: «الكليات» (٧٢٨).

(٢) زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم، فقيه حنفي، من علماء مصر (٩٢٦-٩٧٠هـ). انظر: «شذرات الذهب» ١٠/ ٥٢٣، «هدية العارفين» ٥/ ٣٧٨، «الأعلام» ٣/ ٦٤.

(٣) «الأشباه والنظائر» (١٩٢).

(٤) انظر: «المواهب السنية» (٢٨)، «القواعد الفقهية» للندوي (٤٦).

والحاصل أن الكلية معنى يمثل روح القاعدة، وركنها، وماهيتها، وحقيقتها التي تقوم بها، وكذلك الحال في الضابط، فكلاهما يشتركان في العموم، فلا مشاحة في الاصطلاح؛ لأن العبرة بالمعنى لا باللفظ.

ولا يظهر في بحثي هذا الفرق بين الضابط والقاعدة على قول من فرق؛ لأن ضابط الاختيار في القراءات يشمل قراءات القرآن الكريم كاملًا، فلا علاقة لنا هنا بأبواب أو فصول من العلم كما هو الأمر عند من فرق بين القاعدة الفقهية، والضابط الفقهي.

* * *

★ **المطلب الثاني: تعريف الاختيار في اللغة والاصطلاح :**

أولًا: الاختيار في اللغة:

قال ابن فارس: الخاء والياء والراء أصله العطف والميل، ثم يحمل عليه، فالخير خلاف الشر؛ لأن كل أحد يميل إليه ويعطف على صاحبه[(١)]. فخار واختار وتخير وما ألحق بها يراد بها في اللغة الانتقاء والتفضيل والجودة، فخار الشيء واختاره وتخيره: انتقاه. وخار الرجل على غيره خيرة وخيرًا: فضله[(٢)].

وفي التنزيل الحكيم: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: اختار منهم سبعين رجلًا، وإنما استجيز وقوع الفعل عليهم إذا طرحت (من)؛ لأنه مأخوذ من قولك: هؤلاء خير القوم، وخير من القوم، فلما جازت الإضافة مكان (من) ولم يتغير كالمعنى استجازوا أن

---

(١) «معجم مقاييس اللغة» ١/ ٣٨٥.

(٢) انظر: «لسان العرب» ٤/ ٢٦٤، و«القاموس المحيط» ٢/ ٢٦.

يقولوا: اخترتكم رجلًا، واخترت منكم رجلًا[١].

والاختيار: الاصطفاء، وكذلك التخير[٢]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ١٣]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: والاختيار في لغة القرآن يراد به التفضيل والانتقاء والاصطفاء كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ۝١٢ وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ١١: ١٣][٣].

ويأتي خير على وجهين: أحدهما: أن يكون دالًّا على التفضيل، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ١٩٧].

والثاني: أن لا يكون كذلك كما في قوله سبحانه: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤][٤].

فالاختيار هو: تكلف طلب ما هو خير[٥]. وهذا هو المعنى العام الذي تدور حوله الاستعمالات اللغوية لكلمة اختيار، ومنه قوله ﷺ: «**تَخيَّروا لنطفكم، وانكحوا الأكْفَاءَ، وأنكحوا إليهم**»[٦] أي: اطلبوا لها ما هو خير

---

(١) «معاني القرآن» ١/ ٣٩٥، وانظر: «الفصوص» ٣/ ٣١٦.

(٢) انظر: «الصحاح» ٢/ ٥٦٣، و«مختار الصحاح» (١٠٩).

(٣) «جامع الرسائل» ١/ ١٣٧.

(٤) انظر: «معجم مفردات ألفاظ القرآن» (١٦٣).

(٥) انظر: «التحرير والتنوير» ٨/ ١٩٨.

(٦) حديث حسن لغيره، أخرجه ابن ماجه بسند فيه الحارث بن عمران المدني ٢/ ٤٧٧، قال أبو حاتم: ليس بقوي، والحديث الذي رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ: «**تخيروا لنطفكم**» لا أصل له. انظر: «تهذيب الكمال» ٢/ ٢٣. ولهذا الحديث شواهد، فقد أخرجه البيهقي في سننه ٧/ ١٣٣، كتاب النكاح، باب: اعتبار الكفاءة، وأخرجه الدارقطني في سننه ٣/ ٢٩٩، (١٩٨)، وأخرجه أبو نعيم في =

المناكح وأزكاها، وأبعدها من الخبث والفجور[١].

والقراءات الصحيحة الثابتة كلها خير، المختارة وغير المختارة، وإنما يميل القارئ إلى قراءةٍ ما، فيختارها لعلة من العلل، وقد جاء عن أبي البقاء الكفوي[٢] أن الاختيار هو الإرادة مع ملاحظة ما للطرف الآخر، كأن المختار ينظر إلى الطرفين ويميل إلى أحدهما. والمريد ينظر إلى الطرف الذي يريده[٣]، وكذا القارئ ينظر إلى القراءات الثابتة ثم يميل إلى قراءة منها فيختارها، مع إيمانه بالقراءة الصحيحة غير المختارة.

ثانيًا: الاختيار في الاصطلاح:

من أهم ما وقفت عليه من تعاريف اصطلاحية للاختيار ما يلي[٤]:

١- تعريف مكي بن أبي طالب:

عَرَّفَ مكي الاختيار أثناء حديثه عن أئمة الاختيار من غير القراء السبعة حيث قال: وهؤلاء الذين اختاروا إنما قرءوا بقراءة الجماعة وبروايات، فاختار كل واحد منهم مما قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار[٥].

= «الحلية» ٣/ ٣٧٧، وفي إسناده مقال، قال أبو نعيم: غريب. فبهذه المتابعات والشواهد يكون الحديث حسنًا لغيره، والله اعلم.

(١) انظر: «سنن ابن ماجه» الحاشية ٢/ ٤٧٨.

(٢) أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء، كان من قضاة الأحناف توفي سنة (١٠٩٤هـ). انظر: «هدية العارفين» ٥/ ٢٢٩، «الأعلام» ٢/ ٣٨.

(٣) «الكليات» (٦٢).

(٤) بدأت التعريفات بقول مكي بن أبي طالب؛ لأني بعد البحث لم أجد تعريفًا واضحًا لأحد قبله.

(٥) «الإبانة» (١٠٠).

قلت: فالاختيار عند مكي القيسي رَحِمَهُ اللَّهُ هو ما اختاره قارئ من بين مروياته، ومما قرأ به وروى قراءة تنسب إليه. ويلاحظ أن مكي بن أبي طالب لم يأت بهذا التعريف غرضًا وقصدًا، ولكن جاء به عرضًا، ومع ذلك يمكن أن يكون تعريفًا جامعًا مانعًا.

٢- تعريف أبي الفضل الرازي[١]:

عَرَّفَ أبو الفضل الرازي الاختيار بعد أن ذكر الشبهة التي من أجلها ظن البعض أن أحرف الأئمة السبعة هي المشار إليها في الحديث[٢]، وأن الأئمة بعد ابن مجاهد جعلوا القراءات ثمانيًا أو عشرًا لأجل ذلك فقال: واقتفيت أثرهم لأجل ذلك وأقول: لو اختار إمام من أئمة القراء حروفًا وجرد طريقًا في القراءة بشرط الاختيار لم يكن ذلك خارجًا عن الأحرف السبعة[٣].

قلت: فالاختيار عند أبي الفضل الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ هو ما إذا اختار إمام من أئمة القراءة حروفًا، وجرد طريقًا في القراءة بشرط الاختيار. ويلاحظ أيضًا أن أبا الفضل الرازي لم يأت بهذا التعريف غرضًا وقصدًا، ولكن جاء به عَرَضًا، ومع ذلك يمكن أن يكون تعريفًا صالحًا للاختيار.

---

(١) عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار العجلي الرازي، أبو الفضل، ثقة، ورع، متدين، عارف بالقراءات والروايات، عالم بالأدب والنحو (٣٧٠-٤٥٤هـ). انظر: «معرفة القراء الكبار» ١/ ٤١٧، «غاية النهاية» ١/ ٣٦١، «بغية الوعاة» ٢/ ٧٥، «هدية العارفين» ٥/ ٥١٧.

(٢) المراد حديث: «**إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف**».

(٣) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» ٨/ ٦٤٨.

٣- تعريف أبي عبد الله القرطبي[١]:

عَرَّفَ أبو عبد الله القرطبي الاختيار بأنه: ما اختاره إمام من القراء فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه، وعرف به، ونسب إليه[٢].

قلت: تعريف القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ مأخوذ من كلام أبي عمرو الداني الذي وضح فيه معنى الاختيار، وذلك قوله: إن معنى إضافة كل حرف مما أنزل الله تعالى إلى من أضيف من الصحابة كأُبي[٣] وعبد الله، وزيد، وغيرهم من قِبَل أنه كان أضبط له، وأكثر قراءة، وإقراءً به، وملازمة له، وميلًا إليه، لا غير ذلك، وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة بالأمصار، المراد بها أن ذلك القارئ، وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة، وآثره على غيره، وداوم عليه، ولزمه حتى اشتهر وعُرِفَ به، وقُصد فيه وأخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد[٤].

---

(١) محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري، أبو عبد الله القرطبي، من كبار المفسرين، صالح متعبد، متبحر في العلم، توفي سنة (٦٧١هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» ٢/ ١٢٢، «طبقات المفسرين» للسيوطي (٧٩)، «طبقات المفسرين» للداودي ٢/ ٦٩، «شذرات الذهب» ٧/ ٥٨٤.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ٤٦.

(٣) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار، من الخزرج، أبو المنذر، صحابي أنصاري، سيد القراء، كان قبل الإسلام حبرًا من أحبار اليهود، مطلعًا على الكتب القديمة، ولما أسلم كان من كتاب الوحي، توفي سنة (٢١هـ). انظر: «معرفة الصحابة» ١/ ٢١٤، «حلية الأولياء» ١/ ٢٥٠، «أسد الغابة» ١/ ٦١، «الإصابة» ١/ ٢٧.

(٤) «جامع البيان في القراءات السبع» (٦١).

٤- وعَرَّفَ الاختيار أيضًا بأنه:

أن يعمد من كان أهلًا له إلى القراءات المروية فيختار منها ما هو الراجح عنده، ويجرد من ذلك طريقًا في القراءة على حده[١].

٥- وعَرَّفَ الدكتور محمد بالوالي الاختيار فقال:

الاختيار هو: انتقاء قارئ ما هو أولى من القراءات عنده، واعتماده طريقة في القراءة[٢].

وفي ضوء التعاريف السابقة للاختيار يمكن أن أُعرفه بتعريف يطابق المُعَرَّف ويناسبه -إن شاء الله- فأقول: الاختيار هو: أن يعمد إمام من أئمة الاختيار إلى القراءات المروية الثابتة عنده، فيختار منها قراءة لعلة موجبة، وتنسب إليه بلفظ الاختيار.

قلت: أن يعمد إمام من أئمة الاختيار، خرج به غيرهم ممن عاصرهم من القراء الذين ليس لهم اختيار، وكذلك حُدد به زمن الاختيار، فلا اختيار بعد أن اشتهر القراء السبعة أو العشرة.

وقلت: إلى القراءات المروية الثابتة عنده، خرج به القراءات المروية غير الثابتة كالقراءة الشاذة، ولا اختيار لمن كانت عنده قراءة واحدة، ولم يجمع قراءات أخر.

وقولي: فيختار منها قراءة لعلة موجبة. أعني: الضوابط التي على وفقها تختار القراءة، والتي سيأتي الحديث عنها مفصلًا إن شاء الله.

---

(١) «القراءات القرآنية بإفريقية» (١٥٩).

(٢) «الاختيار في القراءات والرسم» (١٢).

وقولي: وتنسب إليه بلفظ الاختيار، فلا يقال: قراءة فلان، وإنما اختيار فلان، وهنا ينشأ هذا السؤال: هل هناك فرق بين الاختيار والقراءة؟

فأقول: من العلماء من جعل القراءة والاختيار مترادفين، فيستعمل الاختيار في محل القراءة والقراءة في محل الاختيار، ومنهم:

١- ابن مجاهد حيث قال: كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية، فخرج به عن إجماع بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه[١]. فقد نعت قراءة ابن محيصن بالاختيار وهي من القراءات المعروفة عند أئمة القراءات[٢].

٢- ومنهم أبو عبد الله القرطبي: حيث قال رحمه الله: وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءة ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة، وأقرأ به، واشتهر عنه، وعرف به، ونسب إليه، فقيل حرف نافع وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر، ولا أنكره، بل سوغه وجوزه، وكل واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران أو أكثر، وكلٌّ صحيح[٣].

وذهب جماعة من العلماء إلى عدم الترادف بين القراءة والاختيار:

يقول الدكتور أحمد نصيف الجنابي: والفرق بين القراءة والاختيار، أن القراءة تعني: أن يكون للمقرئ قراءة مجردة على حرف واحد من أول القرآن إلى آخره.

---

(١) «غاية النهاية» ٢/ ١٦٧.

(٢) انظر: «الاختيار في القراءات والرسم» (١٤).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ٤٦.

أما الاختيار فهو: أن يأخذ القارئ من مجموع القراءات التي رواها حروفًا يفضلها لسبب يذكره، أو لا يذكره، قد يكون حرف منها من قراءة في حين يكون الحرف الآخر من قراءة أخرى، وهكذا إلى آخر القرآن الكريم[١].

وذكر الدكتور غانم قدُّوري أن الفرق بين القراءة والاختيار يظهر في أن القراءة كان يراد بها الطريقة التي يقرأ بها كل واحد من علماء الصحابة بالقراءة، مثل قراءة زيد بن ثابت، وقراءة أبي بن كعب.

وأن الاختيار هو: تأليف علماء القراءة من التابعين قراءة من قراءات الصحابة، وتأليف علماء تابعي التابعين قراءة من قراءة التابعين، بحيث لا يخرج أحد على شيء مما روي من قراءات الصحابة.

ثم بين الدكتور غانم قدوري أن إطلاق مصطلح القراءة على اختيار أحد علماء القراءة الأوائل؛ كان نوعًا من التسامح والتوسع في استخدام الكلمة لا غير[٢].

وأقول كما قال الدكتور محمد بالوالي: إن ما ذكرته في تعريف كل من القراءة والاختيار يساعدنا على ترجيح المذهب الذي يقول بوجود فرق بين المصطلحين، فالاختيار ليس مجرد نقل وحكاية، في حين قد تكون القراءة كذلك، فالصحابي الذي تلقى قراءة واحدة عن الرسول ﷺ، ولم يعرف غيرها، وقرأ بها وأقرأ، لا يحسن إطلاق مصطلح الاختيار على قراءته،

---

(١) «مقدمة تحقيق قراءة القراء المعروفين» (٢٨).

(٢) «مجلة كلية الشريعة»، جامعة بغداد بواسطة نقل الدكتور محمد بالوالي في كتابه «الاختيار في القراءات والرسم» (١٦).

وكذلك التابعي الذي لم يعرف غير قراءة واحدة، لكن الذي قرأ بأكثر من حرف وتلقى عدة روايات، واختار منها ما عرف عنه يمكن أن يطلق على ما قرأ به وأقرأ لفظ اختيار أو قراءة[١].

وأقول كذلك: إن مما يدل على عدم الترادف بين الاختيار والقراءة؛ قول مكي القيسي: وقد روي عن غير نافع أنه كان لا يرد على أحد ممن يقرأ عليه إذا وافق ما قرأ به على بعض أئمته.

فإن قيل له: أقرئنا بما اخترته من روايتك، أقرأ بذلك[٢]. وبناء على ما تقدم فإن كل اختيار قراءة، وليس كل قراءة اختيارًا.

* * *

★ **المطلب الثالث: التعريف بالمركب الإضافي (ضوابط الاختيار):**

لم أجد أحدًا عرَّفَ ضوابط الاختيار ممن كتب في القراءات خصوصًا، وفي علوم القرآن عمومًا؛ لأن هذا الموضوع لم يدرس دراسة مستقلة، تبين حده، وتضع حدوده، ولذا آمل أن تفي هذه الدراسة بذلك، وأن تحدد معالم هذا العلم، فأقول وبالله التوفيق:

أولًا: ضوابط الاختيار في القراءة هي:

قواعد وأمور أغلبية، يختار على وفقها بعض القراءات الثابتة الصحيحة عند أئمة الاختيار في القراءة.

قلت: قواعد وأمور باعتبار عدم التفرقة بين القاعدة والضابط. وقلت: أغلبية باعتبار أن الضابط أغلبي، ومما ينبغي الإشارة إليه هنا أن هذه

---

(١) انظر: «الاختيار في القراءات والرسم» (١٦).

(٢) «الإبانة» (٩٦).

الضوابط ليست مطردة اطرادًا تامًّا؛ فقد يختار قارئ قراءة لعلة ينص عليها، ويختار قارئ آخر القراءة نفسها ولكن لعلة وحجة أخرى، وهذا سيظهر في دراسة الضوابط.

وقولي: يختار على وفقها بعض القراءات الثابتة الصحيحة. خرج به كل قراءة لم تجمع شروط الصحة -أي: كل قراءة لم يصح سندها، ولم توافق العربية ولو بوجه- وخالفت رسم المصحف.

وقولي: عند أئمة الاختيار في القراءة. خرج به غيرهم من القراء الذين ليست لهم روايات تؤهلهم لاختيار قراءة منها، وكذلك خرج به أصحاب الاختيار في غير القراءات.

ثانيًا: موضوع ضوابط الاختيار:

موضوعها كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

ثالثًا: غايتها:

غاية العلم بضوابط الاختيار هو معرفة الحجج، والعلل التي بنى عليها أئمة الاختيار في القراءة اختياراتهم.

رابعًا: استمداد ضوابط الاختيار في القراءة:

استمدادها من القرآن الكريم، والسنة الثابتة، ومن لغة العرب، ومن علوم القرآن الكريم وتفسيره.

المبحث الثالث:

الفرق بين الاختيار والترجيح

لكي نقف على الفرق بين الاختيار والترجيح؛ لا بد من تعريفهما، وبيان معناهما في اللغة والاصطلاح، وقد تقدم تعريف الاختيار في اللغة والاصطلاح، وفيما يلي سأعرف الترجيح في اللغة والاصطلاح.

أولًا: تعريف الترجيح في اللغة:

قال ابن فارس: الراء والجيم والحاء أصل واحد يدل على رزانة وزيادة، يقال: رجح الشيء، وهو راجح، إذا رزن[(١)]، ورجح الميزان. أي: مال[(٢)]، ورجح في مجلسه: ثَقُلَ فلم يَخِفّ[(٣)]. فالمعنى العام الذي تدور حوله كلمة رجح جعل الشيء راجحًا، أي: فاضلًا غالبًا زائدًا.

ثانيًا: تعريف الترجيح في الاصطلاح:

الترجيح في اصطلاح الأصوليين: تقوية الأمارة بما تقوى به على معارضها[(٤)]. أو تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى لدليل[(٥)]. وعرف بغير هذا[(٦)].

---

(١) «معجم مقاييس اللغة» ١/ ٥١٢.

(٢) انظر: «الصحاح» ١/ ٣٢٠، «تهذيب اللغة» ٤/ ١٤٢، «لسان العرب» ٢/ ٤٤٥.

(٣) «لسان العرب» ٢/ ٤٤٥.

(٤) «كشف اصطلاحات الفنون» ٢/ ١٩٠.

(٥) «شرح الكوكب المنير» ٤/ ٦١٦.

(٦) انظر: «التعريفات» (٧٨)، «الكليات» (٣١٥)، «أصول السرخسي» ٢/ ٢٤٩، «المحصول» ٤/ ١٣١٨، «البحر المحيط للزركشي» ٦/ ١٣٠، «التعارض والترجيح» للبرزنجي ١/ ١١٦.

وبعد التأمل في تعريف الاختيار وتعريف الترجيح يتبينُ لنا ما يلي:

١- أن بين الاختيار والترجيح عمومًا وخصوصًا، فالترجيح عام، والاختيار نوع من أنواع الترجيح.

٢- أن الترجيح تقوية لأحد الطريقين؛ ليعلم الأقوى فيعمل به، ويطرح الآخر، بخلاف الاختيار فإنه ميل إلى المختار، وعدم طرح للوجه الآخر.

وخلاصة القول: أن الترجيح والاختيار في موضوعي هذا مترادفان إنْ جُعِلَ الاختيار نوعًا من أنواع الترجيح، ولكن هذا الترجيح لا يفضي إلى رد القراءة غير المختارة، وإلَّا لما كان مستساغًا مقبولًا.

وبالجملة فإن اختيار أئمة القراءات من هذا النوع، فهم يقرئون الناس بقراءات كثيرة، وقد اختاروا من مجموع هذه القراءات قراءة تنسب إليهم بلفظ الاختيار، ولكنهم لا يردون القراءات الأخر، بل يعتمدونها ويعلمونها الناس، ويؤمنون بأنها من عند الله منزلة، ومن رسوله ﷺ مأخوذة.

المبحث الرابع:

آراء العلماء في الاختيار

لقد استبان لي -والله أعلم- من خلال ما ساقه أهل العلم من آراء حول هذه المسألة أن هناك ما يدل على الجواز، وما يدل على المنع، لا سيما حين ترجح إحدى القراءتين ترجيحًا يكاد يسقط الأخرى؛ ولذا جعلت الكلام في هذه المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: أن الاختيار في القراءة جائز ليس فيه محظور[(١)]:

أقوال العلماء الدالة على ذلك، وبيان وجوه الدلالة منها:

١- نقل الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ بإسناده، عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قرأ عنده رجل: (مِنْ بَعْدِ ما رَأَوا الآياتِ لَيَسْجُنُنه عَتَّى حينٍ) [يوسف: ٣٥] فقال عمر: من أقرأكها؟ قال: أقرأنيها ابن مسعود، فقال له عمر: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ وكتب إلى ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أما بعد، فإن الله أنزل القرآن بلسان قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسلام[(٢)].

ووجه الدلالة هنا ما قاله ابن عبد البر:

ويحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار، لا أن ما قرأ به ابن مسعود لا يجوز، وإذا أبيح لنا قراءته على كل ما أنزل، فجائز الاختيار فيما أنزل -عندي- والله أعلم[(٣)].

---

(١) ذهب الدكتور آرثر جفري، والدكتور عبد الله خورشيد إلى أن الاختيار بدأ بعد توزيع المصاحف العثمانية، وهذا يعني أنه ظهر في زمن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انظر: مقدمة تحقيق «كتاب المصاحف» (٩)، «القرآن وعلومه في مصر» (١٦٦).

(٢) «التمهيد» ٨/ ٢٧٨. (٣) «التمهيد» ٨/ ٢٧٩، وانظر: «المرشد الوجيز» (٢٦١).

٢- وروي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، أنه قال للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنما نزل بلسانهم[(١)].

والشاهد في الحديث: أنه يوضح أن عثمان رضي الله عنه إنما اختار من الأحرف ما كان على لسان قريش، أما البقية التي يجزم الصحابي أنه سمع الرسول ﷺ يقرأ بها، أو أقرأه إياها ﷺ، فلم يبطلها عثمان ولم يمنع الصحابة عن القراءة بها، لكنه ترك تسجيلها في المصحف الذي أراد جمع الناس عليه، ووافقه الصحابة فيه، وترك الأمر للصحابي بأي حرف شاء قرأ؛ لأن عثمان إنما حمل الناس على القراءة بوجه واحد على الاختيار الذي وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار، إنما فعل ذلك لدرء الفتنة، وكل واحد من الصحابة مخير في قراءته، وعليه مسؤولية نفسه، ما دام الأمر قد ظهر وبان، فدل هذا الحديث على جواز الاختيار، والله أعلم.

٣- وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قراءتي قراءة زيد، وأنا آخذ ببضعة عشر حرفًا من قراءة ابن مسعود[(٢)].

---

(١) حديث صحيح، وهو جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في مواضع من «صحيحه»، فساقه في كتاب: فضائل القرآن، باب: جمع القرآن. انظر: «صحيح البخاري» مع «الفتح» ٨/ ٦٢٦.

(٢) **إسناده ضعيف**. أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» (٦٥) فقال: حدثنا الحسن بن أحمد، حدثنا مسكين، عن هارون، حدثنا صاحب لنا عن أبي روق، عن إبراهيم التيمي، عن ابن عباس به. الحسن بن أحمد هو ابن أبي شعيب أبو مسلم الحراني، ثقة يغرب كما في «التقريب» ١/ ١٩٩. مسكين بن بكير الحراني أبو عبد الرحمن الحذاء، صدوق يخطئ كما في «التقريب» ٢/ ١٧٧. هارون هو ابن موسى الأزدي =

والشاهد في ذلك: أن ابن عباس ﵄ عرف قراءة زيد بن ثابت كاملة، وترك منها بضعة عشر حرفًا، واختارها من قراءة عبد الله بن مسعود.

٤- وروي عن سعيد بن جبير[(١)]، عن ابن عباس: أنه قرأ ﴿عَبِدُ الرَّحمن﴾ [الزخرف: ١٩]، قال سعيد: فقلت لابن عباس: إن في مصحفي (عند الرحمن) فقال: امحها واكتبها ﴿عَبِدُ الرَّحمن﴾[(٢)].

والشاهد هنا: ما علق به الإمام أبو عمرو الداني على هذه الرواية فقال: أمر سعيد بن جبير بمحو إحدى القراءتين، وإثبات الثانية مع علمه بصحة القراءتين في ذلك، وأنهما منزلتان من عند الله تعالى، وأن الرسول ﷺ قرأ بهما جميعًا، وأقرأ بها أصحابه، غير أن التي أمره بإثباتها منهما كانت اختياره، إما لكثرة القارئين بهما من الصحابة، وإما لشيء صح عنده عن النبي ﷺ، أو أمر شاهده من عِلْية الصحابة[(٣)].

= العتكي، ثقة مقرئ رمي بالقدر كما في «التقريب» ٢/ ٢٦٠. أبو روق هو عطية بن الحارث صاحب التفسير، صدوق كما في «التقريب» ١/ ٦٧٧. إبرهيم التيمي هو ابن يزيد أبو أسماء الكوفي، ثقة، إلَّا أنه يرسل ويدلس كما في «التقريب» ١/ ٦٨. قال ابن المديني لم يسمع: يعني: إبراهيم التيمي من علي ولا من ابن عباس.
انظر: «تهذيب التهذيب» (١٧٧١). قلت: فالسند ضعيف لأمرين. الأول: جهالة صاحب هارون. الثاني: الانقطاع بين إبراهيم التيمي وابن عباس، والله أعلم.

(١) سعيد بن جبير الأسدي مولاهم، الكوفي، وأبو عبد الله، ثقة ثبت فقيه، أعلم التابعين على الإطلاق، قتل بين يدي الحجاج (٤٥- ٩٥هـ).
انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (٨٢)، «الثقات» ٤/ ٢٧٥، «معرفة القراء الكبار» ١/ ٦٨، «غاية النهاية» ١/ ٣٠٥.

(٢) «المحكم في نقط المصاحف» (٢١).

(٣) «المحكم في نقط المصاحف» (٢١).

٥- قال أبو عبيد[١]: إنما توخينا في جميع ما أخبرنا من القراءات أكثرها من القراءة أصلًا، وأعربها في كلام العرب لغة، وأصحها في التأويل مذهبًا، بمبلغ علمنا، واجتهاد رأينا، والله الموفق للصواب[٢].

وجه الدلالة: أن الاختيار جائز، ولذا اختار الإمام أبو عبيد من أول القرآن إلى آخره وفق علل وضوابط توصل إليها بمبلغ علمه ورأيه.

٦- وقال أبو عبد الله الحسين بن تميم [٣]: سألت أبا حاتم[٤] بعد ما قرأت من القراءة عليه، فقلت: هذه قراءتك التي تختار؟ فقال: نعم والله. قلت: فما كان فيه من حكمة وحديث فعلى ما حدثتني؟ فقال: نعم[٥].

وجه الدلالة: أن الاختيار عند أبي حاتم السجستاني جائز، ولو لم يكن كذلك لما كان له اختيار في القراءة عُرِفَ به، وأُخِذَ عنه، ونُسِبَ إليه.

---

(١) القاسم بن سلام الهروي الأنصاري، مولاهم البغدادي، إمام كبير حافظ علامة، صاحب التصانيف في القراءات والحديث والفقه واللغة والشعر (١٥٧-٢٢٤هـ). انظر: «تاريخ أسماء الثقات» (١٩٠)، «الثقات» ٨/٩، «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٤٩٠، «غاية النهاية» ٢/ ١٨.

(٢) «قراءات القراء المعروفين» (١٤٥).

(٣) الحسين بن تميم، أبو عبد الله البزاز، روى القراءة عن أبي حاتم، وصلى خلفه بالبصرة، ستين سنة، روى القراءة عنه عبد الله بن عبد العزيز المؤدب. انظر: «غاية النهاية» ١/ ٢٣٩.

(٤) سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني، أبو حاتم، من كبار العلماء باللغة والشعر، له تصانيف عديدة، توفي سنة (٢٤٨هـ). انظر: «تهذيب الكمال» ٣/ ٣٢٧، «معرفة القراء الكبار» ١/ ١١٨، «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٢٦٨، «غاية النهاية» ١/ ٣٢.

(٥) «قراءات القراء المعروفين» (١٥٢).

٧- قال الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: ولكن الأمة أُمرت بحفظ القرآن، وخُيرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت، كما أُمرت، إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة أن تكفر بأي الكفارات الثلاث شاءت: إما بعتق، أو إطعام، أو كسوة، فلو أجمع جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث، دون حظرها التكفير بأي الثلاث شاء المكفر، كانت مصيبة حكم الله، مؤدية في ذلك الواجب عليها من حق الله. فكذلك الأمة، أمرت بحفظ القرآن وقراءته، وخُيِّرَتْ في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءت، فرأت لعلة من العلل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد، قراءته بحرف واحد، ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية، ولم تَحْظر قراءته بجميع حروفه على قارئه، بما أذن له في قراءته به[(١)].

وجه الدلالة: أن الطبري يشرح رأيه في أن القراءات التي يحتملها رسم المصحف العثماني إنما هي حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، والأمة مُخَيَّرَةٌ بين هذه القراءات التي يشتمل عليها الحرف الذي جمع عثمان الناس عليه، بأي تلك القراءات شاءت أن تقرأ.

٨- وقال الإمام أبو عمرو الداني: ووجه هذا الاختلاف في القرآن، أن رسول الله ﷺ، كان يعرض القرآن على جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ في كل عام عرضة، فلما كان في العام الذي توفي فيه، عرضه عليه عرضتين[(٢)]،

---

(١) «جامع البيان» ١/ ٢٥، «تحقيق شاكر» ١/ ٥٨.

(٢) حديث معارضة جبريل النبي ﷺ القرآن. أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب: فضائل القرآن، باب: كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ. انظر: «صحيح =

فكان جبريل عليه الصلاة السلام يأخذ عليه في كل عرضة، بوجه وقراءة من هذه الأوجه والقراءات المختلفة، ولذلك قال ﷺ إن القرآن أنزل عليها وأنها كلها شاف كاف[١]، وأباح لأمته القراءة بما شاءت منها، مع الإيمان بجميعها، والإقراء بكلها، إذ كانت كلها من عند الله تعالى منزلة، ومنه ﷺ مأخوذة.

ولم يلزم أمته حفظها كلها، ولا القراءة بأجمعها، بل هي مُخَيَّرَةٌ في القراءة بأي حرف شاءت منها، كتخييرها إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة، بأن تكفر بأي الكفارات شاءت: إما بعتق، وإما بإطعام، وإما بكسوة، وكذلك المأمور في الفدية بالصيام، أو الصدقة، أو النسك، أي ذلك فعل فقد أدى ما عليه، وسقط عنه فرض غيره، فكذا أُمروا بحفظ القرآن وتلاوته، ثم خُيِّرُوا في قراءته، بأي الأحرف السبعة شاءوا، إذ كان معلومًا أنهم لم يُلْزموا استيعاب جميعها، دون أن يقتصروا منها على حرف واحد، بل قيل لهم أي ذلك قرأتم أصبتم، فدل على صحة ما قلنا[٢].

وجه الدلالة: أن الأمة مخيرة في القراءات بأي قراءة عَلِموها من

= البخاري» مع «الفتح» (٨/ ٦٥٩)، وأخرجه مسلم في «صحيحه» في كتاب الفضائل، باب: كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير من الريح المرسلة. انظر: «صحيح مسلم بشرح النووي» (١٥/ ٩٩).

(١) معنىٰ حديث صحيح. أخرجه الطبري في «تفسيره» ١/ ٣٤ ش، قال أحمد شاكر: الحديث ورد بإسنادين، الإسناد الأول صحيح على شرط الشيخين دون خلاف، انظر: «جامع البيان» بتحقيق شاكر ١/ ٣٤.

(٢) «جامع البيان في القراءات (الأحرف السبعة)» (٤٦).

رسول الله ﷺ وأنهم لم يُلْزَمُوا بقراءتها وحفظها كلها، فدل على جواز الاختيار.

٩- وقد سُئل ابن رشد[١] رحمه الله عما يقع في كتب المفسرين والمعربين من اختيار إحدى القراءتين المتواترتين، وقولهم هذه القراءة أحسن: أذاك صحيح أم لا؟

فأجاب: أما ما سألت عنه مما يقع في كتب المفسرين والمعربين من تحسين بعض القراءات واختيارها على بعض لكونها أظهر من جهة الإعراب، وأصح في النقل، وأيسر في اللفظ فلا ينكر ذلك، كرواية ورش التي اختارها الشيوخ المتقدمون عندنا -أي: بالأندلس- فكان الإمام في الجامع لا يقرأ إلَّا بها، لما فيها من تسهيل النبرات، وترك تحقيقها في جميع المواضع، وقد تُؤُوِّل ذلك فيما روي عن مالك من كراهية النبر في القرآن في الصلاة.

فقد سُئل مالك عن النبر في القرآن فقال: إني لأكرهه، وما يعجبني ذلك. قال ابن رشد في «البيان» يعني بالنبر هاهنا إظهار الهمزة في كل موضع على الأصل، فكره ذلك واستحب فيه التسهيل على رواية ورش، لما جاء من أن رسول الله ﷺ لم تكن لغته الهمز[٢].

---

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، القرطبي، أبو الوليد، حفيد العلامة ابن رشد الفقيه، فقيه أصولي، وعلامة متبحر (٥٢٠-٥٩٥هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ٣٠٧، و«الوافي بالوفيات» ٢/ ١١٤، «النجوم الزاهرة» ٦/ ١٥٤، «شذرات الذهب» ٦/ ٥٢٢.

(٢) «التحرير والتنوير» ١/ ٦٢.

١٠- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: وسبب تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف، هو تجويز الشارع وتسويغه ذلك لهم، إذ مرجع ذلك إلى السنة والاتباع، لا إلى الرأي والابتداع[١].

وجه الدلالة: أنه يُفْهَم من كلام شيخ الإسلام جواز الاختيار في القراءة؛ لأن الشارع سوغ ذلك وأجازه، فمرجعه إلى السنة والاتباع، لا إلى الرأي والابتداع.

وبعد هذه الجملة من أقوال السلف، والتي يُفْهَم من سياقها أن الاختيار في القراءة جائز، وأنه توقيفي ليس بمجرد الرأي والاختراع، أسوق أيضًا بعض أقوال العلماء والتي يفهم من ظاهرها إنكار الاختيار ومنعه.

المذهب الثاني: أن الاختيار في القراءة وترجيح بعضها على بعض أمر غير جائز:

١- قال أبو حيان الأندلسي: وحكى أبو عمر الزاهد[٢] في كتاب «اليواقيت» أن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبًا كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع، وقال: قال ثعلب -من كلام نفسه-: إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة، لم أفضل إعرابًا على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام -كلام الناس- فضلت الأقوى[٣].

---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٣/ ٤٠٢).

(٢) محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد، المعروف بغلام ثعلب، أحد أئمة اللغة، المكثرين من التصنيف (٢٦١-٣٤٥هـ). انظر: «طبقات النحويين» للزبيدي (٢٢٩)، «نزهة الألباء» (٢٠٦)، «إنباة الرواة» ٣/ ١٧١، «الإعلام بوفيات الأعلام» ١/ ٢٣٧.

(٣) «البحر المحيط» ٤/ ٤٢، وانظر: «البرهان في علوم القرآن» ١/ ٣٣٩.

قلت: ظاهر كلام ثعلب يدل على أنه يمنع الاختيار، وهذا ليس المراد، بل كلامه فيه توازن لتوجيه القراءة إذ يقول: إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابًا على إعراب. وإن لم يكن الأمر كذلك، وأن كلامه لا يمكن أن يحمل على غير منعه للاختيار، يمكن أن يُجابَ عن ذلك بالآتي: أنه كان لأبي العباس كتاب في القراءات[١] ضمنه اختياره، ولذا قال الداني في «منبهته»:

ولابْنِ يَحْيَىٰ أَحْمَدَ النَّحْوِيِّ
مُصَنَّفٌ جَلَّ عنِ الخَفِيِّ[٢]

وقد نقل أبو منصور الأزهري في كتابه «معاني القراءات» اختيارات ثعلب في مواضع كثيرة جدًّا ومنها ما يلي:

(أ) فعند قوله تعالى: ﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. قال أبو منصور الأزهري: أخبرني المنذري[٣] عن أحمد بن يحيى قال: الاختيار ﴿رِهانٌ﴾[٤].

(ب) وفي قراءة قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. قال أبو منصور الأزهري: أخبرني المنذري عن أحمد بن يحيى أنه قال: النون هو الاختيار، وعليها قراء الأمصار[٥].

---

(١) انظر: «الفهرست» (٥٥)، «غاية النهاية» ١/ ١٤٨.

(٢) «الأرجوزة المنبهة» (١٥٤)، البيت رقم (٣٩٨).

(٣) محمد بن أبي جعفر المنذري الهروي، أبو الفضل، نحوي، لغوي، أديب، توفي سنة (٣٢٩هـ). انظر: «إنباه الرواة» ٣/ ٧، «معجم الأدباء» ١٨/ ٩٩، «بغية الوعاة» ١/ ٧٢، «الأعلام» ٦/ ٧١.

(٤) «معاني القراءات» ١/ ٢٣٧.

(٥) «معاني القراءات» ١/ ٢٣٩.

(جـ) وعند قوله ﷻ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ۖ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [آل عمران: ١٢] قال أبو منصور الأزهري: وأخبرني المنذري عن أحمد بن يحيى أنه قال: الاختيار عندنا بالياء؛ لأنه جل وعز خاطب اليهود، وأخبر أن مشركي أهل مكة سَيُغْلَبُون، والتفسير عليه[١].

وبعد هذه الأمثلة التي تدل على أن أبا العباس كان يختار في القراءات يمكن أن يحمل الكلام المنقول عنه، والذي ظاهره يمنع الاختيار، على الترجيح الذي يؤدي إلى رد بعض القراءات الثابتة، والله أعلم.

٢- وقال أبو جعفر النحاس[٢]: والسلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحت القراءتان عن الجماعة أن لا يقال: إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعًا عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا[٣].

وقال في موضع آخر: الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلَّا عن النبي ﷺ، وقد قال عليه السلام: «**أنزل القرآن على سبعة أحرف**»[٤] فهما قراءتان حسنتان، لا يجوز أن تقدم إحداهما على الأخرى[٥].

---

(١) «معاني القراءات» ١/ ٢٤٣.

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس، مفسر، نحوي، أديب، توفي سنة (٣٣٨هـ). انظر: «نزهة الألباء» (٢١٧)، «إنباه الرواة» ١/ ١٣٦، «بغية الوعاة» ١/ ٣٦٢، «الأعلام» ١/ ٢٠٨.

(٣) «إعراب القرآن» ٥/ ٦٢.

(٤) حديث متواتر، انظر: «المتناثر من الحديث المتواتر» (١١).

(٥) «إعراب القرآن» ٥/ ٢٣١.

قلت: وهذا الذي قرره النحاس من عدم اختيار قراءة على أخرى مخالف لما نهجه في كتابيه «إعراب القرآن» و«معاني القرآن الكريم» فقد اختار بعض القراءات فيهما ورجح ورد في مواضع كثيرة جدًّا؛ ومن أمثلة ذلك ما يلي:

(أ) قال أبو جعفر النحاس في شرح إعراب قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩]: وروي عن أبي عمرو ﴿ثُمَّ يَقُولُ﴾ بالرفع ، والنصب أجود[(١)].

(ب) وذكر أبو جعفر خلاف القراء عند شرحه لقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ١١٢] في قوله: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ﴾ ثم اختار القراءة بالياء حيث قال: و﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ حسن بغير حذف، معروف في كلام العرب أن يقال: هل يستطيع أن يقوم؟ بمعنى هل يستطيع أن يفعل ذلك بمسألتي؟ وأنت تعرف أنه يستطيعه[(٢)].

(جـ) وعند قوله تعالى: ﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ۚ وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الفرقان: ٨]، قال أبو جعفر: ﴿تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا ۚ﴾ قراءة المدنيين[(٣)]،

---

(١) «إعراب القرآن» ١/ ٣٩٠. (٢) «معاني القرآن الكريم» ٢/ ٣٨٥.

(٣) وهما نافع وأبو جعفر، وأبو جعفر هو: يزيد بن القعقاع المخزومي، المدني، أحد القراء العشرة، من التابعين، كان إمام أهل المدينة في القراءة، وأحد المفتين =

وأبي عمرو وعاصم[١]، وقرأ الكوفيون ﴿نَأكلُ مِنها﴾ بالنون. والقراءتان حسنتان تؤديان عن معنيين، وإن كانت القراءة بالياء أبين؛ لأنه قد تقدم ذكر النبي ﷺ وحده، فأن يعود الضمير إليه أبين[٢].

فاختار أبو جعفر القراءة التي يعضدها سياق الآية.

أقول: وبعد هذه الأمثلة التي تُناقض ما قرره أبو جعفر النحاس فيما تقدم من منعه للاختيار أقول: لعل الذي أوقعه في هذا التناقض هو تحامله على بعض علماء السنة كأبي عبيد القاسم بن سلام الذي كان له اختيار اشتهر به وأخذ عنه، والذي يطالع كتاب «إعراب القرآن» سوف يلاحظ هذا من أول وهلة، بل إن أبا جعفر تجاوز هذا وخطأ بعض القراءات المتواترة[٣]، وهو ممن يتحرجون من تفضيل قراءة على قراءة أخرى صحيحة، فضلًا عن ردها فبماذا يفسر هذا؟!

٣- قال أبو شامة عند تعرضه لقراءة ﴿مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]: وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك، إلى حد يكاد يسقط وجه

= المجتهدين فيها، توفي سنة (١٣٢هـ). انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (٧٦)، «وفيات الأعيان» ٦/ ٢٧٤، «معرفة القراء الكبار» ١/ ٧٢، «غاية النهاية» ٢/ ٣٨٢.

(١) عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي، أبو بكر، أحد القراء السبعة، تابعي ثقة في القراءة، توفي سنة (١٢٧هـ). انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (١٦٥)، «وفيات الأعيان» ٣/ ٩، «معرفة القراء الكبار» ١/ ٨٨، «غاية النهاية» ١/ ٣٤٦.

(٢) «إعراب القرآن» ٣/ ١٥٢.

(٣) انظر: «إعراب القرآن» ٢/ ٥، ١٩٣، ٣٦٨.

القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين[١]، وقال في الموضوع نفسه: وأنا أستحب القراءة بهما، هذه تارة، وهذه تارة، حتى إني في الصلاة أقرأ بهذه في ركعة وهذه في ركعة، ونسأل الله تعالى اتباع كل ما صح نقله والعمل به[١].

قلت: وكلام أبي شامة السابق فيه ذم لمن يبالغ في توجيه القراءات إلى حد يكاد يسقط القراءات الأخر، وهذا موضع وفاق بين العلماء جميعًا.

٤- وقال الكواشي[٢] في معرض حديثه عن توجيه القراءات: أن يكون دليلًا على حسب المدلول عليه، أو مرجحًا إلَّا أنه ينبغي التنبيه على شيء، وهو أنه قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحًا يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضي؛ لأن كلتيهما متواترة[٣].

قلت: وهذا -أيضًا- محمول على المبالغة في ذلك إلى حد يكاد يسقط القراءة الأخرى، فهذا مذموم عند الكواشي وعند غيره من العلماء.

---

(١) «إبراز المعاني» (٧٠)، وانظر: «البرهان في علوم القرآن» ١/ ٣٤٠.

(٢) أحمد بن يوسف بن الحسن بن رافع الموصلي، أبو العباس الكواشي، عالم بالتفسير، من فقهاء الشافعية، عابد زاهد كبير القدر (٥٩٠-٦٨٠هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» ٨/ ٤٢، «بغية الوعاة» ١/ ٤٠١، «طبقات المفسرين» للداودي ١/ ١٠٠، «غاية النهاية» ١/ ١٥١.

(٣) «البرهان في علوم القرآن» ١/ ٣٣٩.

٥- وقال الزركشي: وقال صاحب «التحرير»[١] وقد ذكر التوجيه في قراءة ﴿وَعَدْنَا﴾ و﴿وَٰعَدْنَا﴾ [البقرة: ٥١]: لا وجه للترجيح بين بعض القراءات السبع وبعض، في مشهور كتب الأئمة من المفسرين والقراء والنحويين وليس ذلك راجعًا إلى الطريق حتى يأتي هذا القول، بل مرجعه بكثرة الاستعمال في اللغة والقرآن، أو ظهور المعنى بالنسبة إلى ذلك المقام.

وحاصله أن القارئ يختار رواية هذه القراءة على رواية غيرها، أو نحو ذلك، وقد تجرأ بعضهم على قراءة الجمهور في ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩] فقال: أكره التأنيث لما فيه من موافقة دعوى الجاهلية في زعمها أن الملائكة إناث، وكذلك كره بعضهم قراءة من قرأ بغير تاء؛ لأن الملائكة جمع. وهذا كله ليس بجيد، والقراءتان متواترتان، فلا ينبغي أن ترد إحداهما البتة، وفي قراءة عبد الله: (فناداه جبريل) ما يؤيد أن الملائكة مراد به الواحد[٢].

قلت: يفهم من كلام ابن النقيب المتقدم أنه يفرق بين الترجيح والاختيار، فالترجيح الذي يفضي إلى رد القراءة الصحيحة الأخرى هذا هو الممنوع كما هو مشهور في كتب الأئمة من المفسرين

---

(١) هو محمد بن سليمان بن الحسن البلخي المقدسي، أبو عبد الله، جمال الدين بن النقيب مفسر من فقهاء الحنفية، صاحب كتاب «التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير في معاني كلام السميع البصير» (٦١١-٦٩٨هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» ٣/ ١٣٦، «طبقات المفسرين» للسيوطي (٨٧)، «طبقات المفسرين» للداودي ٢/ ١٤٩، «هدية العارفين» ٦/ ١٣٩.

(٢) «البرهان في علوم القرآن» ١/ ٣٤٠.

والقراء والنحويين، وأما أن يختار القارئ رواية هذه القراءة على رواية غيرها فهذا جائز لا محظور فيه.

٦- وقال أبو حيان بعد ذكره قراءة ﴿غُرْفَةَۢ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وأنها تقرأ بفتح الغين وضمها، وحكاية ترجيح الضم والفتح: وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي؛ لأن هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله ﷺ، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية، فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة[(١)].

وقال في موضع آخر: وقد تقدم لنا غير مرة أنا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين[(٢)].

قلت: ولعل هذا من أبي حيان تجاه من يرجح بين القراءات الثابتة ترجيحًا يكاد يسقط الأخرى، وإلا فأبو حيان يوجه القراءات صحيحها وشاذها، والله أعلم.

وبعد هذا العرض لكلام المُجَوِّزِين للاختيار والمانعين له يتبين لنا ما يلي:

١- أن الاختيار جائز باتفاق علماء الأمة، ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتبوعون من السلف والأئمة في أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة في جميع أمصار المسلمين، بل من ثبت عنده قراءة الأعمش[(٣)]

---

(١) «البحر المحيط» ٢/ ٢٧٥. (٢) «البحر المحيط» ٤/ ٩٢.

(٣) سليمان بن مهران الأسدي، أبو محمد، الملقب بالأعمش، تابعي مشهور، كان عالمًا بالقرآن، والحديث والفرائض (٦١-١٤٨هـ). انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (١١١)، «وفيات الأعيان» ٢/ ٤٠٠، «معرفة القراء الكبار» ١/ ٩٤، «غاية النهاية» ١/ ٣١٥.

شيخ حمزة[١]، أو قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي[٢] ونحوهما، كما ثبت عنده قراءة حمزة والكسائي[٣]، فله أن يقرأ بها بلا نزاع بين العلماء المعتبرين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف، بل أكثر العلماء الأئمة الذين أدركوا قراءة حمزة كسفيان بن عيينة[٤]، وأحمد بن حنبل، وبشر بن الحارث[٥] وغيرهم، يختارون قراءة أبي جعفر بن القعقاع، وشيبة بن نِصاح[٦] المدنيين، وقراءة

---

(١) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، التيمي، الزيات، أحد القراء السبعة، انعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول (٨٠-١٥٦هـ). انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (١٦٨)، «وفيات الأعيان» ٢/ ٢١٦، «معرفة القراء الكبار» ١/ ١١١، «غاية النهاية» ١/ ٢٦١.

(٢) يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري، أبو محمد، أحد القراء العشرة (١١٧-٢٠٥هـ). انظر: «إنباه الرواة» ٤/ ٥١، «وفيات الأعيان» ٦/ ٣٩٠، «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٥٧، «غاية النهاية» ٢/ ٣٨٦.

(٣) علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي، أبو الحسن الكسائي، أحد القراء السبعة، وإمام في اللغة والنحو (١٢٠-١٨٩هـ). انظر: «نزهة الألباء» (٥٨)، «وفيات الأعيان» ٣/ ٢٩٥، «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٢٠، «غاية النهاية» ١/ ٥٣٥.

(٤) سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي، أبو محمد، محدث الحرم المكي، كان حافظًا ثقة، واسع العلم، كبير القدر (١٠٧-١٩٨هـ). انظر: «حلية الأولياء» ٧/ ٢٧٠، «الثقات» ٦/ ٤٠٣، «تذكرة الحفاظ» ١/ ١٩٣، «الوافي بالوفيات» ١٥/ ٢٨١.

(٥) بشر بن الحارث بن علي بن عبد الرحمن المروزي، أبو نصر، المعروف بالحافي، من كبار الصالحين، ومن ثقات رجال الحديث (١٥٠-٢٢٧هـ). انظر: «حلية الأولياء» ٨/ ٣٣٦، «تاريخ بغداد» ٧/ ٦٧، «وفيات الأعيان» ١/ ٢٧٤، «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٦١٩.

(٦) شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المخزومي المدني، أبو ميمونة قاضي المدينة وإمام أهلها في القراءات توفي سنة (١٣٠هـ). انظر: «مشاهير علماء الأمصار» =

البصريين كشيوخ يعقوب بن إسحاق، وغيرهم على قراءة حمزة والكسائي[١].

وقال مكي القيسي: ثم إذا صرنا إلى فرش الحروف ذكرنا كل حرف، ومن قرأ به وعلته، وحجة كل فريق، ثم أذكر اختياري في كل حرف، وأنبه على علة اختياري لذلك كما فعل من تقدمنا من أئمة المقرئين[٢].

فقول مكي: كما فعل من تقدمنا من أئمة المقرئين. يدل على أن هذا هو منهج علماء الأمة منذ عهدها الأول، وأن لكل واحد منهم قراءة يختارها.

٢- أن من منع الترجيح بين القراءات فإنه يريد الترجيح الذي يرجح قراءة ترجيحًا يكاد يسقط الأخرى أو يضعفها، وهذا موضع وفاق بين علماء المسلمين.

٣- أن للاختيار أسبابًا أدت إلى ظهوره، وهذا ما سيكون بيانه في المبحث التالي، إن شاء الله تعالى.

= (١٣٠)، «الثقات» ٤/ ٣٦٨، «معرفة القراء الكبار» ١/ ٧٩، «غاية النهاية» ١/ ٣٢٩.

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» ١٣/ ٣٩٢.

(٢) «الكشف عن وجوه القراءات» ١/ ٥.

المبحث الخامس :

الأسباب التي أدت إلى الاختيار

إذا تسائل الباحث عن الجذور التاريخية للاختيار في القراءات وعن مدى وجوده عند الرعيل الأول؛ فإنه يرى من النظرة الأولى إلى تراثهم أنه قد ظهر في وقت مبكر جدًّا، وقد ألمحت إلى ذلك فيما تقدم[١].

وعند تدقيق النظر فيما روي عن أئمة الاختيار من اختيارهم لبعض القراءات دون بعض، تجد أنهم وإن لم يذكروا سببًا أو أسبابًا لاختياراتهم، ليتركوا لغيرهم فرصة التأويل والتفسير لتلك الأسباب، ووضعها في نقاط رئيسة، فإنهم قد قربوا ذلك، فلا تكاد تعدم عندهم بعض التفسيرات المعبرة عن وجهات نظرهم فيما يتعلق بتلك الاختيارات، والغالب أن كل قارئ له اختيار عرف به، واشتهر عنه، ونسب إليه، وإنما نشأ هذا الاختيار إثر سبب أدى إلى ظهوره، وفيما يلي أهم الأسباب العامة التي أدت إلى الاختيار:

١- الاختيار لأجل النقل والرواية:

ذكر الإمام أبو عمرو الداني الأئمة من أهل الاختيار الذين اختاروا مراعين في اختيارهم الرواية والأثر، عن النبي ﷺ وعن السلف من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم فقال:

وأَهْلُ الاخْتِيارِ لِلْحُرُوفِ
وَالمَيْزِ لِلسَّقِيمِ وَالمَعْرُوفِ

---

(١) انظر المبحث السابق.

جَـمَـاعَـةٌ كُـلُّـهُـمُ إِمَـامُ
مُـقَـدَّمٌ أَوَّلُـهُـم سَـلَّامُ[١]
وَهـوَ الـذي يُـعـرَفُ بـالـطَّـويـلِ
إِمَـامُ كـلِّ فَـاضِـلٍ جَـلـيْـلِ
أَقْـرأَ بِـاخْـتِـيَـارِهِ الأَنَـامَـا
وَلَـمْ يَـزَلْ مُـقَـدَّمًـا إِمَـامًـا
وبَـعْـدَهُ صـاحـبُـهُ يَـعـقُـوبُ
ثـمَّ إِمَـامُ مِـصْـرِهِ أَيُّـوبُ[٢]
كِـلَاهُـمَـا أَقْـرأَ بِـاخْـتِـيَـارِهِ
وَحـمَـلَ الـنَّـاسَ عـلـى إِظْـهَـارِهِ
ثُـمَّ عُـبـيـدُ الله[٣] والـجُـعْـفِـيُّ[٤]
حُـسَـيْـنٌ الـثِّـقَـةُ والـنَّـحْـوِيُّ

---

(١) سلام بن سليمان الطويل، أبو المنذر، المدني البصري، ثقة جليل، ومقرئ كبير توفي سنة (١٧١هـ). انظر: «الثقات» ٦/ ٤١٦، «تهذيب الكمال» ٣/ ٣٤٥، «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٣٢، «غاية النهاية» ١/ ٣٠٩.

(٢) أيوب بن المتوكل الأنصاري البصري، المقرئ، إمام ثقة، له اختيار تبع فيه الأثر، توفي سنة (٢٠٠هـ). انظر: «الثقات» ٨/ ١٢٦، «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٤٨، «غاية النهاية» ١/ ١٧٢.

(٣) عبيد الله بن موسى العبسي، مولاهم الكوفي، أبو محمد، عالم بالقرآن، رأس فيه، ما رئي رافعًا رأسه، ولا ضاحكًا قط (١٢٠-٢١٣هـ). انظر: «الثقات» ٧/ ١٥٢، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٢٥٩، «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٦٨، «غاية النهاية» ١/ ٤٩٣.

(٤) حسين بن علي الجعفي، مولاهم الكوفي، أبو عبيد الله، برع في القراءة والحديث، قرأ القرآن على حمزة، وأخذ الحروف عن أبي عمرو، وعن أبي بكر بن عياش =

شَـيْـبَـانُ[١] وابـنُ صَـالِـحٍ عـلـيٌّ[٢]
والأَزْرَقُ بـنُ يُـوسُـفَ الـكُـوفـيُّ[٣]
كُـلُّـهُـمُ اخـتْـارَ مـنَ الـحُـرُوفِ
مَـا قَـدْ رَوى وصـحَّ بـالـتَّـوقـيـفِ
عـنِ الـنَّـبِـيِّ وَعَـنِ الأَسْـلَافِ
الـنَّـاقِـلِـيـنَ أَحْـرُفَ الـخِـلَافِ[٤]

فهؤلاء الأئمة الذين ذكرهم الداني، في «أرجوزته» اختاروا رواية، وكان حمزة بن حبيب الزيات يختار للأثر، ولذلك يقول: ما قرأت حرفًا قط إلَّا بأثر[٥].

= (١١٩-٢٠٣هـ). انظر: «تهذيب الكمال» ٢/ ١٩٦، «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٦٤، «غاية النهاية» ١/ ٢٤٧، «تقريب التهذيب» ١/ ٢١٧.

(١) شيبان بن عبد الرحمن النحوي، أبو معاوية التميمي، كان صاحب حروف وقراءات، مشهور بذلك، توفي سنة (١٦٤هـ). انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (١٧٠)، «سير أعلام النبلاء» ٦/ ٤٠٦، «تذكرة الحفاظ» ١/ ١٠٦، «غاية النهاية» ١/ ٣٢٩.

(٢) علي بن صالح بن حي، أبو محمد البكالي، أخذ القراءة عرضًا عن عاصم وحمزة، عرض عليه عبيد الله بن موسى، توفي سنة (١٥٤هـ). انظر: «حلية الأولياء» ٧/ ٣٢٧، «مشاهير علماء الأمصار» (١٦٩) «سير أعلام النبلاء» ٧/ ٣٧١، «غاية النهاية» ١/ ٥٤٦.

(٣) إسحاق بن يوسف بن يعقوب الأزرق، أبو محمد القرشي الواسطي، الحافظ ثقة، كان من الأئمة العباد، قرأ القرآن على حمزة (١١٧-١٩٥هـ). انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (١٧٧)، «الثقات» ٦/ ٥٢، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٢٣٣، «غاية النهاية» ١/ ١٥٨.

(٤) «الأرجوزة المنبهة» (١٥٩)، البيت رقم (٤٢٤)، وما بعده

(٥) انظر: «كتاب السبعة» (٧٥).

٢- اختيار القراءة لاجتماع العامة عليها:

فالقراءة التي قرأ بها أكثر القراء هي المختارة عند كثير من الأئمة، فهذا نافع يقول: نظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم -يعني القراء- فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته، حتى ألَّفت هذه القراءة في هذه الحروف[١].

ويقول مكي القيسي: وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء:

١- قوة وجهه في العربية.

٢- موافقته للمصحف.

٣- اجتماع العامة عليه.

والعامة عندهم ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، فذلك عندهم حجة قوية يوجب الاختيار، وربما جعلوا الاختيار ما اتفق عليه نافع، وعاصم، فقراءة هذين الإمامين أوثق القراءات، وأصحها سندًا، وأفصحها في العربية، ويتلوهما في الفصاحة خاصة قراءة أبي عمرو، والكسائي رحمهم الله[٢]، ولذلك تركت قراءة بعض القراء لمخالفتهم ما عليه الجماعة، كاختيار ابن محيصن. قال ابن مجاهد: كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية، فخرج به عن إجماع أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير؛ لاتباعه[٣]. وكذلك عيسى الثقفي[٤]، قال أبو عبيد: كان من قراء البصرة

---

(١) انظر: «كتاب السبعة» (٦١)، «الكامل» (٧/ ب)، «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٠٩.

(٢) «الإبانة» (١٠٠).

(٣) انظر: «غاية النهاية» ٢/ ١٦٧.

(٤) عيسى بن عمر الثقفي، أبو عمر، إمام في النحو والعربية والقراءة مشهور، أخذ عن =

عيسى بن عمر الثقفي وكان عالمًا بالنحو، غير أنه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية، يفارق قراءة العامة، ويستنكره الناس[١].

٣- الموافقة لمذاهب العربية:

يعد هذا السبب من أهم الأسباب التي أدت إلى الاختيار، فالنحوي الذي جمع علوم العربية يختار القراءة التي توافق قواعد العربية، فمن الأئمة الذين اختاروا لهذا السبب، أبو البلاد النحوي الكوفي[٢]. قال ابن الجزري: صاحب الاختيار في القراءة. قال الداني: أكثره على قياس العربية[٣]. ومنهم أبو زكريا الفراء، فقد قال الإمام الداني عن اختياره:

وابْـــنُ زيَـــادٍ وهُـــوَ الـــفـــرَّاءُ
لـــهُ اخْـــتـــيَـــارٌ مَـــا بِـــهِ خـــفَـــاءُ
عـــلَّـــلَـــهُ بـــواضِـــحِ الإِعْـــرَابِ
ومَـــا رواهُ عـــنْ ذَوِي الألْـــبَـــابِ[٤]

= أبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن إسحاق، وروى عن الحسن البصري وغيره، توفي سنة (١٤٩هـ). انظر: «إنباه الرواة» ٢/ ٣٧٤، «سير أعلام النبلاء» ٧/ ٢٠٠، «غاية النهاية» ١/ ٦١٣، «بغية الوعاة» ٢/ ٢٣٧.

(١) انظر: «غاية النهاية» ١/ ٦١٣.

(٢) يحيى بن أبي سليمان الغطفاني، أبو البلاد، أدرك ابن عمر، روى عن عامر الشعبي، وروى الحروف عنه نعيم بن يحيى السعدي. انظر: «فتح الباب في الكنى والألقاب» (١٧٠)، «الأنساب» ٤/ ٢٧٤، «الاستغناء في معرفة المشهورين» لابن عبد البر ١/ ٤٨١، «غاية النهاية» ٢/ ٣٧٣.

(٣) «غاية النهاية» ٢/ ٣٧٣.

(٤) «الأرجوزة المنبهة (١٦١)، البيت (٤٤٤) والذي بعده.

والاختيار لأجل هذا السبب قد حمل بعض القراء على مخالفة الإجماع، ليتوافق اختياره مع قواعد اللغة، كاختيار ابن مِقْسَم[١]، الذي رواه عنه أبو الفرج الشنبوذي[٢] فإنه عمد إلى حروف من القرآن فخالف فيها الإجماع، وقرأها وأقرأها على وجوه ذكر أنها تجوز في اللغة العربية، وشاع ذلك عنه عند أهل العلم، فأنكروا عليه، وارتفع الأمر إلى السلطان، فأحضره واستتابه بحضرة القراء والفقهاء، فأذعن بالتوبة، وكتب محضر بتوبته، وأثبت من حضر ذلك المجلس خطوطهم فيها بالشهادة عليه. وقيل: إنه لم ينزع عن تلك الحروف، وكان يُقْرئ بها إلى حين وفاته[٣].

وقال عنه أبوطاهر ابن أبي هاشم المقرئ: وقد نبغ نابغ في عصرنا هذا، فزعم أن كل من صح عنده وجه في العربية لحرف من القرآن، يوافق خط المصحف ، فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، فابتدع بقيله ذلك بدعة ضل بها عن قصد السبيل، وأورط نفسه في منزلة عظمت بها جنايته على الإسلام وأهله، وحاول لأهل الإلحاد في دين الله بسبب رأيه طريقًا إلى

---

(١) محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار، أبو بكر، عالم بالقراءات والعربية، مشهور بالضبط والإتقان، حسن التصنيف في علوم القرآن (٢٦٥-٣٥٤هـ). انظر: «معرفة القراء الكبار» ١/ ٣٠٦، «غاية النهاية» ٢/ ١٢٣، «لسان الميزان» ٦/ ٤٢، «النجوم الزاهرة» ٣/ ٣٤٣.

(٢) محمد بن أحمد بن إبرهيم، أبو الفرج الشنبوذى البغدادي المقرئ، غلام ابن شنبوذ، قارئ مشهور نبيل، حافظ ماهر حاذق، كان يتجول في البلدان (٣٠٠-٣٨٨هـ). انظر: «تاريخ بغداد» ١/ ٢٧١، «معرفة القراء الكبار» ١/ ٣٣، «غاية النهاية» ٢/ ٥٠، «النجوم الزاهرة» ٤/ ١٩٩.

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» ٢/ ٢٠٦، «لسان الميزان» ٦/ ٤٢، «طبقات المفسرين» للداودي ٢/ ١٣٢.

مغالطة أهل الحق، بتخيير القراءات من جهة البحث، والاستخراج بالآراء، دون الاعتصام والتمسك بالأثر، وكان شيخنا أبو بكر -نضر الله وجهه- سُئل عن بدعته المضلة، فاستتابه منها بعد أن سُئل البرهان على ما ذهب إليه، فلم يأت بطائل، ولم يكن له حجة، فاستوهب أبو بكر تأديبه من السلطان عند توبته، ثم عاود في وقتنا هذا إلىٰ ما كان ابتدعه، واستغوى من أصاغر الناس من هو في الغفلة والغباوة دونه ... إلى أن قال ابن أبي هاشم: وذلك أنه قال: لما كان لخلف بن هشام[١] وأبي عبيد، وابن سعدان[٢] أن يختاروا، وكان لهم مباحًا غير منكر، كان لمن بعدهم مباحًا، فلو كان حذا حذوهم فيما اختاروه، وسلك طريقهم، لكان ذلك سائغًا له ولغيره، وذلك أن خلفًا ترك حروفًا من حروف حمزة، اختار أن يقرأها على مذهب نافع، وأما أبو عبيد وابن سعدان، فلم يتجاوز واحد منهما قراءة أئمة الأمصار، وإنما كان النكير على هذا شذوذه عما عليه الأئمة الذين هم الحجة فيما جاءوا به مجتمعين ومختلفين[٣].

---

(١) خلف بن هشام البزار، الأسدي أبو محمد، أحد القراء العشرة، كان عالمًا، عابدًا، ثقة، له اختيار أقرأ به، وخالف فيه حمزة (١٥٠-٢٢٩هـ). انظر: «تاريخ بغداد» ٨/ ٣٢٢، «معرفة القراء الكبار» ١/ ٢٠٨، «غاية النهاية» ١/ ٢٧٢، «النجوم الزاهرة» ٢/ ٢٥٦.

(٢) محمد بن سعدان الكوفي النحوي، الضرير، أبو جعفر، إمام كامل، مؤلف «الجامع» و«المجرد» وغيرهما، له اختيار لم يخالف فيه المشهور، ثقة، عادل، توفي رحمه الله سنة (٢٣١هـ). انظر: «نزهة الألباء» (١٢٣)، «إنباه الرواة» ٣/ ١٤٠، «معرفة القراء الكبار» ١/ ٢١٧، «غاية النهاية» ٢/ ١٤٣.

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» ٢/ ٢٠٦، «معرفة القراء الكبار» ١/ ٣٠٨، «لسان الميزان» ٦/ ٤٢.

٤- أن يسأل الشيخ عن اختياره، أو أن يختار الشيخ قراءة لبعض تلامذته:

فالإمام نافع بن أبي نعيم كان يجيز كل ما قُرئ عليه، ويسهل القرآن لمن قرأ عليه، إلَّا أن يسأله إنسان عن اختياره، فيقفه عليه[١] ولهذا قيل له: سبحان الله يا نافع! أتقرئ الناس بجميع القراءات؟ فقال: أو أحرم نفسي الثواب؟ أنا أقرئ الناس بجميع القراءات، حتى إذا جاء من يطلب حرفي قرأته به[٢]. وقد يختار الشيخ لتلاميذه قراءة، كما فعل عاصم مع تلميذيه، أبي بكر بن عياش[٣] وحفص بن سلميان، حيث رُوي عن حفص أنه قال: قال لي عاصم: ما كان من القراءة التي قرأت بها على أبي عبد الرحمن[٤] فهي التي أقرأتك بها، وما كان من القراءة التي أقرأت بها أبا بكر بن عياش، فهي القراءة التي عرضتها على زر[٥] عن

---

(١) انظر: «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٠٩، «غاية النهاية» ٢/ ٣٣٣.

(٢) انظر: «الكامل» (٨/أ).

(٣) شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط، أبو بكر من مشاهير القراء، أحد راويي عاصم، كان فقيهًا عالمًا في دين الله (٩٥-١٩٣هـ). انظر: «حلية الأولياء» ٧/ ٣٠٣، «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٣٤، و«غاية النهاية» ١/ ٣٢٥، «طبقات الحفاظ» ص (١١٣).

(٤) عبد الله بن حبيب بن رُبَيعة، أبو عبد الرحمن السلمي، ولد في حياة النبي ﷺ، قرأ القرآن وجوده، وبرع في حفظه، وعرض على عثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد، وأُبَيٍّ، وعرض عليه عاصم، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٧٤هـ). انظر: «حلية الأولياء» ٤/ ١٩١، «تاريخ بغداد» ٩/ ٤٣٠، «معرفة القراء الكبار» ١/ ٥٢، «غاية النهاية» ١/ ٤١٣.

(٥) زر بن حبيش بن حباشة بن أوس السلمي، أبو مريم الأسدي، ويكنى أيضًا أبا مطرف، إمام قدوة، مقرئ، من أعرب الناس، توفي سنة (٨١هـ). انظر: «الثقات» ٥/ ٩، «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٢٦٧، «الوافي بالوفيات» ١٦/ ١٤٠، «غاية النهاية» ١/ ٢٩٤.

ابن مسعود [١].

٥- معرفة القارئ بالقراءات كلها صحيحها وشاذها فيختار منها قراءة تنسب إليه:

فالقارئ الذي عرف القراءات الصحيحة والشاذة يختار من بينها قراءة صحيحة تنسب إليه، وهذا عام عند غالب أئمة الاختيار، ولذا قال الهذلي[٢]: قال ورش: كان نافع يسهل القرآن لمن قرأ عليه، إلَّا أن يقول له رجل أريد قراءتك، أخذه بالنبر في مواضعه، وإتمام الميمات، يعني: الضم، وهذا يومئ إلى أن اختياره ذلك، ويومئ إلى أن أحدًا من القراء لم يختر إلَّا بعد تتبع جميع القراءات[٣]. وقال اليزيدي[٤] عن اختيار أبي عمرو البصري: كان أبو عمر قد عرف القراءات، فقرأ من كل قراءة بأحسنها، وبما يختار العرب، وبما بلغه من لغة النبي ﷺ، وجاء تصديقه في كتاب الله ﷻ[٥].

---

(١) انظر: «معرفة القراء الكبار» ١/ ٩٢، «سير أعلام النبلاء» ٥/ ٢٦٠.

(٢) يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل، أبو القاسم الهذلي، الأستاذ الكبير، الرحال، والعَلَم الشهير الجوال (٤٠٣-٤٦٥هـ). انظر: «معرفة القراء الكبار» ١/ ٤٢٩، «الإعلام بوفيات الأعلام» ١/ ٣٠٩، «غاية النهاية» ٢/ ٣٩٧، «لسان الميزان» ٧/ ٥٤٠.

(٣) «الكامل» (٨/ ب).

(٤) يحيى بن المبارك اليزيدي، أبو محمد البصري النحوي، جوَّد القرآن على أبي عمرو، وقرأ عليه السوسي، والدوري، وله اختيار كان يُقْرئ به، خالف فيه أبا عمرو في أماكن يسيرة، توفي سنة (٢٠٢هـ). انظر: «نزهة الألباء» (٨١)، «وفيات الأعيان» ٦/ ١٨٣، «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٥١، «غاية النهاية» ٢/ ٣٧٥.

(٥) انظر: «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٠٢.

وقال الإمام الداني عن اختيار أبي حاتم السجستاني:

وســـهـــلٌ الـــعَـــالِـــمُ بـــالأدَاءِ
اخـــتَـــارَ مِـــنْ مَـــذَاهِـــبِ الـــقُـــرَّاءِ
حُـــرُوفًـــا أقْـــرأَ بِـــهَـــا أصْـــحَـــابَـــهُ
وكُـــلَّـــهـــا ضـــمَّـــنَـــهـــا كِـــتَـــابَـــهْ[١]

فأبو حاتم اختار من بين القراءات التي أخذها ورواها قراءة نُسبت إليه.

٦- الموافقة للمعنى والتفسير:

إن بعض أئمة الاختيار يلاحظ المعنى عند اختياره، فالقراءة الموافقة والمتسقة مع المعنى الصحيح عنده هي القراءة المختارة، وقد نُسب إلى الإمام الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ اختيار يوافق التفسير.

قال أبو القاسم الهذلي عن اختياره: واختار اختيارًا يوافق التفسير[٢]. وقد كان غالب اختيار الإمام أبي جعفر الطبري لأجل المعنى، ولذلك يقول: وإنما يجوز اختيار بعض القراءات على بعض؛ لبينونة المختارة على غيرها، بزيادة معنى أوجبت لها الصحة دون غيرها، وأما إذا كانت المعاني في جميعها متفقة، فلا وجه للحكم لبعضها، بأنه أولى أن يكون مقروءًا به من غيره[٣].

---

(١) «الأرجوزة المنبهة» (١٦١)، البيت رقم ٤٤٢، والذي بعده.

(٢) «الكامل» (١١/أ).

(٣) «جامع البيان» ٢/ ٥٣٨، «تحقيق شاكر» ٥/ ١٣٦.

٧- علو الإسناد:

ومن ذلك ما روي عن عبد الله[١] بن الإمام أحمد بن حنبل قال: سألت أبي عن عاصم بن بهدلة، فقال: رجل صالح خير ثقة، قلت: أي القراءات أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم يكن فقراءة عاصم[٢]. هذه هي أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الاختيار فيما أرى، والله أعلى وأعلم.

(١) عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الرحمن، محدث حافظ (٢١٣-٢٩٠هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» ٢/ ١٧٣، «سير أعلام النبلاء» ٣/ ٥١٦، «غاية النهاية» ١/ ٤٠٨، «تهذيب التهذيب» ٥/ ١٢٦.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٥/ ٢٥٧، «معرفة القراء الكبار» ١/ ٩٠، «غاية النهاية» ٢/ ٣٣٢.

الفصل الثاني
منهج الطبري في عرض القراءات

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أنواع القراءات التي استعرضها.

المبحث الثاني: عزو القراءات إلى من قرأ بها.

المبحث الثالث: صيغ الاختيار وأساليبه عند الإمام الطبري.

المبحث الأول:

أنواع القراءات التي استعرضها

إن المنطلق المنهجي الذي وضعه الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في الاعتبار الأول، في سياق تناوله لموضوع القراءات في «تفسيره» هو محاولة الجمع بين جميع وجوه القراءات الواردة في الآية القرآنية الواحدة، فلم يقتصر رَحِمَهُ اللَّهُ على ذكر القراءات الثابتة الصحيحة المتواترة فحسب، بل تحدث عن جميع أوجه القراءات الواردة في اللفظة القرآنية، سواء منها الصحيح المستفيض المستعمل، والضعيف الشاذ المتروك، ولم يفته منها إلَّا النزر اليسير، فتراه يذكر القراءة الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول، وبجانبها القراءة الشاذة التي لم تحظ بقبول لدى الحجة من القراء، ويذكر القراءة الموافقة لمرسوم مصاحف المسلمين، والمخالفة لمرسوم هذه المصاحف، ويذكر القراءات المروية عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وكذا القراءات المروية عن التابعين، أو عن أئمة القراء المشهورين.

لكن هناك حقيقة منهجية يجب وضعها في الاعتبار، حين الحديث عن تعامل الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ مع هذه القراءات المختلفة في الآية القرآنية الواحدة، وهي أنه لا يأخذ هذه القراءات المختلفة غاية في حد ذاتها، وإنما يتخذ منها منطلقًا علميًّا للمقارنة بينها وتصويب كل منها، والجمع بينها ما أمكن.

فما دامت القراءة الثانية لا تحيل معنى القراءة الأولى، ولا تبطله، وما دامت القراءتان معًا مستفيضتين في قراءة الأمصار فإنه يسوي بينهما في القبول، ويدع حق الاختيار للقارئ وهي ظاهرة منهجية مطردة في

«تفسيره» رَحِمَهُ اللَّهُ وإليك أمثلة على ذلك:

المثال الأول:

قال تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]. قال أبو جعفر: اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿رُّبَمَا﴾ فقرأته عامة قراء أهل المدينة وبعض الكوفيون ﴿رُبَمَا﴾ بتخفيف الباء. وقرأته عامة قراء الكوفة والبصرة بتشديدها.

والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان، ولغتان معروفتان بمعنى واحد، قد قرأ بكل واحدة منهما أئمة من القراء، فبأيتهما قرأ القارئ فهو مصيب[١].

المثال الثاني:

قال تعالى: ﴿وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ إِذَا كِلۡتُمۡ وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلٗا﴾ [الإسراء: ٣٥] قال أبو جعفر: (القِسطاس) بكسر القاف، و(القُسطاس) بضمها، مثل القِرطاس والقُرطاس، وبالكسر يقرأ عامة قراء أهل الكوفة، وبالضم يقرأ عامة قراء أهل المدينة والبصرة، وقد قرأ به أيضًا بعض قراء الكوفيين، وبأيتهما قرأ القارئ فمصيب؛ لأنهما لغتان مشهورتان وقراءتان مستفيضتان في قراء الأمصار[٢].

المثال الثالث:

قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوۡمٗا لَّا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ قَوۡلٗا﴾ [الكهف: ٩٣]. قال أبو جعفر: وقد اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿يَفۡقَهُونَ﴾،

---

(١) «جامع البيان» ١٤/ ١.

(٢) «جامع البيان» ١٥/ ٨٥.

فقرأته عامة قراء أهل المدينة والبصرة وبعض أهل الكوفة ﴿يَفۡقَهُونَ قَوۡلٗا﴾ بفتح القاف والياء، من فقه الرجل يفقه فقهًا.

وقرأ ذلك عامة قراء أهل الكوفة ﴿يُفْقِهُونَ قَوْلًا﴾ بضم الياء وكسر القاف، من أفقهت فلانًا كذا أُفْقِهه إفقاهًا، إذا فهمته ذلك.

والصواب عندي من القول في ذلك، أنهما قراءتان مستفيضتان في قَرَأَة الأمصار، غير دافعة إحداهما الأخرى، وذلك أن القوم الذين أخبر الله عنهم هذا الخبر جائز أن يكونوا لا يكادون يفقهون قولا لغيرهم عنهم، فيكون صوابًا القراءة بذلك. وجائز أن يكونوا مع كونهم كذلك كانوا لا يكادون أن يُفَقِّهوا غيرهم، لعلل: إما بألسنتهم، وإما بمنطقهم، فتكون القراءة بذلك أيضًا صوابًا[1].

ومن خلال هذه الأمثلة يتبين أن الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ لا يجمع القراءات في اللفظة القرآنية الواحدة من أجل الجمع، بل من أجل التمحيص والتدقيق، والمقارنة والترجيح، فهو لا يتحدث عن القراءات كمؤرخ أو مدون لها، وإنما يعمل على استخدامها في الكشف عن معاني كلام الله تعالى وبيان وجوهها المختلفة. وفيما يلي سأذكر بعض الأمثلة التي من خلالها سنتعرف على أنواع القراءات التي ضمنها الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره»:

قال أبو جعفر الطبري حال تعرضه للقراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]: القراء مختلفون في تلاوة ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ فبعضهم يتلوه ﴿ملك يوم الدين﴾، وبعضهم يتلوه ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ وبعضهم يتلوه (مالكَ يوم الدين) بنصب الكاف ... فقراءة

(١) «جامع البيان» ١٦/١٦.

(مالكَ يوم الدين) محظورة غير جائزة؛ لإجماع جميع الحجة من القراء، وعلماء الأمة على رفض القراءة بها[١]، فيلاحظ في هذا المثال أن الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر قراءتين صحيحتين متواترتين، وهما قراءة ﴿مَٰلِكِ﴾، و﴿مَلِكِ﴾، وأخرى شاذة وهي قراءة (مالكَ) بنصب الكاف.

وأيضًا من أمثلة القراءات التي ذكرها الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ -وهي مخالفة لرسم المصحف- قراءة عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله تعالى: ﴿فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ [البقرة: ٦١] بالثاء في ﴿وَفُومِهَا﴾[٢] وقراءة ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] (وكان أمامهم ملك)[٣].

وقراءة ابن مسعود أيضًا (وكَانَ وراءَهُمْ مَلِكٌ يأخُذُ كُلَّ سَفِينةٍ [صالِحةٍ] غَصْبًا)[٤]، وهكذا كان أبو جعفر في تناوله للقراءات في تفسيره، يجمع

---

(١) «جامع البيان» ١ / ٦٥، «تحقيق شاكر» ١/ ١٤٨.

(٢) القراءة الشاذة هي: كل قراءة صح سندها، ووافقت العربية ولو بوجه، وخالفت رسم المصحف، وهذا التعريف هو الذي اعتمده مكي القيسي في «الإبانة» (٦٣)، وأبو شامة في «مرشده» (٣٨١)، وابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٩٣)، وابن الجزري في «المنجد» (١٦)، واصطلح ابن جني في «المحتسب» (١/ ٣٢) على أن القراءة الشاذة هي كل قراءة خرجت عن القراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد في كتابه «السبعة»، وهذا المصطلح يعد القراءات الثلاث المتممة للعشر من الشواذ بالرغم من صحة سندها، وموافقتها للرسم وللعربية، والقراءة الشاذة عند السيوطي هي: القراءة التي لم يصح سندها، وأن القراءة التي صح سندها وخالفت رسم المصحف والعربية أو لم تشتهر الاشتهار المذكور تسمى آحادية، ولا يقرأ بها، «الإتقان» ١/ ٢٦٢.

(٣) «جامع البيان» ١ / ٣١٢، «تحقيق شاكر» ٢/ ١٣٠.

(٤) «جامع البيان» ١٦/ ٢.

قراءات صحيحة ثابتة وأخرى ضعيفة شاذة ثم يمعن النظر فيها ويختار منها قراءة صحيحة، ويبين سبب اختياره لها، وهذا يكاد يكون مطردًا في «تفسيره» من أوله إلى آخره. لكن أبا جعفر قد فاته الحديث عن بعض القراءات المشهورة، من أمثلة ذلك ما يلي:

عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۖ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، لم يتعرض إلى اختلاف القَرَأَةِ في ﴿يَعْمَلُونَ﴾ حيث قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وروح[(١)] وأبو جعفر ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالخطاب، والباقون بالغيبة ﴿يَعْمَلُونَ﴾[(٢)].

ومن أمثلة ذلك أيضًا أن الإمام الطبري لم يذكر خلاف القراء في ﴿ٱلْبِرَّ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] حيث قرأ حمزة وحفص[(٣)] ﴿ٱلْبِرَّ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع[(٤)].

---

(١) روح بن عبد المؤمن البصري، المقرئ، أبو الحسن، صاحب يعقوب الحضرمي، كان متقنًا مجودًا توفي سنة (٢٣٤هـ) أو قبلها أو بعدها بقليل. انظر: «معرفة القراء الكبار» ١/ ٢١٤، «غاية النهاية» ١/ ٢٨٥، «تهذيب التهذيب» ٣/ ٢٦٣، «التقريب» ١/ ٣٠٤.

(٢) انظر: «المبسوط» (١٣٠)، «السبعة» (١٦١)، «النشر» ٢/ ١٦١.

(٣) حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي البزار المقرئ، صاحب عاصم وابن زوجته، ثقة في القراءة ضابط لها، بخلاف حاله في الحديث (٩٠-١٨٠هـ). انظر: «معرفة القراء الكبار» ١/ ١٤٠، «غاية النهاية» ١/ ٢٤٣، «تهذيب التهذيب» ٣/ ٣٦٠، «شذرات الذهب» ٢/ ٣٥٧.

(٤) انظر: «المبسوط» (١٤٢)، «السبعة» (١٤٢)، «التيسير» (٧٩).

ومن ذلك أيضًا أن الطبري لم يذكر خلاف القراء في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠] حيث قرأ ابن كثير بزيادة كلمة (من) وخفض تاء ﴿تَحْتِهَا﴾ وقرأ الباقون بحذف لفظ (من) وفتح التاء[(١)]، ولعل الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ قد تجاوز هذه القراءات المشهورة، ولم يتعرض لها؛ لأنه يرى أنها ليست لها علاقة بالمعنى، فهو لا يورد القراءة بطريقة مجردة، وإنما يسوقها في ضوء علاقتها بالهدف الأساسي الذي يرمي إليه في «تفسيره»، وهو بيان المعنى؛ ولهذا لم يتعرض الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ للاختلافات الحاصلة بين القراء في هيئات النطق كالفتح والإمالة، وتحقيق الهمزة وتسهيلها، والتفخيم والترقيق في اللامات والراءات، وغير ذلك من الاختلافات التي أطلق عليها في اصطلاح علماء القراءات أصولًا[(٢)]، وذلك لأنه لا ينبني على ذكر الاختلاف فيها فائدة من حيث التأويل والتفسير للآية إذ لا يعدو أن يكون الاختلاف في النطق بالكلمة ولا يغير

---

(١) انظر: «المبسوط» (٢٢٨)، «التيسير» (١١٩)، «تحبير التيسير» (١٢٠).

(٢) الأصول جمع أصل: وهو ما ينطوي على الجميع، ويكون حكمه عامًّا كما في المد والقصر والفتح والإمالة، ويقابل الأصول الفروع أو الفرش، وهي ما يذكر في سور القرآن من كيفية قراءة كلمة مختلف فيها بين القراء مع عزو كل قراءة إلى صاحبها، فما يقل دوره من حروف القراءات المختلف فيها فرش، وما يكثر ويكون مطردًا فهو الأصل، ولهذا غلب على الكتب المصنفة في القراءات أن يفصل بين النوعين فيقدم المؤلف بالحديث عن الأصول، ثم يدلف إلى الفرش من أول القرآن إلى آخره. انظر: «إبراز المعاني» (٣١٩)، «سراج القارئ» (١٨٨)، «النجوم الطوالع» (١٨٣).

من صورتها ولا معناها شيئًا[١].

وخلاصة القول في هذا المبحث:

أن الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ ضمن كتابه «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» القراءات القرآنية المختلفة، ولكنه في تناوله وعرضه لتلك القراءات لم يكن حاله حال المؤرخ والراوي الذي يسجل كل واقعة ، ويبحث عن كل رواية، بل كان تناوله لها في ضوء هدف أساسي، وهو بيان المعنى، فالقراءات ومعرفتها من أهم آلات المفسر، إذ بها تعرف جلالة المعاني وجزالتها[٢].

فكان أبو جعفر بحكم ضلاعته في هذا الفن من العلوم يرد ويناقش، وينكر ويضعف، ويختار، كل ذلك في موضوعية مطردة، ومنهجية ثابتة.

---

(١) لم يتعرض الطبري لخلاف القراء في الأصول إلَّا في ثلاثة مواضع، لها علاقة باللغة والمعنى، وهي الآتي: سورة النساء قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِى تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [الآية: ٨١] «جامع البيان» ٥/ ١٧٩. وفي سورة الإسراء قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِى هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِى الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الآية: ٧٢] «جامع البيان» ١٥/ ١٢٩. وفي سورة الليل: جميع الآيات ذوات الواو وما فيها من فتح وإمالة «جامع البيان» ٣٠/ ٢١٦.

(٢) انظر: «البرهان في علوم القرآن» ١/ ٣٣٩.

المبحث الثاني :

عزو القراءات إلى من قرأ بها

لقد كان الإمام أبو جعفر الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ صاحب ثقافة موسوعية هائلة كما تقدم، ومِنْ ثَمَّةَ كان يستغل كل ما آتاه الله من العلوم المختلفة استغلالًا منهجيًّا سليمًا مما جعل «تفسيره» متميزًا عن غيره من كتب التفاسير، فتراه إذا تطرق لظاهرة معينة، فإنه يجعل من دراسته لهذه الظاهرة قاعدة أصيلة مطردة في جميع «تفسيره» من أوله إلى آخره، وهذه حقيقة منهجية تواجه الدارس لـ«تفسير الطبري» رَحِمَهُ اللَّهُ.

وللوقوف على منهج الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في مسألة عزو القراءة إلى قارئها بكيفية دقيقة ومفصلة لا بد من عرض بعض النماذج التي من خلالها نصل -إن شاء الله تعالى- إلى المنهج الذي نهجه الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه المسألة: فعند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] يقول أبو جعفر: والقَرَأَة مختلفة في قراءة قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ فبعضهم يقرؤها بالتاء، وبعضهم يقرؤها بالياء، والمعنى في ذلك واحد، وإنما جازت القراءة بالياء والتاء وأن يقال: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ و﴿لَا يَعْبُدُونَ﴾ وهم غيب؛ لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف ...[(١)].

فنراه رَحِمَهُ اللَّهُ قد اكتفى بذكر القراءتين دون عزوهما لقارئيهما، أو حتى المصر الذي عرفت القراءة به، وإنما أخبرنا بتواتر القراءتين فقط.

ونجد مثل هذا أيضًا عند تعرضه للقراءات في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤] قال أبو جعفر:

---

(١) «جامع البيان» ١/ ٣٨٨، «تحقيق شاكر» ٢/ ٢٨٨.

وفي قوله ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ وجهان من قراءة: الرفع، والنصب[١]. ثم بين رَحِمَهُ اللَّهُ وجه كل قراءة من حيث النحو والإعراب.

وكذا عند تعرضه للقراءات في قوله تعالى: ﴿تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ ۖ وَتُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ ۖ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٢٧].

قال أبو جعفر: واختلفت القَرَأَة في قراءة ذلك، فقرأته جماعة منهم: ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ بالتشديد وتثقيل الياء من الميت، بمعنى أنه يخرج الشيء الحي من الشيء الذي قد مات ومما لم يمت، وقرأت جماعة أخرى منهم ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ الْمَيْتِ وَتُخْرِجُ الْمَيْتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ بتخفيف الياء من (الميت)، بمعنى أنه يخرج الشيء الذي قد مات دون الشيء الذي لم يمت، وتخرج الشيء الميت دون الشيء الذي لم يمت من الشيء الحي ...[٢].

ونجد شبيهًا لهذا أيضًا عند ذكر الطبري للقراءات في قوله تعالى: ﴿شَنَـَٔانُ قَوْمٍ﴾ [المائدة: ٢] حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ اختلف القَرَأَة في قراءة ذلك، فقرأه بعضهم ﴿شَنَـَٔانُ﴾ بتحريك الشين والنون إلى الفتح، بمعنى: بغض قوم. توجيهًا منهم ذلك إلى المصدر الذي يأتي على فعلان نظير الطيران، والنسلان، والعسلان، والرملان.

وقرأ ذلك آخرون: ﴿شَنْـَٔانُ﴾ بتسكين النون وفتح الشين، بمعنى الاسم توجيهًا منهم معناه إلى: لا يحملنكم بغض قوم، فيخرج شنآن على تقدير

---

(١) «جامع البيان» ٢/ ٣٤٢، «تحقيق شاكر» ٤/ ٢٩٠.

(٢) «جامع البيان» ٣/ ٢٢٦، «تحقيق شاكر» ٦/ ٣٠٩.

فعلان، لأن فَعِل منه على فَعِل، كما يقال: سَكْران من سَكِر، وعطشان من عَطِش، وما أشبه ذلك من الأسماء ...[١]. ويبدو أن صنيع الطبري هذا لا يكون إلَّا مع قراءات متواترة، وهذا قليل بالمقارنة مع ذكره للقراءات التي يعزوها إلى الأمصار ومن ذلك: قوله رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] اختلفت القَرَأَة في قراءة ذلك، فقرأه بعضهم: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ مخففة الذال مفتوحة الياء، وهي قراءة معظم أهل الكوفة، وقرأه آخرون ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ بضم الياء وتشديد الذال، وهي قراءة معظم أهل المدينة والحجاز والبصرة[٢].

ومن ذلك أيضًا قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۚ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ٥٩] وقد اختلفت القَرَأَة في قراءة قوله ﴿غَيْرُهُ ۚ﴾ فقرأ ذلك بعض أهل المدينة والكوفة ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِهِ ۚ﴾ بخفض ﴿غَيْرِ﴾ على النعت للإله، وقرأه جماعة من أهل المدينة والبصرة والكوفية ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۚ﴾ برفع ﴿غير﴾ رد الهاء على موضع ﴿مِّنْ﴾ لأن موضعها رفع لو نزعت من الكلام لكان الكلام رفعًا ...[٣].

ومن ذلك أيضًا قول الطبري عند حديثه عن القراءات في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا

(١) «جامع البيان» ٦/ ٦٤، «تحقيق شاكر» ٩/ ٤٨٦.
(٢) «جامع البيان» ١/ ١٢٣، «تحقيق شاكر» ١/ ٢٨٤.
(٣) «جامع البيان» ٨/ ٢١٣، «تحقيق شاكر» ١٢/ ٤٩٨.

وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨]، واختلفت القَرَأَة في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء أهل المدينة وبعض أهل البصرة والكوفة ﴿فَعَمِيَتۡ﴾ بفتح العين وتخفيف الميم ... وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين ﴿فَعُمِّيَتۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ بضم العين وتشديد الميم..[(١)].

وكذا عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيهِمۡ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مُنِعَ مِنَّا ٱلۡكَيۡلُ فَأَرۡسِلۡ مَعَنَآ أَخَانَا نَكۡتَلۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [يوسف: ٦٣] حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: واختلفت القَرَأَة في قراءة قوله: ﴿نَكۡتَلۡ﴾ فقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة وبعض أهل مكة والكوفة ﴿نَكۡتَلۡ﴾ بالنون، بمعنى: نكتل نحن وهو، وقرأ ذلك عامة قراء أهل الكوفة ﴿يكتل﴾ بالياء بمعنى: يكتل هو لنفسه، كما نكتال لأنفسنا[(٢)].

ومن ذلك أيضًا قول الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ عند تعرضه للقراءات في قوله تعالى: ﴿وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِۚ﴾ [الرعد: ٤] اختلفت القَرَأَة في قراءة ذلك، فقرأه عامة قراء المكيين والمدنيين والبصريين، وبعض الكوفيون ﴿وَنُفَضِّلُ﴾ بالنون بمعنى: ونفضل نحن بعضها على بعض في الأكل، وقرأته عامة قراء الكوفيين: ﴿وَيُفَضِّلُ﴾ بالياء، ردًّا على قوله ﴿يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ﴾ ويفضل بعضها على بعض[(٣)].

ومثل ما سبق قال أبو جعفر الطبري عند تأويله لقوله تعالى: ﴿إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] واختلفت القراء في قراءة ذلك،

---

(١) «جامع البيان» ١٢/ ٢٨، «تحقيق شاكر» ١٥/ ٢٩٨.

(٢) «جامع البيان» ١٣/ ١٠، «تحقيق شاكر» ١٦/ ١٦٠.

(٣) «جامع البيان» ١٣/ ١٠٢، «تحقيق شاكر» ١١/ ٣٤٣.

فقرأته عامة قراء المدينة والبصرة ﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾ بالألف، بمعنى: قال إبراهيم لهم: سلام عليكم. وقرأ ذلك عامة قراء الكوفة ﴿سِلْمٌ﴾ بغير ألف، بمعنى قال: أنتم سلم[١].

ومن خلال ما تقدم من الأمثلة في عزو القراءات إلى الأمصار في تفسير الطبري يمكن القول بأن أبا جعفر لا يعمل هذا إلَّا مع قراءات متواترة مستفيضة قد قرأ بها كثير من القراء، وغالب القراءات التي ضمنها ابن جرير تفسيره على هذا النحو.

لكن هذا لا يمنع أحيانًا أن ينسب الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ بعض القراءات إلى من قرأ بها من القراء العشرة، أو غيرهم ممن اشتهر وذاع صيته بالقراءة، فيسميه باسمه، ومن ذلك:

قول أبي جعفر رَحِمَهُ اللَّهُ عند تعرضه للقراءات في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ نَشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٧] و(النشر) بفتح النون، وسكون الشين في كلام العرب من الرياح الطيبة اللينة الهبوب التي تنشئ السحاب، وكذلك كل ريح طيبة عندهم فهي نَشْرٌ، ومنه قول امرئ القيس[٢]:

---

(١) «جامع البيان» ٢٦/ ٢٠٨، «تحقيق شاكر» ١٦/ ١٦٠.

(٢) جندح بن حجر الكندي الملقب بامرئ القيس، من بني آكل المرار، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، وأحد أصحاب المعلقات، نحو (١٨٠-١٣٠ق.هـ). انظر: «جمهرة أشعار العرب» ١/ ١٥، «العمدة في محاسن الشعراء» ١/ ١٦٥، «الأعلام» ٢/ ١١.

كَـأَنَّ الـمُـدَامَ وَصَـوْبَ الـغَـمَـامِ
وَرِيـحَ الـخُـزَامَـى ونَـشْـرَ الـقُـطُـرْ[١].

وبهذه القراءة قرأ ذلك عامة قَرَأَة الكوفيين خلا عاصم بن أبي النجود، فإنه يقرؤه ﴿بُشْرًا﴾ على اختلاف عنه فيه، فروى ذلك بعضهم عنه ﴿بُشْرًا﴾ بالباء وضمها وسكون الشين، وبعضهم بالباء وضمها وضم الشين ...[٢].

ومن ذلك أيضًا قول الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ عند حديثه عن القراءات في قوله تعالى: ﴿اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [القصص: ٣٢] واختلفت القراء في قراءة قوله ﴿فَذَانِكَ﴾ فقرأته عامة قراء الأمصار، سوى ابن كثير وأبي عمرو ﴿فَذَانِكَ﴾ بتخفيف النون؛ لأنها نون الاثنين، وقرأه ابن كثير وأبو عمرو ﴿فَذانِّكَ﴾ بتشديد النون[٣].

ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله عند حديثه عن القراءات في قوله تعالى: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [القصص: ٣٤] واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿يُصَدِّقُنِي﴾ فقرأته عامة قراء الحجاز والبصرة ﴿يُصَدِّقْنِي﴾ بجزمها، وقرأ عاصم

---

(١) ديوانه: (٢٣٣) «لسان العرب» (نشر) ٥/ ٢٠٦. ومعنى البيت: أنه يذكر صاحبته: (هر) ويصفها بأن ريح ثغرها وأنفها وأعطافها لا يتغير بعد النوم، حين تتغير أفواه الناس، والمدام: الخمر يدام على شربها، ويقال: التي أديمت في دنها، صوب الغمام: وقعه حيث يقع، الخزامي: نبت طيب الريح، القطر: العود الذي يتبخر به، انظر: «شرح ديوان امرئ القيس» (٢٣٣)، «لسان العرب» ٥/ ٢٠٦.

(٢) «جامع البيان» ٨/ ٢٠٩، «تحقيق شاكر» ١٢/ ٤٩٠.

(٣) «جامع البيان» ٢٠/ ٧٥.

وحمزة ﴿يُصَدِّقُنَ﴾ برفعه[١].

ومثل ذلك قول أبي جعفر عند تعرضه للقراءات في قوله تعالى: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ لَا يُؤۡخَذُ مِنكُمۡ فِدۡيَةٞ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ مَأۡوَىٰكُمُ ٱلنَّارُۖ هِيَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [الحديد: ١٥] واختلفت القُراء في قراءة قوله: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ لَا يُؤۡخَذُ مِنكُمۡ فِدۡيَةٞ﴾ فقرأت ذلك عامة القراء بالياء ﴿يُؤۡخَذُ﴾ وقرأه أبو جعفر القارئ بالتاء[٢].

فيلاحظ فيما تقدم من نماذج وأمثلة أن الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ قد نسب القراءة إلى بعض القراء السبعة أو العشرة المشهورين، بيد أن هذه النسبة لا تكون إلَّا إذا انفرد قارئ أو قارئان بقراءة، فإنه يعين اسميهما، وهذا في الأعم الأغلب.

ولم يكن الطبري يقف عند هذا فحسب، بل كان يعزو القراءة أحيانًا لغير القراء العشرة، فمن ذلك: نسبته لبعض القراءات إلى الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: فمن ذلك قول الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ عند تعرضه للقراءات في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [آل عمران: ٢] اختلفت القَرَأَة في ذلك، فقرأته قراء الأمصار ﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾، وقرأ ذلك عمر بن الخطاب وابن مسعود فيما ذكر عنهما (الحي القيام)[٣].

ومنه أيضًا قوله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالُواْ نَفۡقِدُ صُوَاعَ ٱلۡمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٞ﴾ [يوسف: ٧٢] واختلفت القراء في قراءة ذلك، فذكر

---

(١) «جامع البيان» ٢٧/ ٢٢٨.

(٢) «جامع البيان» ٢٠/ ٧٣.

(٣) «جامع البيان» ٣/ ١٦٣، «تحقيق شاكر» ٦/ ١٥٥.

عن أبي هريرة[١] أنه قرأ (صاع الملك) بغير واو؛ كأنه وجهه إلى الصاع الذي يكال به الطعام[٢].

ومثل هذا قوله: وقد ذكر عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه كان يقرأ (وجاءت سكرة الحق بالموت) [ق: ١٩][٣].

وكذا يقول أبو جعفر عند تعرضه لتأويل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢] وذكر عن ابن عباس أنه كان يقرأ ذلك (يَوْمَ تَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ) بمعنى: يوم تكشف القيامة عن شدة شديدة[٤]. وهذا الذي ذهب إليه الطبري رحمه الله في النماذج السابقة من نسبته بعض القراءات إلى نفر من الصحابة إنما يكون مع قراءات شاذة عن قراءة الجماعة، وصنيعه هذا إنما هو من أجل التفسير، والجدير بالذكر هنا أن الطبري عند ذكره لقراءة تنسب إلى صحابي جليل يذكر ذلك أحيانًا بسنده إلى من قرأ بها من الصحابة؛ لأنه عاش في قرن من قرون الرواية. وينسب الطبري القراءة كذلك لمن قرأ بها من التابعين.

ومن أمثلة ذلك ما يلي: قوله رحمه الله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِىٓ أُخْرَىٰكُمْ فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا

---

(١) عبد الرحمن بن صخر الدوسي، يلقب بأبي هريرة، كان أكثر الصحابة حفظًا للحديث، ورواية له، أسلم عام خيبر، ولزم النبي ﷺ حلا وترحالا (٢١ق.هـ-٥٩هـ). انظر: «معرفة الصحابة» ٤/ ١٨٤٦، «حلية الأولياء» ١/ ٣٧٦، «أسد الغابة» ٣/ ٤٦١، «الإصابة» ٤/ ٢١٦.

(٢) «جامع البيان» ٣/ ١٨، «تحقيق شاكر» ١٦/ ١٧٥.

(٣) «جامع البيان» ٢٦/ ١٦٠.

(٤) «جامع البيان» ٢٩/ ٤٢.

بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٣] واختلفت القراء في ذلك، فقرأ عامة قراء الحجاز والعراق والشام سوى الحسن البصري[(١)]: ﴿ إِذْ تُصْعِدُونَ ﴾ بضم التاء وكسر العين، وبه القراءة عندنا؛ لإجماع الحجة من القراء على القراءة به، واستنكارهم ما خالفه، وروي عن الحسن البصري أنه كان يقرؤه (إذ تَصْعَدُونَ) بفتح التاء والعين[(٢)].

ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله عند حديثه عن القراءات في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ [الأعراف: ٤٠] وأما القَرَأَة من جميع الأمصار، فإنها قرأت قوله: ﴿ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾ بفتح السين، وأجمعت على قراءة ﴿ ٱلْجَمَلُ ﴾ بفتح الجيم والميم وتخفيف ذلك.

وأما ابن عباس وعكرمة[(٣)] وسعيد بن جبير، فإنه حكي عنهم أنهم كانوا يقرءون ذلك (الجُمَّل) بضم الجيم وتشديد الميم، على اختلاف في ذلك عن سعيد وابن عباس[(٤)].

---

(١) الحسن بن أبي الحسن بن يسار، الإمام أبو سعيد البصري، إمام زمانه علمًا وعملًا (٢١- ١١٠هـ). انظر: «مشاهير علماء الأمصار» (٨٨)، «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٥٦٣، «معرفة القراء الكبار» ١/ ٦٥، «غاية النهاية» ١/ ٢٣٥.

(٢) «جامع البيان» ٤/ ١٣٢، «تحقيق شاكر» ٧/ ٣٠٠.

(٣) عكرمة بن عبد الله البربري المدني، أبو عبد الله، مولى عبد الله بن عباس، تابعي، كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي (٢٥-١٠٥هـ). انظر: «حلية الأولياء» ٣/ ٣٢٦، «وفيات الأعيان» ٣/ ٢٦٥، «تهذيب التهذيب» ٧/ ٢٢٨، «غاية النهاية» ١/ ٥١٥.

(٤) «جامع البيان» ٨/ ١٧٨، «تحقيق شاكر» ١٢/ ٤٢٨.

ومن ذلك أيضًا قول الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ عند حديثه عن القراءات في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي ٱلْحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ ۖ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُۥ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ۖ لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا﴾ [طه: ٩٧] اختلفت القراء في قراءته، فقرأته عامة قراء أهل المدينة والكوفة ﴿لَّن تُخْلَفَهُۥ ۖ﴾ بضم التاء وفتح اللام بمعنى: وإن لك موعدًا لعذابك وعقوبتك على ما فعلت من إضلالك قومي حتى عبدوا العجل من دون الله، لن يخلفكه الله، ولكن يذيقكه، وقرأ ذلك الحسن وقتادة[١] وأبو نهيك[٢] (وإن لك موعدًا لن تُخْلِفَهُ) بضم التاء وكسر اللام، بمعنى: وإن لك موعدًا لن تخلفه أنت يا سامري، وتأولوه بمعنى: لن تغيب عنه[٣].

وفي سياق الحديث عن المنهجية العامة عند الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في عزو القراءات لمن قرأ بها، نجده يعزو القراءة إلى مصاحف الأمصار، ولم نجد ذلك صريحًا في تفسيره إلَّا في موطن واحد عند قوله تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا الحرف في مصاحف أهل الحجاز والعراق ﴿وَٱلزُّبُرِ﴾ بغير

---

(١) قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي البصري، أبو الخطاب، مفسر حافظ، تابعي تكلم في القدر، وربما دلس الحديث (٦١-١١٨هـ). انظر: «حلية الأولياء» ٢/ ٣٣٣، «الثقات» ٥/ ٣٢٢، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٩٢، «تهذيب التهذيب» ٨/ ٣٠٦.

(٢) عثمان بن نهيك الفراهيدي، أبو نهيك، تابعي، روى عن عبد الله بن عباس، وهو صاحب القراءات، ثقة من الثالثة. انظر: «الثقات» ٥/ ٥٨٢، «تهذيب الكمال» ٨/ ٤٤٥، «تهذيب التهذيب» ١٢/ ٢٣٤، «تقريب التهذيب» ٢/ ٤٨١.

(٣) «جامع البيان» ١٦/ ٢٠٦.

باء، وهو في مصاحف أهل الشام ﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾ بالباء مثل الذي في سورة فاطر[١].

وهاتان القراءتان صحيحتان متواترتان، وإنما نسب الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ هاتين القراءتين لمصاحف الأمصار، ليدلل على أن كل قراءة منهما موافقة لمرسوم أحد مصاحف الأمصار.

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نصل في مسألة عزو القراءة إلى قارئها عند الطبري إلى النتائج التالية:

١- أن الطبري لا يذكر سند القراءة إذا رأى أن القراء مجمعون على قراءتها بكيفية معينة.

٢- أنه كان يميل دائمًا إلى نسبة القراءة إلى المصر الذي ينتمي إليه القراء، ولا يصنع ذلك إلَّا مع قراءات صحيحة متواترة.

٣- أن ابن جرير ينسب القراءة الشاذة والتفسيرية إلى صاحبها غالبًا.

٤- أنه إذا انفرد قارئ عن باقي القراء فإن الطبري ينص على اسمه.

على أنه ينبغي أن أشير في آخر هذا المبحث إلى أن عمل الطبري هذا -أعني عزوه للقراءة إلى المصر الذي قرئت به- لم يكن موضع رضى عند بعض الباحثين المعاصرين فعد ذلك تهمة ومأخذا على الإمام الطبري حيث قال:

المأخذ الأول:

عدم ذكر أصحاب القراءات إلَّا إجمالًا، فمثلًا يقول في الذين قرؤوا بالتخفيف: وهي قراءة معظم أهل الكوفة. ولم يذكر أسماء الكوفيين إلَّا

---

(١) «جامع البيان» ٤/ ١٩٩، «تحقيق شاكر» ٧/ ٤٥١.

مجملة وهذا لا يكفي لبيان المراد في هذا الموضوع، وهؤلاء الذين أجملهم الشيخ هم: عاصم و ... وينبغي للشيخ أن يبين هؤلاء القراء بيانًا شافيًا من غير إجمال ليعلم الناس أن هذه القراءة منسوبة إلى فلان وفلان[١].

وقال في موضع آخر: وقد أبهم الشيخ الذين يقرؤون بالألف ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]. ولم يذكر أسماءهم حيث قال: فقرأته عامة قراء المدينة ومكة، وإليك بيان أسمائهم. وهم نافع و ...

وكذلك أبهم الذين يقرؤون ذلك بغير ألف وهم حمزة الزيات و ... وكان على الشيخ أن يذكر أسماء هؤلاء القراء المعروفة، وأما نسبتهم إلى بلادهم فلا تكفي؛ لأن بعض الباحثين لا علم لهم بالقراءات ويشكل عليهم ذلك[٢].

وأيضًا وفي موضع آخر قال: وأيضًا فإن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى ذكر أن عامة القراء قرءوا بهذه القراءة: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩] بضم التاء من ﴿تُسْـَٔلُ﴾ ورفع اللام منها على الخبر، ولم يبين أصحاب هذه القراءة من العشرة، وكان الواجب عليه أن يوضح ذلك وهم: ابن كثير وأبو عمرو ....

وكان الواجب عليه أن يبين أسماء هؤلاء القراء العشرة ولو في بعض المواضع[٣].

---

(١) «القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره» للهروي (١٥٣).
(٢) «القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره» للهروي (١٨٦).
(٣) «القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره» للهروي (١٧٥).

وإذا كان الأمر كذلك فإن الطبري في نسبته القراءة إلى المصر الذي عرفت به قد أخطأ وأتى بما يكون مأخذًا عليه في نظر من عاب عليه ذلك. لكن المتأمل في صنيع الطبري هذا -وكما يبدو للباحث- يرى أنه سلك منهجًا إن لم يحمد له فإنه لا يكون مأخذًا يعاتب عليه وذلك لما يأتي:

أن الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ تناول القراءات في «تفسيره» باعتبارها وسيلة لا غاية، فهو يستعملها بطريقة منهجية تساعد على توضيح آي الذكر الحكيم وتفسيرها وتكشف عن وجوهها المتعددة، وهذا ما صرح به الطبري عند تعرضه للقراءات في أول سورة الفاتحة حيث قال: وقد استقصينا حكاية الرواية عمن روي عنه في ذلك قراءة في «كتاب القراءات» وأخبرنا بالذي نختار من القراءة فيه، والعلة الموجبة صحة ما اخترنا من القراءة فيه، فكرهنا إعادة ذلك في هذا الموضع، إذ كان الذي قصدنا له في كتابنا هذا البيان عن وجوه تأويل آي القرآن، دون وجوه قراءتها[(١)].

وهذا النص من كلام شيخ المفسرين يدلنا على الوعي القوي لديه بالعلاقة التي ينبغي أن تراعى بين التفسير والعلوم الأخرى المساعدة له، ولذلك يقول أبو حيان الأندلسي: وهكذا جرت عادتنا أن كل قاعدة في علم من العلوم يرجع في تقريرها إلى ذلك العلم، ونأخذها في علم التفسير مسلمة من ذلك العلم، ولا نطول بذكر ذلك في علم التفسير فنخرج عن طريقة التفسير كما فعله أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي[(٢)]

---

(١) «جامع البيان» ١/ ٦٥، «تحقيق شاكر» ١/ ١٤٨.

(٢) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي، الإمام المفسر أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، وهو قرشي النسب، صاحب التفسير الكبير «مفاتيح الغيب» (٥٤٤- ٦٠٦هـ). انظر: «وفيات الأعيان» =

المعروف بابن خطيب الري، فإنه جمع في تفسيره المعروف بـ «مفاتيح الغيب» أشياء كثيرة طويلة لا حاجة بها في علم التفسير ... وكان أستاذنا العلامة أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي[١] قدس الله تربته [٢] يقول ما معناه: متى رأيت الرجل يتنقل من فن إلى فن في البحث أو التصنيف فاعلم أن ذلك إما لقصور علمه بذلك الفن، أو لتخليط ذهنه، وعدم إدراكه حيث يظن أن المتغايرات متماثلات[٣].

ويقول السيوطي: وقد قال أهل الفلسفة[٤]: يجب حمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها، وكانوا يرون أن إدخال صناعة في أخرى إنما يكون لجهل المتكلم، أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضيق الكلام عليهم[٥].

= ٤/ ٢٤٨، «الوافي بالوفيات» ٤/ ٢٤٨، «شذرات الذهب» ٧/ ٤، «الأعلام» ٦/ ٣١٣.

(١) أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر، انتهت إليه الرياسة في الأندلس في العربية ورواية الحديث والتفسير والأصول: (٦٢٧- ٧٠٨هـ). انظر: «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٨٣، «بغية الوعاة» ١/ ٢٩١، «طبقات المفسرين» للأدرنوي (٣٩٧)، «البدر الطالع» (٥٣).

(٢) هذا من التعدي في الدعاء، وقد حذر الله من ذلك فقال: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥] وقال ﷺ في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٢/ ٧٢: «**إنه سيكون قوم يعتدون في الدعاء**» -وفي لفظ- «**يعتدون في الطهور والدعاء**».

(٣) «البحر المحيط» ١/ ٥١١.

(٤) الفلسفة: دراسة المبادئ الأولى وتفسير المعرفة تفسيرًا عقليًّا، وكانت تشتمل العلوم جميعًا، واقتصرت في هذا العصر على المنطق والأخلاق وعلم الجمال وما وراء الطبيعة. انظر: «المعجم الوسيط» ٢/ ٧٠٠.

(٥) «صون المنطق والكلام» (٢٠٠).

ولإدراك الطبري لهذا الأمر، فإنه اكتفى بعزو القراءة إلى المصر الذي عُرفت فيه، ثم إن الطبري إذا ما أراد أن يذكر أسماء القراء واحدًا واحدًا فإن «تفسيره» سيطول، إذ نعلم أنه رَحِمَهُ اللَّهُ زاد في كتابه «القراءات» على القراء السبعة نحو خمسة عشر قارئًا كما قال مكي[1]. فكيف لو ذكر هؤلاء القراء مع كل آية اختلفوا فيها؟

إضافة إلى أن نسبة القراءة إلى مصر من الأمصار يزيدها قوة، حيث إن أهل هذا المصر المنسوبة إليه يقرؤون بها، فضلًا عن كون علماء السلف يكرهون أن تنسب القراءة إلى أحد فيقال قراءة فلان، وذلك في بادئ الأمر.

وخلاصة القول:

أن الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ يحمد على صنيعه هذا ويشكر؛ لأنه بهذا المنهج يُؤَصِّلُ ويُقَعِّدُ لمن سيفسر كتاب الله تعالى بأنه يجب عليه أن يراعي العلاقة بين التفسير وعلوم الآلة المساعدة له، وأن يبعد عن التفسير كل ما يمكن أن يكون سببًا في الحشو والتطويل والتفكك، وعدم انسجام الخطاب القرآني.

ولعل غياب هذا الأمر عند بعض الباحثين حمله ما تحمل من وصفه لأبي جعفر بالخطأ وعتابه عليه! والله أعلم.

(١) انظر: «الإبانة عن معاني القراءات» (٤٠).

المبحث الثالث:

صيغ الاختيار وأساليبه عند الإمام الطبري

لقد سلك الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في التعبير عن القراءة المختارة عنده أساليب شتى، تتنوع في صيغها، وفي فائدتها، وتتفق كلها في الدلالة على القراءة المختارة. وبتأمل تلك الأساليب والصيغ التي وردت في «تفسيره» وسبرها، يمكن حصرها في ثلاث صيغ هي كالآتي:

الأولى: النص على الاختيار بلفظ: (الاختيار وما في معناه).

الثانية: النص على الاختيار بلفظ: (وأولى القراءتين بالصواب وما في معناه).

الثالثة: النص على الاختيار بلفظ: (لا أستجيز القراءة بغيرها وما في معناه).

أولًا: النص على الاختيار بلفظ (الاختيار وما في معناه):

ومبنى هذه الصيغة النص على الاختيار بلفظ ظاهره وحقيقته الاختيار، فهو يشعر بالاختيار للقراءة المختارة، وعدم تضعيف أو رد للقراءة غير المختارة من أول وهلة، وهذه الصيغة تشمل ما يلي:

١- قوله: والذي نختار من ذلك . . . وقد ورد الاختيار للقراءة بهذا الأسلوب في «تفسير الطبري» في ثلاثين موضعًا[١].

---

(١) انظر: «جامع البيان»: ٢/ ٣١٥، ٣/ ٣١٢، ٤/ ٢٤٩، ٥/ ٣٣١، ٧/ ١٧٦، ٨/ ٣١، ١٠٤، ١٠/ ١٩٨، ١١/ ٤٤، ١٣/ ٨٥، ١٥/ ٢٠٩، ٢٩١، ١٦/ ٨٥، ٢١٠، ١٧/ ١، ١٣٨، ١٨/ ٩، ٢٤، ٣٠، ٤٨، ١٥٤، ٢٣/ ١٠٦، ٢٦/ ٢١، ٢٧/ ٢٣٥، ٢٩/ ٢١٦، ٣٠/ ٨٧، ١٤٢، ١٧٣.

٢- قوله: وأعجب القراءتين إليَّ .... وقد ورد الاختيار بهذا الأسلوب في ثلاثة وخمسين موضعًا[١].

٣- قوله: والقراءة التي هي القراءة عندنا ... وقد ورد الاختيار بهذا الأسلوب في سبعة وعشرين موضعًا[٢].

٤- قوله: وأحب القراءتين إليَّ ... وقد ورد الاختيار بهذا الأسلوب في أحد عشر موضعًا[٣].

٥- قوله: والذي لا أوثر عليه في قراءة ذلك[٤] ... أو غير أني أوثر القراءة بكذا[٥] ... أو وأنا لقراءتها بضمها أشد إيثارًا[٦] ... وقد ورد الاختيار بكل أسلوب من هذه الأساليب الثلاثة في موضع واحد من «تفسير الإمام الطبري».

---

(١) انظر: «جامع البيان»: ١/ ٤٠٠، ٤٠٢، ٢/ ١٤٢، ٢٧٨، ٣٦٨، ٦١٩، ٣/ ١٥٢، ٢٧٥، ٥/ ٣١، ٩٣، ٣٣١، ٦/ ١٣٠، ١٥٥، ٨/ ١١١، ٩/ ٢٠٦، ١١/ ٣٢، ١٢/ ١٢٩، ١٦٨، ١٣/ ١٠٢، ١٤/ ١٣١، ١٥/ ١٦٠، ٢٢٣، ٢٨٧، ١٦/ ١٠٧، ١٢٢، ١٧٩، ١٩٢، ٢٢٣، ١٧/ ١٥٣، ١٧٦، ١٩٦، ١٨/ ١٢٣، ١٤١، ١٩/ ٥٤، ١٧٣، ٢٠/ ٢٤، ٧٠، ٢٢/ ٦٠، ١٥١، ٢٣/ ٣٥، ١٧٨، ٢٥/ ٢٨، ٢٦/ ٧٣، ٧٧، ٢٧/ ٢٩، ٣٦، ١٤٠، ٢١٨، ٢٩/ ١٦، ٢٣٣، ٣٠/ ٢١.

(٢) انظر: «جامع البيان»: ١/ ١٤٦، ٣١٥، ٢/ ٢٣٠، ٣/ ٢٥١، ٤/ ١٢١، ١٣٢، ١٤٣، ٦/ ٢٨١، ٢٨٦، ١١/ ١٨، ٩٢، ١٣/ ٢٥٦، ١٥/ ١٥٣، ٢٣٤، ٢٤٨، ١٦/ ١٦، ٣٢، ٧٤، ١٧/ ١٩٧، ١٨/ ٢١، ٣٢، ١٩/ ٧٩، ٢١/ ٩٦، ١١٤، ٢٢/ ٥٠، ٢٦/ ٦٢، ٢٨/ ١٨.

(٣) انظر: «جامع البيان»: ٤/ ٢٠٤، ٩/ ٤٤، ١٢/ ١٥٦، ١٤/ ٧، ١٧/ ١٧١، ١٧٢، ١٨/ ٨٢، ٢٠/ ٧٥، ٢٣/ ٢٣، ٢٩/ ١٠٧، ١١٧.

(٤) انظر: «جامع البيان» ١٥/ ١٨.

(٥) انظر: «جامع البيان» ٣٠/ ١٥٨.

(٦) انظر: «جامع البيان» ٣/ ٧١.

٦- قوله: وأتم القراءتين عندنا ... وقد ورد الاختيار بهذا الأسلوب في موضع واحد من «تفسير الطبري»[(١)].

٧- قوله: وإلى تلك القراءة أميل ... وقد ورد الاختيار بهذا الأسلوب في ثلاثة مواضع من «تفسير الطبري»[(٢)].

فجملة المواضع الداخلة تحت هذه الصيغة سبعة وعشرون ومائة موضع، وبالتأمل في هذه المواضع يتضح لنا أن الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ لا يستعمل التعبير بأحد الأساليب السابقة إلَّا إذا تساوت عنده القراءتان في القبول، فيقول: والقراءة الأولى أعجب إليَّ، وإن كانت الثانية غير مدفوعة صحتها ... أو يقول: والقراءتان صحيحتان غير أني إلى قراءته بالياء أميل ... ونحو ذلك وهذا يكاد يكون مطردًا في جميع المواضع التي استعمل فيها التعبير بأحد الأساليب السابقة، فإذا كانت القراءتان متساويتين غير أن لإحداهما زيادة في النقل أو اللغة، بأن تكون قراءة الجمهور مثلًا، أو أفصح القراءتين، وأشهرهما في نظر الإمام الطبري، فإنها هي القراءة المختارة.

ثانيًا: النص على الاختيار بلفظ: (وأولى القرءاتين بالصواب وما في معناه):

ومبنى هذه الصيغة النص على الاختيار بلفظ ظاهره الترجيح؛ لأنها تنص على أفضلية قراءة على أخرى، وحقيقته الاختيار. ومما يدخل تحت هذه الصيغة ما يلي:

---

(١) انظر: «جامع البيان» ٢٣/ ١٧٧.

(٢) انظر: «جامع البيان» ٢١/ ٥٩، ٢٥/ ١٤١، ٢٦/ ٨١.

١- قوله: وأولى القراءتين بالصواب. . . وقد ورد الاختيار للقراءة بهذا الأسلوب في «تفسير الطبري» في سبعة وثلاثين ومائة موضع[١].

٢- قوله: والصواب من القراءتين. . . وقد ورد الاختيار بهذا الأسلوب في ستة وثلاثين ومائة موضع[٢].

---

(١) انظر: «جامع البيان» ١ / ٢٣٥، ٤٠٠، ٢/ ١٤١، ١٩٣، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٦٠، ٣٨٥، ٤٩٧، ٥٧٨، ٥٩٤، ٣/ ٤٦، ٩٣، ١٠٧، ١٤٠، ١٩٧، ٢٢٦، ٢٤١، ٢٤٢، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣/ ٣٣٠، ٣٣٥، ٤/ ٨٢، ١٠٣، ١٥٧، ١٧٦، ١٩٠، ٢٧٤، ٥/ ٤٦، ٣١٠، ٦/ ٤، ٢٨، ٦٤، ١٧٨، ٧/ ١٣، ٤٣، ٥٠، ١١٢، ١١٨، ١١٩، ١٢٩، ١٤١، ١٦٠، ١٦٦، ١٦٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٥، ٨/ ٣، ١٥٠، ١٦٦، ٩/ ١٧، ٥٤، ٦٣، ١٠٠، ١٤٩، ١٥٧، ١٩٤، ٢١٠، ١٠/ ٤٢، ١٦٩، ١١/ ٣٠، ١٤٨، ١٢/ ٢٧، ٢٨، ٧٦، ١٥٤، ١٥٨، ١٨١، ١٣/ ١٧٢، ١٨٧، ١٤/ ٤٠، ٧٦، ١٠٤، ١١٤، ١٢٩، ١٩٨، ١٥/ ٥٧، ٦٣، ٦٥، ٨٠، ٨٩، ١٢٩، ١٦١، ١٧٨، ٢٣٢، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٧٠، ١٦/ ١٠، ١٣، ٢٢، ٤٩، ١١٨، ١٤٥، ١٤٧، ١٧/ ٥٥، ١٠١، ١٨/ ٤١، ٦٢، ١٤١، ١٤٦، ١٩١، ١٩/ ٩٨، ٢٠/ ٨٥، ٢١/ ١٣٢، ٢٢/ ٣، ٣٠، ٢٣/ ٣٦، ٧٨، ١٨١، ٢٤/ ٦٤، ٢٥، ٨٢، ٨٥، ٢٦/ ٤٣، ٥٩، ٢٧/ ٤٩، ٥٩، ١٢٣، ٢١١، ٢٢٨، ٢٨/ ٣٠، ٧٥، ١٦٠، ١٦٨، ٢٩/ ١٧٩، ٢٤٠، ٣٠/ ٧٢، ٨٣، ١٢٥.

(٢) انظر: «جامع البيان» ١/ ٣٥٠، ٣٩١، ٥١٦، ٥٣٥، ٥٤٥، ٥٦٣، ٥٧٣، ٢/ ٢٩، ٦٩، ٣٢٧، ٤٦١، ٤٩٥، ٣/ ٢٥، ٣٧، ٤٥، ٢١٦، ٢٥٠، ٢٨٣، ٤/ ٥٧، ١٨٦، ١٩٦، ٥/ ٦٠، ١٧٩، ٢٢٦، ٢٢٨، ٣٢٥، ٧/ ٢٤٣، ٢٦٢، ٢٦٩، ٣١١، ٨/ ٧٢، ١٢٥، ١٤٧، ١٨١، ١٨٧، ٢٠٩، ٢١١، ٩/ ١٦٠، ١٩٢، ١٠/ ٢٩، ٨٩، ١١٢، ١١٣، ١٢٩، ١٦٨، ٢٠٠، ٢١٠، ١١/ ٥، ٧٣، ١٠٣، ١٢٦، ١٤٢، ١٨٥، ١٢/ ٥٣، ٥٤، ١١٦، ٢٠١، ١٣/ ٥٥، ٨٩، ١٧٥، ٢٢٧، ٢٤٦، ١٤/ ٣٤، ٤٠، ٨١، ١٨٩، ١٥/ ٥٢، ١٩٤، ١٦/ ٦١، ٨٣، ١٨٢، ١٨٤، ٢٠٨، ١٧/ ٣٢، ٨٤، ١٠٠، ١٠٨، ١١٥، ١٦٣، ١٨/ ٥، ٥٠، ١٠١، ١٠٦، ١٥٩، ١٩/ ٤٥، ٢٠/ ٦، ١٥٣، ٢١/ ١٦، ١٥٩، ٢٢/ ٦٨، ٨٢، ٨٥، ٩٣، ١١٨، =

٣- قوله: وأصح القراءتين ... وقد اختار الطبري بهذا الأسلوب في ستة مواضع[١].

فجملة المواضع الداخلة تحت هذه الصيغة تسعة وسبعون ومائتا موضع، وهذه الصيغة ظاهرة في الدلالة على الاختيار، ولكنها تأتي بعد الصيغة الأولى وما يدخل فيها.

وبالاستقراء لهذه المواضع والتامل فيها يظهر أن الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ لا يستعمل هذه الصيغة في التعبير عن اختياره إلَّا في المواضع التي اختلفت فيها القراءات الصحيحة، وكان لقراءة منها دليل نقلي، أو لغوي يعضدها ويقويها، فإنها تكون هي القراءة المختارة التي لها أولوية الصواب، والأخرى غير مدفوعة صحتها.

وهذا مقتضى هذه الصيغة؛ إذ لا يفهم منها قصر الصواب على قراءة من القراءات مما يعني لزامًا بطلان القراءات الأخر.

ومما يؤكد أن هذه الصيغة وما يدخل فيها تدل على الاختيار عند الإمام الطبري أنه تحدث عن القراءات في بعض المواضع ثم نص على اختياره بهذه الصيغة، فقال: وأولى القراءتين بالصواب ... ثم قال في نفس الموضع عندما أراد أن يذكر حجة اختياره: وإنما اخترنا ... وفيما يلي بعض تلك المواضع:

= ١٤٦، ٢/٢٣، ١٨، ١٩، ٧٤، ٩٦، ١١٨، ١٦٦، ١٦٩، ٦٢/٢٤، ٨٤، ٩٨، ١٠٥، ١٢٧، ١٢٨، ٩٠/٢٥، ١٢٣، ١٣٥، ٢٩/٢٦، ٥٧، ١٢٢، ١٤٣، ٧٧/٢٧، ١٠١، ١٦٣، ٢٢٤، ٢٨/ ١٣، ١٠٢، ١٠٨، ٢٩/ ٦، ١٢، ٧٢، ٧٤، ٨٧، ١٨٢/٣٠، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٩، ٢٦١، ٢٨٥، ٣٠٥، ٣٣٨.

(١) انظر: «جامع البيان» ١ /٦٥، ١١٣، ١٢٠، ١٢٦/١٢، ٢٤٧/١٣، ١٣٦/١٧.

١- بعد أن ذكر خلاف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١١٥] قال: والصواب من القراءة في ذلك عندنا ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ۗ﴾ بالياء في الحرفين كليهما، يعني بذلك الخبر عن الأمة القائمة التالية آيات الله. وإنما اخترنا ذلك؛ لأن ما قبل هذه الآية من الآيات، خبر عنهم ... وبالذي اخترنا من القراءة كان ابن عباس يقرأ(١).

٢- قوله بعد ذكره لخلاف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَغُلَّ ۚ﴾ [آل عمران: ١٦١] وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندي، قراءة من قرأ ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَغُلَّ ۚ﴾ بمعنى: ما الغلول من صفات الأنبياء، ولا يكون نبيًّا من غل، وإنما اخترنا ذلك؛ لأن الله ﷻ أوعد عقيب قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَغُلَّ ۚ﴾ أهل الغلول ...(٢).

٣- قوله بعد ذكره لخلاف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُوا۟ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ ۚ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ٩٤]: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿لمن ألقى إليكم السَّلَمَ﴾ بمعنى: من استسلم لكم، مذعنًا لله بالتوحيد، مقرًّا لكم بملتكم. وإنما اخترنا ذلك؛ لاختلاف الرواية في ذلك، فمن راوٍ روى أنه استسلم بأن شهد شهادة الحق ...(٣).

---

(١) «جامع البيان» ٤/ ٥٧، «تحقيق شاكر» ٧/ ١٣١.

(٢) «جامع البيان» ٤/ ١٥٧، «تحقيق شاكر» ٧/ ٣٥٤.

(٣) «جامع البيان» ٥/ ٢٢٦، «تحقيق شاكر» ٩/ ٨٢.

٤- قوله بعد ذكر خلاف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَأَرۡسِلۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الأعراف: ١١١] وأولى القراءات في ذلك بالصواب أشهرها وأفصحها في كلام العرب، وذلك ترك الهمزة وجر الهاء، وإن كانت الأخرى جائزة، غير أن الذي اخترنا أفصح اللغات وأكثرها على ألسن فصحاء العرب(١).

٥- قوله بعد ذكره لخلاف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَقَدۡ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ فَلِلَّهِ ٱلۡمَكۡرُ جَمِيعٗاۖ يَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُ كُلُّ نَفۡسٖۗ وَسَيَعۡلَمُ ٱلۡكُفَّٰرُ لِمَنۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٤٢] والصواب من القراءة في ذلك القراءة على الجميع: ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلۡكُفَّٰرُ﴾؛ لأن الخبر قبل ذلك عن جماعتهم، وأتبع بعده الخبر عنهم، وذلك قوله: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعۡضَ ٱلَّذِي نَعِدُهُمۡ أَوۡ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾، وبعده قوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسۡتَ مُرۡسَلٗاۚ﴾ وقد ذكر أنها في قراءة ابن مسعود (وسيعلم الكافرون)، وفي قراءة أبي: (وسيعلم الذين كفروا) وذلك كله دليل على صحة ما اخترنا من القراءة في ذلك(٢).

فالطبري في هذه الأمثلة ينص على اختياره بقوله: والصواب من القراءتين ... أو أولى القراءتين بالصواب ... ثم يبين أن مراده بهذه الصيغة الاختيار فيقول: وإنما اخترنا تلك القراءة لكذا ... ونحو هذا.

ومما يؤكد أن هذه الصيغة تدل على الاختيار أيضًا، وأن القراءة غير المختارة صحيحة قوله بعد أن ذكر خلاف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ فَمُسۡتَقَرّٞ وَمُسۡتَوۡدَعٞۗ قَدۡ فَصَّلۡنَا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ

---

(١) «جامع البيان» ٩/ ١٧.

(٢) «جامع البيان» ١٣/ ١٧٥، «تحقيق شاكر» ١٦/ ٥٠٠.

﴿يَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام: ٩٨]: وأولى القراءتين بالصواب عندي، وإن كان لكلتيهما عندي وجه صحيح ﴿فَمُسْتَقَرٌّ﴾ بمعنى: استقره الله في مستقره، ليأتلف المعنى فيه وفي المستودع ...[١].

وقد فهم الإمام الحافظ ابن كثير التعبير بهذه الصيغة عند الطبري بأنه اختيار، ولذا نجده يقول في «تفسيره» عند حديثه عن القراءات: وقد اختارها ابن جرير[٢]، وإن كان الطبري نص على اختياره في هذا الموضع الذي عده ابن كثير اختيارًا بهذه الصيغة.

وهذه الصيغة هي أكثر الصيغ التي استعملها الإمام الطبري في التعبير بها عن اختياره للقراءة، وهي مقتضية الاختيار وعدم رد القراءة غير المختارة كما تقدم، خلافًا لما ذهب إليه بعض الباحثين من أن قول الطبري: [وأولى القراءتين بالصواب ... أو والصواب من القراءتين ...] يقتضي رد القراءة غير المختارة، والذي حدا بهؤلاء الباحثين إلى مثل هذا القول هو الحكم بظاهر العبارة وعدم استقراء جميع المواضع التي اختار الطبري فيها بهذه الصيغة.

فإن قيل: إن قول الطبري: وأولى القراءتين بالصواب، يقتضي نفي الصواب عن القراءة غير المختارة، فالجواب أن ذلك اصطلاح قرره الطبري بدليل أنه إذا أراد الاختيار بهذه الصيغة والرد للقراءة غير المختارة نص على ذلك وبينه. فمن ذلك:

١- قوله بعد ذكره لخلاف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]: والصواب من القراءة التي

---

(١) «جامع البيان» ٧/ ٢٩١.

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» ٢/ ٣٩٠.

لا أستجيز غيرها في ذلك عندنا ما عليه قراء الأمصار، من قراءته بنونين، وتخفيف الجيم..[(١)].

٢- وقوله بعد أن ذكر خلاف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢]: والصواب من القراءة في ذلك الذي لا أستجيز غيره الضم في الألف؛ لإجماع الحجة من قراء الأمصار عليه[(٢)].

ففي هذين الموضعين نص الإمام الطبري على الاختيار والرد بنفس الصيغة، مما يجعل هناك فرقًا بين الأسلوبين، والله أعلم.

ثالثًا: التنصيص على الاختيار بلفظ: (لا أستجيز القراءة بغيرها وما في معناه):

ومبنى هذه الصيغة تضعيف القراءات الأخر مع الاختيار لقراءة معينة، فإن الاختيار كما يكون بالنص عليه، والاحتجاج له بأوجه الاختيار والترجيح يكون أيضا بتضعيف القراءات الأخر والاستدلال على ضعفها بأوجه الترجيح، وإن لم ينص على القراءة المختارة بعينها. ومما يدخل تحت هذه الصيغة ما يلي:

١- قوله: لا أستجيز القراءة بغيرها ... وقد ورد الاختيار بهذا الأسلوب في ستة وخمسين موضعًا[(٣)].

---

(١) «جامع البيان» ١٧/ ٨٢.

(٢) «جامع البيان» ٢٥/ ٦٠.

(٣) انظر: «جامع البيان» ٢/ ٨٤، ٣/ ١٣٢، ١٥٣، ١٩٤، ٤/ ٢١٦، ٥/ ١٨، ٧/ ٢٩٤، ٨/ ٤٤، ٤٥، ٩١، ١٤٠، ٩/ ٦٨، ١٠/ ٨٩، ١٧١، ١١/ ٨، ٦٤، ٩٧، ١٢/ ٨٥، ١١٤، ٢٠٩، ٢١١، ٢٣٣، ١٣/ ١٨، ٨٩، ١٤/ ١٣، ١٥٦، ١٥/ ١٧٣، ٢٣٤، =

٢- قوله: ولا يجوز عندي غيرها ... وقد ورد الاختيار بهذا الأسلوب في اثني عشر موضعًا[١].

فجملة المواضع الداخلة تحت هذه الصيغة ثمانية وستون موضعًا، وهذه الصيغة ظاهرة في الدلالة على أن القراءة التي استجازها الطبري هي المختارة، وأن ما سواها باطل لم تتوفر له شروط القبول والصحة، وغالب هذه القراءات شاذة إسنادًا، أو مخالفة لرسم المصحف، وسوف يأتي الحديث عن هذا مفصلًا في محله إن شاء الله تعالى.

= ١١٨/١٦، ١٥٠، ١٦٣، ١٨٦، ٢٨/١٧، ٥٦، ٨٢، ١٣١، ١٣٨، ٩٨/١٨، ١٦/٢٠، ٢١/١٣٥، ٢٢/٢٢، ٦٥، ١٥٨، ٣٥/٢٣، ٢١/٢٤، ٦٦، ٢١/٢٥، ٦٠، ٢/٢٦، ١١٧، ١٣٩/٢٨، ١٧٢/٢٩، ١٨١، ٢١٧، ٢٤٣، ٢٩٤/٣٠.

(١) انظر: «جامع البيان» ٣١٥/١، ٣٧٦، ٤٠٨، ٢٩/٢، ١٣٢، ١٣٩/٣، ١٦٤، ٢٤٢، ٢٨٠، ١١٠/١١، ١٦/ ١٨٦، ٥٩/٢٣.